التقرير السنوي 2010

50 عاماً Years

نلهمكم على التفوّق
Inspiring you to Excel

بنك الاردن Bank of Jordan

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

- مجلس الإدارة
- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- تقرير مجلس الإدارة 2010
- البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010
- البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2010
- شبكة فروع بنك الأردن

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13، رأس المال المكتتب به

100,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمّان 11181 الأردن، هاتف: 5696277، فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ

الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان

الأعضاء

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير

الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج

السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

السيد"شادي رمزي"عبد السلام عطاالله المجالي

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

المدير العام

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات

السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام،،،

أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي العالمي خلال عام 2010 بعض بوادر التحسن والتعافي وإن كان بوتيرة بطيئة، حيث حقق الناتج الإجمالي العالمي خلال عام 2010 نمواً بنسبة 3.6% مقارنة بنمو سالب بنسبة (2%) في عام 2009. وقد تمثلت أبرز المؤشرات الإيجابية لبدء حالة النمو وتعافي الاقتصاد العالمي بارتفاع الطلب على مجموعات السلع والخدمات، وتحسن أداء معظم أسواق رأس المال العالمية، وارتفاع مؤشر ثقة المستهلكين، إضافة إلى تراجع معدلات البطالة العالمية وإن كان بنسب بسيطة مما يشير إلى تحسن سوق العمل، وما تبع ذلك من ارتفاع في معدلات الإنتاج العالمي ومعاودة أسعار الطاقة والنفط ارتفاعاتها لمستويات مقاربة لتلك التي سجلت في فترة ما قبل حدوث الأزمة المالية العالمية. هذا ومن المؤمّل أن يشهد عام 2011 استمرار مؤشرات النمو الإيجابي وحالة التعافي الاقتصادي على مستوى دول العالم والمنطقة وإن كان بنسب متفاوتة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الحاصلة في المشهد السياسي التي بدأت تشهدها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما قد يكون له آثار متباينة على الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة بشكل عام. وعلى المستوى المحلي فقد استطاع الاقتصاد الأردني التماسك والصمود في وجه التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، والحد من التراجع الحاصل في عددٍ من القطاعات الاقتصادية، وقد أظهر عدد من هذه القطاعات خلال عام 2010 بعض مؤشرات التحسن والنمو، إلا أن الأداء الاقتصادي الكلي بشكل عام ما يزال في طور التعافي واسترداد نشاطه والخروج من حالة التباطؤ التي شهدها خلال العامين الماضيين، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.8% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 مقارنة مع نمو بنسبة 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2009. وارتفع رصيد الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى 12.2 مليار دولار في نهاية عام 2010 وبنسبة نمو 12.5% عن مستواه المسجل في نهاية 2009، وبلغ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 ما مقداره 1.66 مليار دينار.

حقق بنك الأردن خلال عام 2010 معدلات أداء إيجابية تجاوزت في مجملها الخطط المستهدفة للسنة المالية الحالية، وذلك بفعل سياسات البنك المحافظة واستراتيجيات العمل التي تم تنفيذها خلال عام 2010 والمتمثلة في إدارة جانبي الميزانية بفعالية عالية وتخفيض التكاليف والمحافظة على هوامش الربحية ضمن المستويات المستهدفة، إضافة إلى استفادة البنك من فرص انتشاره الإقليمي في عددٍ من أسواق المنطقة في كل من الأردن وفلسطين وسورية، فارتفع صافي أرباح البنك بعد الضرائب والمخصصات إلى 32.1 مليون دينار مقارنة بمبلغ 25.4 مليون دينار لعام 2009 محققاً نمواً بلغت نسبته 26.6%، فيما سجل صافي الأرباح قبل الضريبة ما قيمته 45.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 36.9 مليون دينار في العام السابق وبنسبة نمو 23.1%. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى 214.4 مليون دينار وبنسبة نمو 11.3%.

لقد واصل البنك خلال عام 2010 تطبيق سياساته الاستثمارية والمصرفية المتوازنة والتي تستند إلى المواءمة ما بين مصادر الأموال والاستخدامات من جهة والمحافظة على المؤشرات المالية الرئيسية للبنك ضمن المستويات المستهدفة والمعايير العالمية من جهة أخرى، وبما يحقق عوائد مجزية للمساهمين ويعزز مكتسبات البنك وإنجازاته ومركزه التنافسي في المنطقة. فعلى صعيد مصادر الأموال واصل البنك استراتيجيته الهادفة إلى تنويع مصادر الأموال والتركيز على الودائع الأقل تكلفة فارتفع حجم محفظة ودائع العملاء إلى 1,483 مليون دينار وبنسبة نمو 4.6% عنها في عام 2009. أما في جانب الاستخدامات والتوظيفات فقد واصل البنك الاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق المنطقة وتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالصافي) إلى 961.2 مليون دينار وبنسبة نمو 11.2% عنها في العام السابق، وبلغ حجم المركز المالي للبنك 1,969 مليون دينار وبنسبة نمو 3.2% مقارنة بعام 2009. وشهدت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك نمواً إيجابياً خلال عام 2010، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 13.57% وبما يفوق النسب المقررة من البنك المركزي الأردني البالغة 12% ولجنة بازل II البالغة 8%. وسجلت التسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) إلى إجمالي التسهيلات ما نسبته 7.7%، وارتفع العائد على متوسط الموجودات من 1.4% عام 2009 إلى 1.7% في عام 2010، كما ارتفع العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك في عام 2010 إلى 15.6% مقارنة بنسبة 14.3% في عام 2009.

شهد عام 2010 احتفال البنك بيوبيله الذهبي، فمنذ انطلاقة أعماله في عام 1960، وعلى مدى 50 عاماً تبنّى بنك الأردن نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة أنشطته ومجالات عمله المالية والمصرفية وواكب البنك التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على الصعيدين المحلي والدولي، وعمل البنك على توفير مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الشاملة التي تلبي احتياجات وتطلعات مختلف فئات وشرائح العملاء. كما ساهم البنك بفعالية في خدمة المجتمع

المحلي من خلال إسهاماته في تبنّي البرامج الوطنية التي تهدف إلى الارتقاء بمختلف نواحي الحياة التي تهم المواطنين.
لقد أصبح بنك الأردن اليوم، بفضل دعم وثقة مساهميه على مدى الخمسة عقود الماضية، صرحاً اقتصادياً يحظى بسمعة طيبة على مستوى المنطقة والعالم. إن هذه المناسبة تمثل لنا محطة جديدة من العمل الجاد والالتزام لمراكمة الإنجازات ومواصلة مسيرة النجاح والتفوّق. وفي هذا السياق فقد تواصل العمل خلال عام 2010 على تطبيق مجموعة من خطط وبرامج التحديث والتطوير الداخلية التي تهدف إلى تعزيز المركز التنافسي والحصة السوقية للبنك والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء، حيث استمر البنك في تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي، وتعزيز انتشاره المصرفي في كل من الأردن وفلسطين وسورية. كما واصل البنك العمل على تطوير البنية التنظيمية الداخلية لكافة إدارات ووحدات الأعمال وفق أحدث الأسس والمفاهيم التنظيمية، كما تم إنجاز نظام صلاحيات الائتمان والاستثمار والعمليات بما يحقق مبدأ تحديد المسؤولية والسرعة في اتخاذ القرار. وعلى صعيد البنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات فقد تم تطبيق النسخة المحدّثة لنظام المقاصة الإلكترونية، وإعادة تصنيف وفهرسة الملفات، وأتمتة التقارير المطلوبة من الجهات الرقابية. كما واصل البنك العمل على تطبيق أسس الحاكمية المؤسسية وتطوير إدارة المخاطر والامتثال ضمن أفضل الممارسات العالمية، والارتقاء بالأنظمة والبرمجيات المستخدمة لاحتساب نسب كفاية رأس المال ومراقبة عمليات غسل الأموال، واختبارات الأوضاع الضاغطة "Stress Testing".

كما واصلت الإدارة العليا في البنك تنفيذ سياساتها الرامية إلى الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في البنك، حيث تم في هذا المجال إعادة تطوير سياسات تقييم وإدارة الأداء ومكافأة وتحفيز الإنجاز وفقاً للأداء الفعلي المتحقق على كافة المستويات التنظيمية في البنك، كما تمت المباشرة بتنفيذ مشروع تسعير الوظائف بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية في هذا المجال، مما سيكون له الأثر الإيجابي في تعزيز الرضى الوظيفي ورفع معدلات الإنتاجية لدى كافة الموظفين.

وعلى صعيد فروع البنك الخارجية فقد تم البدء بالمرحلة الثانية من مشروع إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية وفروع فلسطين على أساس مركزية العمليات وفصلها عن خدمة العملاء والمبيعات وبما يعزز مستوى الخدمة المقدمة لعملاء البنك، وذلك وفقاً للأسس التنظيمية المعتمدة في المؤسسة الأم في الأردن. أما على صعيد أعمال بنك الأردن – سورية، فقد واصل البنك تعزيز شبكة فروعه في مختلف المحافظات السورية حيث بلغ عدد الفروع العاملة في سورية حتى نهاية عام 2010 ثمانية فروع، كما تم الانتهاء من تنفيذ مجموعة من برامج التطوير الداخلية المتعلقة بالموارد البشرية والعمليات المركزية وإعادة التنظيم والحاكمية المؤسسية وإدارة الامتثال.

واستمراراً لتعزيز القاعدة الرأسمالية وبما يلبي متطلبات التوسع والتنوع والنمو في حجم أنشطة وأعمال البنك، وتعزيز قدراته التنافسية وانتشاره الإقليمي في المنطقة والدخول إلى أسواق جديدة إضافةً إلى تواجده الحالي في الأردن وفلسطين وسورية، فقد استكمل البنك تنفيذ إجراءات الزيادة في رفع رأس المال بمبلغ 10 مليون دينار وبحيث يتم تخصيص الزيادة في رأس المال مناصفة بين مستثمرين استراتيجيين هما المصرف الليبي الخارجي (وجنسيته ليبية) بواقع خمسة ملايين سهم، وشركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية (وجنسيتها أردنية) بواقع خمسة ملايين سهم، وذلك بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2011/67) بتاريخ 9 شباط 2011 والمتضمن الموافقة على تسجيل أسهم الزيادة في رأسمال بنك الأردن والبالغة 10 مليون دينار بسعر إصدار لا يقل عن 90% من سعر السهم السوقي بتاريخ قرار مجلس المفوضين، وعليه فقد قرر مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 شباط 2011 رقم (543) تعديل علاوة الإصدار لتصبح 1.64 دينار للسهم بدلاً من 1.50 دينار، وذلك بما يتناسب مع موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية.

السادة المساهمين الكرام،،،

استناداً إلى النتائج المتحققة لعام 2010، واستمراراً لسياسة البنك في توزيع الأرباح على المساهمين، فقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم وبمبلغ 16.5 مليون دينار. ورفع رأسمال البنك ليصبح 155.1 مليون دينار وذلك عن طريق أسهم الاكتتاب غير العام للمساهمين الاستراتيجيين بعدد 10 مليون سهم / دينار، وبعلاوة إصدار بمبلغ 16.4 مليون دينار، وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بنسبة 41% وبمبلغ 45.1 مليون دينار.

وفي الختام يسرّني باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن أتقدم إليكم جميعاً بجزيل الشكر على مساندتكم ودعمكم المتواصل لمسيرة بنك الأردن، كما أوجّه شكري لعملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، كما وأتقدم بالشكر للبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ووزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة ولكافة مؤسساتنا الوطنية والهيئات الحكومية والأمنية والقائمين عليها لدورهم وجهودهم الطيبة في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني في ظل رعاية حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، كما وأتوجه بالشكر لجميع موظفي بنك الأردن على اختلاف فئاتهم لعطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء واجباتهم.

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

عمل دؤوب
وإنجازات مستمرة

تقرير مجلس الإدارة 2010

الأداء الاقتصادي 2010

الأنشطة والإنجازات 2010

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2010

أهداف خطتنا المستقبلية 2011

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2010

الأداء الاقتصادي 2010

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.8% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 مقارنة مع نمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2009. وسجل معدل التضخم خلال عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 5% مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 0.7% في عام 2009، وذلك بأثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة والإجراءات الضريبية والتحسن في النشاط الاقتصادي. كما ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني إلى 12.2 مليار دولار في نهاية عام 2010 بنمو بلغت نسبته 12.5% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ثمانية شهور ونصف. وسجل حجم التداول في قطاع العقار ارتفاعاً بلغت نسبته 26% خلال عام 2010 مقارنة بعام 2009 ليصل إلى حوالي 6 مليار دينار. وعاودت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة نموها خلال عام 2010 بعد التباطؤ الذي شهدته خلال عام 2009، حيث نمت بنسبة 8.5% في نهاية عام 2010 مقارنة برصيدها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 14.5 مليار دينار، وفي المقابل أيضاً ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.9% لتصل إلى 22.5 مليار دينار. وعن حجم الاستثمار المحلي والأجنبي فقد بلغ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار ما مقداره 1.66 مليار دينار عام 2010، شكلت الاستثمارات المحلية منها حوالي 86.5%.

وأظهرت مؤشرات القطاع الخارجي أداءً إيجابياً خلال عام 2010 حيث شهد الدخل السياحي نمواً بنسبة 17.2% لعام 2010 ليسجل 2.4 مليار دينار، كما ارتفعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.2% خلال عام 2010 مقارنة بنهاية عام 2009 لتصل إلى 2.59 مليار دينار. وحققت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بنسبة 16.9% خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 لتصل إلى 3.8 مليار دينار. وعلى صعيد المالية العامة تراجع عجز الموازنة بعد المساعدات حتى نهاية تشرين الثاني 2010 بنسبة 19.2% مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 ليصل إلى 786.4 مليون دينار.

هذا وقد شهد عام 2010 صدور وتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2010 – 2013 الذي اشتمل على مجموعة الأهداف الأساسية والتي من أبرزها إعادة التوازن للمالية العامة، تشجيع الاستثمار وتحفيزه، حماية الفئات الفقيرة، توسيع قاعدة الطبقة الوسطى، وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المقدمة للمواطن، إلى جانب الإجراءات والآليات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. كما شهد عام 2010 أيضاً إصدار حزمة من القوانين والأنظمة المالية استهدفت تحفيز القطاع الاقتصادي وتشجيع واستقطاب المزيد من الاستثمارات وكان من أبرزها قانون ضريبة الدخل رقم (28) لعام 2009 والذي عُمل به مع بداية عام 2010 وتضمّن عدداً من التخفيضات الضريبية والإعفاءات وفقاً لشرائح الدخل. بالإضافة إلى إصدار سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع قطاع العقار وتمديد العمل بها حتى نهاية شهر آذار 2011. وعلى صعيد تشجيع الصادرات فقد تم إعفاء صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل إعفاءً كاملاً ودون مدة محددة.

الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 ليسجل نمواً بنسبة 2.8% مقارنة بنمو نسبته 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2009 وبفارق مقداره 0.4 نقطة مئوية، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 محصلة لنمو عدد من القطاعات الاقتصادية، ومن أبرز القطاعات التي حققت معدلات نمو خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 فقد كانت (قطاع التعدين الذي نما بنسبة 24.4% مقابل تراجع بلغ 24% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009، كما نما قطاع "المال والتأمين والعقارات" بنسبة 4.3% مقابل تراجع نسبته 0.9%، ونما قطاع النقل والاتصالات بنسبة 7% مقابل 6.1% خلال نفس الفترة من عام 2009، وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 5.4% مقابل 3% خلال نفس الفترة من عام 2009، ونما قطاعا الصناعات التحويلية والخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 1.9% و2.5% مقابل نموهما بنسبة 1.7% و1.8% على التوالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009) في حين شهدت القطاعات التالية تباطؤاً في معدلات النمو، وهي قطاع (الزراعة، ومنتجو الخدمات الحكومية) التي نمت بنسبة 8.9% و4% على التوالي مقابل نموهما بنسبة 19.9% و7.6% خلال الفترة ذاتها من عام 2009، كما شهد بند الخدمات الخاصة غير الربحية تباطؤاً حيث نما بنسبة 0.3% مقابل نموه بنسبة 3%، إضافة إلى تراجع قطاعات "الكهرباء والمياه"، وبند صافي الضرائب على المنتجات بنسبة 1.8% و5% مقابل تراجعها بنسبة 2% و0.6% على التوالي خلال الفترة ذاتها من عام 2009. كما تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 6.7% مقابل نموه بنسبة 13.5% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009. وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد ارتفع خلال عام 2010 ليسجل نمواً بنسبة 5% مقارنة بنمو سالب بلغ 0.7% خلال عام 2009، ويعزى الارتفاع الحاصل في معدل التضخم إلى القرارات الحكومية التي تمثلت في فرض ضرائب على مادة البنزين، وبعض السلع الأخرى وإلغاء الإعفاءات الضريبية على سلع أخرى.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم (%)

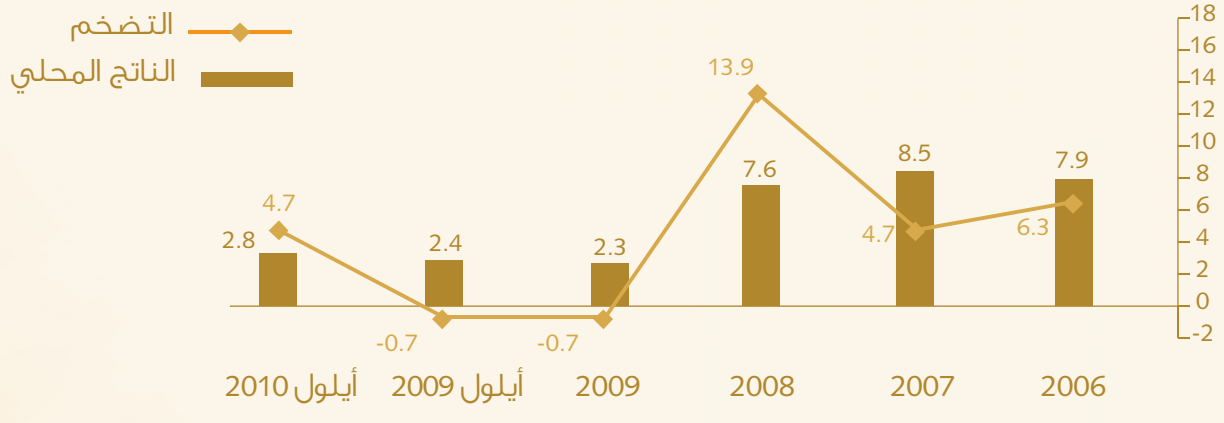

المالية العامة:

أظهرت التطورات الحاصلة في قطاع المالية العامة للشهور الإحدى عشرة الأولى من عام 2010 ارتفاع الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 111.6 مليون دينار وبنسبة بلغت 2.8% لترتفع إلى 4,157.4 مليون دينار مقارنة مع 4,045.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، وارتفعت المساعدات الخارجية بمبلغ 58.6 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 288.6 مليون دينار مقابل 230 مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق، كما ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة 1.4% لتصل إلى 3,868.8 مليون دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بما مجموعه 63.4 مليون دينار وانخفاض حصيلة الإيرادات الأخرى بحوالي 10.4 مليون دينار، فيما انخفض إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 75 مليون دينار وبنسبة 1.5% مسجلاً 4,943.8 مليون دينار مقابل 5,018.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009. ونتيجة التطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 786.4 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 973 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 1,471.9 مليون دينار وبنسبة 15.2% عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 11,131.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 57.7% من الناتج المحلي الإجمالي المعاد تقديره لعام 2010.

القطاع النقدي والمصرفي:

استطاع القطاع المصرفي الأردني تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2010 مؤكداً على السلامة والمنعة التي يتمتع بها ومستنداً لمقومات متينة أبرزها الحداثة والتنوع في أنشطته وخدماته، وقدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية من حيث توفير حجم الائتمان الملائم لقطاع الأعمال وتشجيع الادخار المحلي بتوفير العائد الملائم للمدخرين والذي شكّل عامل استقرار أساسي لسعر صرف الدينار وساهم في دعم السياسة النقدية بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة والتنافسية في الاقتصاد الوطني، هذا إلى جانب الدور الفعّال الذي يضطلع به البنك المركزي الأردني في تعزيز سوية ومتانة الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر عن طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية، خاصة مقررات لجنة بازل II، وتعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وإصداره لقرار رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى 100 مليون دينار وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة إلى 50 مليون دينار قبل نهاية عام 2011، واستمرار قيام البنك المركزي بإلزام البنوك بالتقيد بجميع المعايير المحاسبية لتعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح، إضافة للأثر الإيجابي الكبير الذي مثله قرار مجلس الوزراء برفع سقف ضمان ودائع المودعين لدى الجهاز المصرفي من 10 آلاف دينار إلى 50 ألف دينار، والذي يسهم بتعزيز ثقة المودعين بالجهاز المصرفي وتطمينهم أن ودائعهم مضمونة بالمطلق. وجميع هذه العوامل انعكست إيجاباً على مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني، حيث ارتفع رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية إلى مستويات قياسية لامست حاجز 12.24 مليار دولار حوالي (8.65 مليار دينار أردني) حتى نهاية عام 2010، وبارتفاع بلغ 966 مليون دينار وبنسبة زيادة 12.5% عن مستواها المتحقق في نهاية عام 2009، كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية عام 2010 ارتفاعاً بنسبة 11.5% لتصل إلى حوالي 22,306.7 مليون دينار مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية العام السابق.

وعلى صعيد ودائع القطاع المصرفي فقد ارتفعت بمبلغ 2,602.4 مليون دينار وبنسبة 10.9% مقارنة مع نهاية عام 2009 لتصل إلى 22,504.8 مليون دينار، حيث بلغت نسبة نمو ودائع الدينار 11% ولتبلغ قيمتها 17,617.2 مليون دينار في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 10.2% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 4,887.6 مليون دينار، أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 8.5% لتصل إلى 14,451.3 مليون دينار، ومن حيث أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً في التسهيلات الممنوحة لها فقد استحوذ قطاع الإنشاءات على أعلى نسبة نمو في التسهيلات الممنوحة وبنسبة 22.6%، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 17.5%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 34,973.1 مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت 9.4% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2009.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)

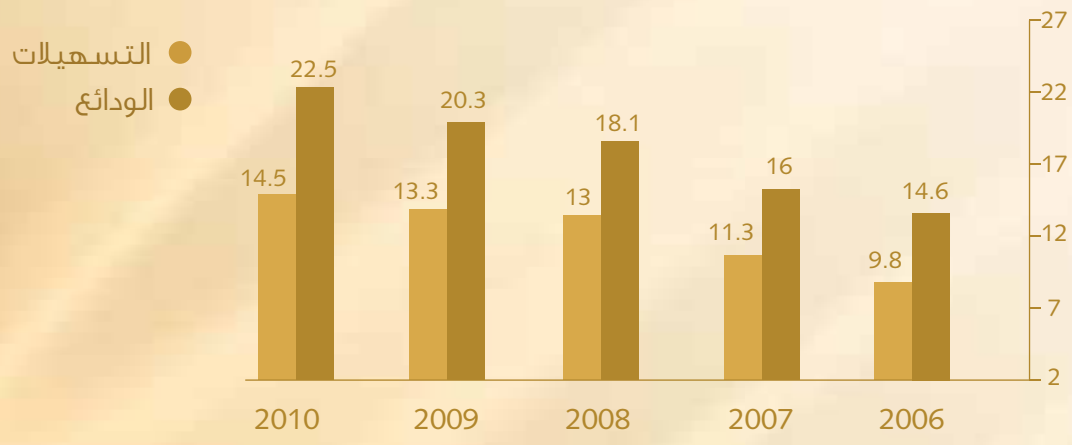

وفيما يخص أسعار الفوائد على الودائع في السوق المصرفي، فقد شهدت أسعار الفوائد انخفاضات متتالية خلال عام 2010، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.44% والتوفير 0.77% ولأجل 3.40% بانخفاض بلغ 23 نقطة أساس لودائع الطلب و7 نقاط أساس لودائع التوفير و83 نقطة أساس لودائع لأجل مقارنة بمستواها في نهاية عام 2009. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال عام 2010 فقد بلغ 9.12% للجاري مدين بارتفاع 9 نقاط أساس، وللقروض والسلف بانخفاض مقداره 6 نقاط أساس ليصل إلى 9.01%، فيما ارتفع للكمبيالات المخصومة بمقدار 24 نقطة أساس ليسجل 9.17%، مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال عام 2010 نتيجة للتراجع الحاصل في معظم مؤشراتها وللعام الثاني على التوالي، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية عام 2010 بما نسبته 3% مقارنة مع نهاية عام 2009 لتنخفض إلى ما قيمته 21.9 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 5318.0 نقطة مقارنة بـ 5520.1 نقطة في نهاية عام 2009 وبنسبة بلغت 3.7%، وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 122.7% في نهاية عام 2010 مقارنة بنسبة بلغت 149.6% في نهاية عام 2009، كما بلغ حجم التداول خلال عام 2010 ما مقداره 6.7 مليار دينار وبانخفاض مقداره حوالي 3 مليار دينار وبنسبة 30.8%، وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً بمقدار 14.6 مليون دينار خلال عام 2010 مقارنة مع تدفق سالب بلغ 3.8 مليون دينار خلال عام 2009. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت ما نسبته 49.6% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 48.9% في نهاية عام 2009.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة أداءً إيجابياً خلال عام 2010 وذلك بفعل حالة التعافي التي بدأت تشهدها اقتصاديات الشركاء التجاريين للمملكة، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمقدار 1,270 مليون دينار وبما نسبته 10.2% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى 13,656.4 مليون دينار، حيث ارتفعت الصادرات الوطنية بحوالي 546.3 مليون دينار وبنسبة 16.9% لتصل إلى ما قيمته 3,785.2 مليون دينار مقابل 3,238.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، وقد استحوذت سوق الولايات المتحدة الأميركية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 15.8% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق العراقية في المرتبة الثانية وبنسبة 15.3%. كما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمبلغ 723 مليون دينار وبما نسبته 7.9% لتصل إلى 9,871.1 مليون دينار، وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 19.3% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 11% تقريباً، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 5,382.9 مليون دينار وبنسبة 6.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2009.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري (بالمليون دينار)

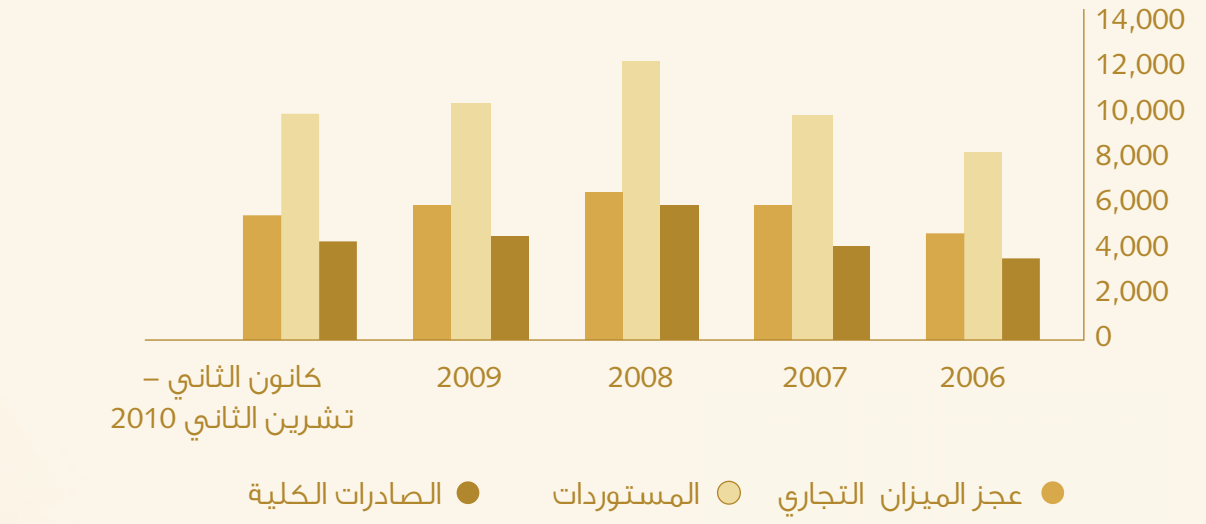

الأداء الاقتصادي 2011:

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يتحسن أداء الاقتصاد الوطني خلال عام 2011 بتحقيقه معدل نمو بنسبة 4.2%، وأن يصل معدل التضخم إلى 5% . ومن المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري إلى نحو 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 بسبب ارتفاع الإنفاق على السلع المستوردة.

وعن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي استند لها مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام 2011، فإنه يتوقع تحقيق معدل نمو حقيقي يتراوح بين 4% و5% للأعوام 2011 – 2013، ووصول معدل التضخم إلى 5% في عام 2011 لينخفض بواقع نصف نقطة مئوية سنوياً في كل من عامي 2012 و2013. إضافة إلى نمو الصادرات الوطنية في عام 2011 بنسبة 8% وبنسبة 10% في كل من عامي 2012 و2013، ونمو المستوردات في عام 2011 بنسبة 7% و8.5% في كل من عامي 2012 و2013. كما إنه من المتوقع تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 7.6% في عام 2010 إلى 7.4% في عام 2011 ليواصل انخفاضه إلى أقل من 7% في كل من عامي 2012 و2013. وفيما يتعلق بحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص فمن المتوقع ارتفاعها في عام 2011 بنسبة 7% وبنسبة 9% في كل من عامي 2012 و2013، إلى جانب استمرار حفاظ البنك المركزي على مستوى مريح من العملات الأجنبية خلال الأعوام 2011 – 2013، يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لأكثر من ثمانية شهور.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ حجم الموازنة العامة للدولة لعام 2011 ما مقداره 6,369 مليون دينار (توزعت على 5,344.8 مليون دينار للنفقات الجارية بنمو 9.4%، و1,024.2 مليون دينار للنفقات الرأسمالية بنمو 3.6%) بارتفاع مقداره 494.5 مليون دينار أو ما نسبته 8.4% عن موازنة عام 2010 (بعد إعادة التقدير). ويتوقع للإيرادات المحلية أن تصل إلى 4,768.7 مليون دينار، كما قدرت المنح الخارجية بمبلغ 440 مليون دينار، وفي المحصلة يتوقع للعجز المالي أن يصل إلى مبلغ 1,160 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر عام 2011.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فمن المتوقع أن يواصل أداءه المتعافي خلال عام 2011، بتوقع نمو الاقتصاد الوطني وتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية المنتجة، واستمرار تشجيع الادخار المحلي بتوفير العائد الملائم للمدخرين. كما يستند القطاع المصرفي على عدد من المؤشرات القوية التي يتمتع بها، أبرزها معدلات السيولة القانونية التي ارتفعت في نهاية النصف الأول من عام 2010 إلى 159.5% مقارنة بنسبة 159.1% في نهاية عام 2009 ومقارنة مع الحد الأدنى لهذه النسبة والذي يبلغ 100% . ومعدل كفاية رأس المال الذي بلغ 19.4% في نهاية النصف الأول من عام 2010 مقارنة مع 12% وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني و8% وفقاً لمتطلبات لجنة بازل، مما يؤكد على متانة وسلامة القطاع المصرفي الأردني.

الأنشطة والإنجازات 2010

حقق بنك الأردن خلال عام 2010 نتائج جيدة في مختلف الأنشطة ومجالات العمل، وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدتها المنطقة بفعل الأزمة المالية العالمية وأثرها على مختلف القطاعات الاقتصادية وإن كان بشكل متفاوت. وقد جاءت نتائج أعمال البنك وإنجازاته لتؤكد على مسيرة البنك الواثقة لتحقيق الريادة المصرفية ومراكمة الإنجازات والنجاحات والبناء عليها وتحقيق معدلات نمو إيجابية، وذلك بفعل السياسات الحكيمة والنهج القيادي السليم والرؤية الاستراتيجية التي يعمل البنك على تحقيقها اعتماداً على إمكاناته وعناصر قوته الداخلية التي مكنته من مواكبة التطورات والتغيرات المتسارعة على المستويين المحلي والإقليمي، والعمل على تلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء والمتعاملين من خلال تبنّي خطط عمل مرنة قادرة على التكيف مع الظروف المحيطة وتغيرات السوق، إضافة إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تستهدف تعزيز فعاليته وتحسين مستوى عملياته وتطوير منتجاته وخدماته وقدراته البشرية والتكنولوجية.

لقد حقق بنك الأردن على مدى 50 عاماً سجلاً راسخاً وقوياً من التطورات والإنجازات على مختلف المستويات وحظي بثقة المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية المحلية والعربية والعالمية، وأصبحت مجموعة بنك الأردن اليوم تضم كلاً من بنك الأردن – الأردن إضافة إلى فروعه العاملة في فلسطين، وبنك الأردن – سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية.

50 عاماً من التفوّق:

منذ انطلاقة أعمال البنك في عام 1960 على يد المغفور له الملك الحسين بن طلال طيّب الله ثراه، وعلى مدى 50 عاماً تبنّى بنك الأردن نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة أنشطته ومجالات عمله المالية والمصرفية، وواكب البنك التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على الصعيدين المحلي والدولي، وساهم منذ تأسيسه في دعم حركة الاستثمار والتطور الاقتصادي الأردني من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف فئات وشرائح العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات. كما ساهم البنك بفعالية في دعم المشاريع التنموية الوطنية ومشاريع القطاع الخاص، إضافة إلى دوره الفاعل في خدمة المجتمع المحلي من خلال إسهاماته في تبنّي البرامج الوطنية التي تهدف إلى الارتقاء بمختلف نواحي الحياة التي تهم المواطنين.

وبمناسبة احتفالاته باليوبيل الذهبي فقد قام البنك بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع المميزة على مختلف المستويات شملت تكريم مساهمي البنك والعملاء والموظفين. كما قام البنك بإطلاق عدد من المبادرات الداخلية التي تهدف إلى تعزيز مفهوم التفوّق في البنك والارتقاء ببيئة العمل وتحفيز ومكافأة الإنجاز، ومن هذه المبادرات (مبادرة الموظف المتفوّق ومبادرة روّاد التطوير). كما قام البنك أيضاً بطرح مجموعة من المنتجات والخدمات بمزايا إضافية وتفضيلية منافسة شملت القروض العقارية، قروض السيارات، البطاقات الائتمانية، وحسابات التوفير، إضافة إلى استمراره في تنفيذ برامج خدمة المجتمع المحلي.

النتائج المالية:

جاءت نتائج بنك الأردن المالية خلال عام 2010 لتؤكد قدرة البنك على تحقيق معدلات أداء جيدة. حيث حققت المؤشرات المالية الرئيسة للبنك نمواً إيجابياً خلال عام 2010، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 13.57% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 144%، كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنك 7.7% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%.

وفيما يتعلق بصافي الأرباح حقق البنك صافي ربح بعد الضريبة والمخصصات بمبلغ 32.1 مليون دينار مقارنة بمبلغ 25.4 مليون دينار لعام 2009، فيما سجل صافي الأرباح قبل الضريبة ما قيمته 45.4 مليون دينار مقارنة بمبلغ 36.9 مليون دينار في العام السابق وبنسبة ارتفاع 23.1%. وسجلت موجودات البنك ارتفاعاً بنسبة 3.2% مقارنة بعام 2009 لتصل إلى 1,969.1 مليون دينار. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 214.4 مليون دينار وبنسبة 11.3%.

تطور صافي الربح قبل الضريبة (بآلاف الدنانير)

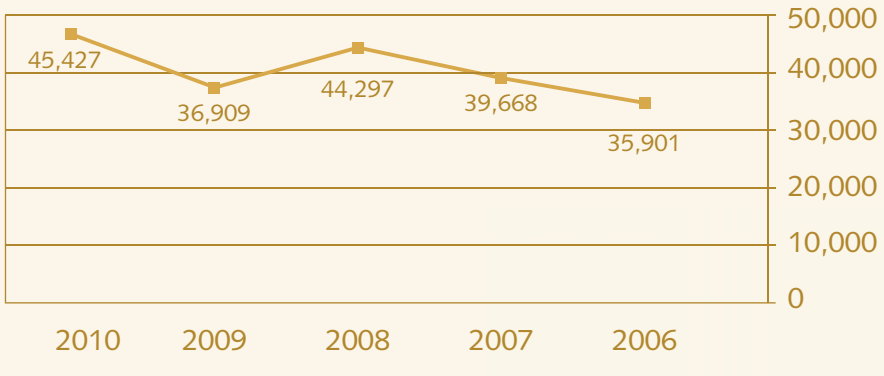

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 64.7 مليون دينار وبنسبة 4.6% مقارنة بعام 2009 لتصل إلى 1,482.7 مليون دينار، وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو ودائع التوفير بمبلغ 53.5 مليون دينار وبنسبة 13.2% لتصل إلى 459 مليون دينار، ونمو ودائع الطلب بمبلغ 17.3 مليون دينار وبنسبة 5.2% لتصل إلى 350.9 مليون دينار.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 96.5 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 11.2% مقارنة بعام 2009 لتصل إلى 961.2 مليون دينار، وتركّز هذا الارتفاع في تسهيلات قطاع الأفراد بمبلغ 10.7 مليون دينار وبنسبة 6.1% لتصل إلى 186.7 مليون دينار، وتسهيلات الشركات الكبرى بمبلغ 91.8 مليون دينار وبنسبة 21.7% لتصل إلى 514.7 مليون دينار، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمبلغ 17.9 مليون دينار وبنسبة 17% لتسجل 123.6 مليون دينار، مقابل انخفاض القروض العقارية بنسبة 2.3% لتسجل 169.9 مليون دينار، وانخفاض تسهيلات القطاع العام بحوالي 27% لتصل إلى 28.4 مليون دينار.

تطور بنود المركز المالي (بآلاف الدنانير)

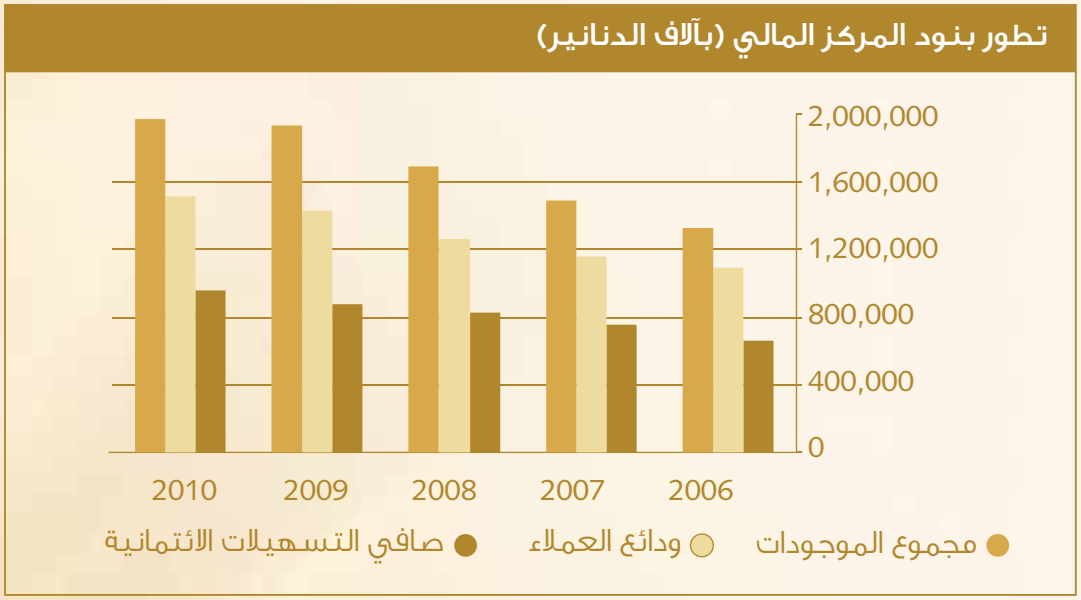

وعن أبرز بنود بيان الدخل، فقد ارتفع إجمالي الدخل ليصل إلى 100.3 مليون دينار وبنسبة 18.7% مقارنة بعام 2009، كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة 15.4% مقارنة بعام 2009 ليسجل 90.8 مليون دينار. كما ارتفعت أرباح العملات الأجنبية بنسبة 27.1% لتصل إلى 3.6 مليون دينار. أما المصروفات فقد ارتفعت بمبلغ 7.3 مليون دينار وبنسبة زيادة 15.3% مقارنة بعام 2009 لتصل إجمالي المصروفات إلى 54.9 مليون دينار، وذلك لمقابلة متطلبات التوسع والنمو في حجم أعمال البنك.

المركز التنافسي:

حافظ بنك الأردن على مركزه المتقدم في السوق المصرفي الأردني على مستوى الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية ونسب الملاءة والعوائد، فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.4% و5.6% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 12.5% وللتسهيلات بنسبة 9.3% من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من حداثة إطلاق أعمال البنك في سورية في شهر تشرين الثاني 2008 إلا أن البنك استطاع أن يحقق نتائج متميزة حيث بلغت حصة البنك السوقية في الودائع 2% وفي التسهيلات حوالي 3.9% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري.

الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- **رئيس مجلس الإدارة**

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
2- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
3- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4- إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).
5- يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.
6- يضطلع الرئيس بما يلي:

- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس – تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استناداً لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية لأعمال البنك. علماً بأن رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام تنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة مستقل.

- **مجلس الإدارة**

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2010 (9) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة تظهر على الصفحة (5) من هذا التقرير.

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2010 (7) مرات.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
6- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
8- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي تُرفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).
9- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
10- دراسة واعتماد أي مسألة تُعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
11- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في العام على الأقل.
12- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
13- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
14- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
15- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
16- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.
17- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
18- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2010 (2) مرة.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
2- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من التقيد بالبنود الواردة بالدليل.
3- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
4- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.
5- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام – رئيس اللجنة
الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير	عضواً
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2010 (7) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركّزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... إلخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.
4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها، وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليُصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً
السيد محمد احمد موسى عوده	مقرر لجان التسهيلات / مقرر اللجنة

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2010 (48) مرة.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف اللجنة من السادة:

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	رئيساً
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس / مقرر اللجنة

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2010 (7) مرات.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

2- التقييم الموضوعي والدوري (نصف سنوي) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.

4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.

5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة وأعلى رواتب تم دفعها خلال العام للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.

9- اعتماد أسس اختيار الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد المدير التنفيذي / لدائرة الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنّب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ- إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب- إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

جـ- تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ- تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ي- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2. التدقيق الخارجي:
أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:
لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.
وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات / دائرة ائتمان SME، دائرة ائتمان الأفراد ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة للانتهاء من إعداد متطلبات نظام الاحتساب الآلي لنسبة كفاية رأس المال (Reveleus System) والبدء الفعلي بتطبيقه.
أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.
أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس وحدة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

هذا وشكّل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:
أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر / التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د - تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4. الامتثال (Compliance)
وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال، وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال ليتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (46) لعام 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:
1- إعداد سياسية الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في العام كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
3- إعداد منهجية فعّالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.
4- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر / التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.
5- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5. التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتّصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

منتجات وخدمات متطورة:

استمر بنك الأردن في استراتيجيته الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائه واستهداف فئات وشرائح جديدة، وخلال عام 2010 واصل البنك تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء بهدف زيادة مستوى الخدمة المقدمة، وتعزيز رضى العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

استمر البنك في طرح وتطوير البرامج الخاصة للتوجه لقطاع الأفراد وتوسيع قاعدة العملاء. وبمناسبة العيد الخمسين للبنك، تم طرح مجموعة من المنتجات والخدمات بمزايا تفضيلية منافسة شملت طرح حملة قروض الإسكان بتخفيض أسعار الفوائد والتي تم تمديدها حتى نهاية العام 2010، وذلك بهدف استقطاب عملاء جدد وزيادة نمو محفظة القروض العقارية. كما تم طرح حملة قروض السيارات لمدة ثلاثة شهور بسعر فائدة منافس، إضافة إلى تحمّل البنك 50% من قيمة بوليصة التأمين الشامل للعام الأول. وطرح البنك حملة البطاقات الائتمانية لمدة ثلاثة شهور، حيث قام بعمل سحب شهري على 50 فائزاً بإعادة قيمة مشترياتهم، وذلك لزيادة استخدام العملاء لبطاقاتهم الائتمانية واستقطاب عملاء جدد. كما تم طرح سحب خاص على جوائز حسابات التوفير لكل من الأردن وفلسطين. وبهدف استقطاب عملاء مميزين من القطاع العام، تم طرح حملة السلف الشخصية لموظفي القطاع العام من ذوي الرتب الإدارية العالية بسعر فائدة مخفض وعمولة مرة واحدة فقط. وبهدف استقطاب عملاء جدد لمنتج حسابات التوفير فقد تم طرح حملة خاصة بمناسبة كأس العالم ليتم السحب على 50 جائزة قيمة كل منها 500 دينار. كما استمر البنك في تطوير المنتجات والخدمات وفقاً لاحتياجات العملاء والوضع الاقتصادي المحلي، وفي هذا السياق تم تطوير برنامج "مبارك" لقروض السيارات حيث تم تعديل نسب التمويل، أسعار الفوائد ومزايا البرنامج لتلبي احتياجات العملاء والتغيرات في السوق التنافسي الأردني. كما تم طرح برنامج القروض العقارية الجديد بتعديل نسب التمويل وأسعار الفوائد والسقوف. وعلى صعيد جودة الخدمة استمر العمل في الرقابة على جودة الخدمة المقدمة للعملاء في كافة منافذ تقديم الخدمة ونقاط التماس مع الجمهور، وذلك من خلال تطبيق برامج عمل لتقييم مستوى جودة الخدمة المقدمة في الفروع مثل إدارة شكاوى العملاء وبرنامج المتسوق الخفي. وبهدف ضمان مستوى جودة موحد في تقديم الخدمة في الفروع استناداً إلى معايير محددة تم الانتهاء من تصميم كتيّب الجودة وتوزيعه على موظفي البنك.

خدمات الشركات:

استمر البنك خلال عام 2010 في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المنتجة. وفي هذا المجال واصل البنك تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية مع المحافظة على درجة مقبولة من المخاطر في عمليات منح الائتمان، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية من خلال متابعة المستحقات وجدولة المديونيات وتعزيز الضمانات للحسابات التي تتطلب ذلك. هذا في ظل تباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة استمرار تبعات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني.

ساهم البنك في تمويل قطاعات هامة مثل قطاعي الصناعة والتجارة إضافة إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد توسع البنك في تمويل قطاعات تجارية ريادية منها المواد الغذائية، السيارات، الإطارات، المحروقات، المعدات الثقيلة، المعادن والأجهزة الطبية. وباعتبار قطاع السياحة من أهم القطاعات الحيوية التي تسهم في إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، وتأكيداً على دور البنك في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية في الأردن، قام البنك بتوقيع اتفاقية قرض مع شركة شارم العربية للاستثمار، لتمويل مشروع الشركة السياحي في منطقة البحر الميت بقيمة 21.5 مليون دينار.

هذا وواصل البنك تنفيذ مجموعة من قروض التجمع البنكي التي بلغ رصيدها 30.1 مليون دينار خلال عام 2010، تم تنفيذها لتمويل مجموعة من المشاريع الاقتصادية المنتجة مثل إنشاء مراكز تجارية وأكاديمية وشركات صناعية. بالإضافة إلى المشاركة في أسناد قروض لمجموعة من الشركات بمبلغ 11.8 مليون دينار.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

يؤدي قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة (SMEs) دوراً هاماً وحيوياً في تنمية الاقتصاد الوطني. ولما لهذا القطاع من أهمية في توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي فقد واصل البنك خلال عام 2010 تقديم أفضل مستوى من الخدمة لهذا القطاع في مراكزه المتخصصة والمنتشرة في كافة محافظات المملكة.

واستمر البنك خلال عام 2010 في خدمة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بما تشمله من أنشطة تجارية وصناعية وخدمية، وذلك من خلال التمويل الطويل وقصير الأجل بالإضافة إلى تمويل الأصول والمعدات الثابتة عبر أسلوب التأجير التمويلي. كما استمر البنك أيضاً في التواصل مع برنامج الشركة الأردنية لضمان القروض وبرنامج الـ USAID وإدراج بعض القروض ضمنها. هذا وقد واصل البنك العمل على إعادة دراسة أوضاع العملاء وتلبية متطلباتهم المالية والمصرفية على اختلافها.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر البنك في تنويع الخيارات التمويلية للعملاء من خلال تقديم خدمات التأجير التمويلي، وذلك تلبيةً لاحتياجات شريحة واسعة من العملاء والمتعاملين ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية. حيث واصل البنك تقديم خدمات التأجير التمويلي لتشمل شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الأجهزة والمعدات.

وقد تم العمل خلال عام 2010 على تعديل جميع برامج التأجير التمويلي وإجراءات العمل الخاصة بها، كما تم إعداد اتفاقية Service Level Agreement (SLA)، وهي تمثل اتفاقية مستوى الخدمة بين البيع والتنفيذ لعمليات التأجير التمويلي بهدف تسريع الخدمة وزيادة رضى العملاء.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

واصل البنك تطوير شبكة الفروع ومنافذ التوزيع بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء. وضمن تنفيذ البنك لخطة العمل الخمسية التي تشمل تحديث الفروع والتوسع بالفروع الجديدة اعتماداً على تحديد فئات وشرائح العملاء المستهدفين، فقد تم خلال عام 2010 افتتاح فروع عبدون، الرونق وشارع الحرية / المقابلين، كما تم تحديث كل من فروع السلط، عمان، شارع اليرموك / النصر، الجيزة، البيادر، الفحيص، المنطقة الصناعية / البيادر، والبدء بتحديث فرع الشميساني. وتم إجراء عمليات التحديث أيضاً لمركز مبيعات فرع خلدا، مركز التدريب في الحصن / إربد، وعدد من دوائر الإدارة العامة. هذا بالإضافة إلى المباشرة بتجهيز مواقع جديدة لفرعي مرج الحمام ومأدبا، وتأسيس فروع البنك الجديدة في منطقتي المدينة الرياضية وأم العمد واللّذَين من المتوقع افتتاحهما في الربع الأول من عام 2011.

وعلى صعيد فروع البنك في فلسطين سيتم العمل على تعزيز شبكة فروع البنك في مدينة جنين وذلك بتحويل مكتب قباطية إلى فرع مطلع عام 2011، وذلك في ضوء إعادة تنظيم أعمال البنك في فلسطين على أساس مركزية العمليات وفصلها عن خدمة العملاء والمبيعات. كما من المستهدف افتتاح فرع في منطقة رفيديا إحدى ضواحي مدينة نابلس لتعزيز تواجد البنك في مناطق الضفة الغربية وزيادة قدرته التنافسية.

وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم الانتهاء من تجهيز مبنى الإدارة العامة في مدينة دمشق – شارع بغداد. وافتتاح فرع شارع بغداد ليصل عدد الفروع العاملة في السوق السوري إلى ثمانية فروع. وسيتم العمل خلال عام 2011 على استكمال شبكة الفروع في مدن دمشق، ريف دمشق، حلب وطرطوس، والوصول إلى الشرائح المستهدفة ودعم قدرات البنك التنافسية في السوق السوري.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

استمر البنك في تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية. وشملت عملية التطوير إضافة خدمة تسديد الفواتير على أجهزة ATM وبنك الإنترنت، وتوقيع اتفاقيات لتنفيذ هذه الخدمة مع شركات (الكهرباء، مياهنا، زين وأورانج). كما تم التوسع في خدمة الإيداع النقدي على أجهزة الصراف الآلي لتقدم من خلال 12 جهازاً خلال عام 2010. وبهدف تنظيم عرض الخدمات من خلال أجهزة الصراف الآلي وإضافة خدمات جديدة شملت تسديد الفواتير، التحويل لحساب مستفيد آخر في البنك، إيداع شيك بالمغلف، والإيداع النقدي بالمغلف، تم العمل على إعادة تصميم شاشات الصراف الآلي. وبهدف زيادة خيارات الحصول على الخدمات الإلكترونية، تم تفعيل خدمة الاشتراك بالقنوات الإلكترونية عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك وتعديل إجراءات العمل لتنفيذ هذه الطلبات. وقد تم استكمال نظام مراقبة الصرافات الآلية (Gasper) على جميع أجهزة ATM بهدف إدامة الخدمات المقدمة من خلالها ومراقبة أعطال الصراف الآلي.

وعن تطبيق نظام مركز الاتصال "Contact Center" والذي يشمل نظام الخدمة الهاتفية والبنك الناطق، تم اعتماد الشركة المزودة للنظام واستكمال نطاق المشروع مع الشركة والذي من المتوقع البدء بتطبيقه خلال عام 2011.
وعلى صعيد انتشار أجهزة الصراف الآلي فقد استمر البنك في نشر أجهزة الصراف الآلي في أماكن التسوق والتجمعات التجارية والسكنية وبلغ عددها 126 جهازاً في الأردن وفلسطين وهي مرشحة للزيادة خلال عام 2011.

وبهدف تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية لجمهور المستثمرين ومواكبة التطور المتسارع في قطاع الخدمات المالية، قامت شركة تفوّق للاستثمارات المالية الذراع الاستثماري لبنك الأردن بإطلاق خدمة التداول بالأوراق المالية عبر الإنترنت اعتباراً من 2010/7/14، مما يتيح لجمهور المتعاملين بغض النظر عن تواجدهم الجغرافي الدخول والاشتراك بالخدمة الجديدة وتنفيذ عمليات البيع والشراء للأسهم من خلال الموقع الإلكتروني للشركة.

وضمن منافسات جائزة أفضل المواقع الإلكترونية فقد حصل الموقع الإلكتروني للبنك على الجائزة الأولى عن فئة (Corporate & Commercial) ضمن منافسات جائزة أفضل المواقع الإلكترونية للبنوك 2010 والمنظمة من قبل أكاديمية جوائز الإنترنت في المنطقة العربية.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

استمر البنك في تنفيذ المشاريع المرتبطة بتحسين نوعية الخدمة المقدمة للعملاء وتخفيض الوقت اللازم لإتمام المعاملات بما يسهم في تقليل التكاليف وسرعة تقديم الخدمة. فخلال عام 2010 استمر العمل على مشاريع إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية. شملت هذه المشاريع مواصلة العمل على إعداد وتحديث الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي لمختلف الدوائر والوحدات الإدارية في البنك، وإعادة تنظيم التبعية الإدارية لبعض الدوائر لتطبيق الهيكل التنظيمي المستهدف للبنك. كما تم العمل على استكمال إعادة تنظيم مهام الدائرة المالية وتحديد مسؤولياتها، وإعادة هندسة بعض العمليات المرتبطة بها، وإعادة توزيع المهام للجهات ذات العلاقة، بهدف تعزيز مبدأ الرقابة المالية وإعادة توزيع المهام التي تتعارض مع مبدأ الرقابة. كما تم إعادة تنظيم دائرة الموارد البشرية وإعادة هندسة بعض العمليات المرتبطة بها واستحداث وظائف جديدة، بهدف تحقيق مبدأ التخصص في العمل وبما يخدم تطبيق مشاريع الموارد البشرية.

وحرصاً من البنك على تقديم الخدمات المميزة للعملاء وتطويرها بشكل مستمر، تم الانتهاء من تحويل كافة بطاقات الفيزا الائتمانية إلى البطاقات الذكية Chip Card التي توفر أقصى درجات الحماية ضد التزوير، السرقة والفقدان. كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تطبيق نظام التسهيلات وإعادة تصميم مسار المعاملات الائتمانية المرتبطة بقطاع الأفراد، بما يتوافق مع مبدأ الفصل ما بين البيع والتسويق واتخاذ القرار الائتماني والتنفيذ. كما تم وضع نظام صلاحيات الائتمان والاستثمار والعمليات بما يحقق مبدأ تحديد المسؤولية والسرعة في اتخاذ القرار. وتم العمل أيضاً على إعادة تصميم الشيكات من النواحي الأمنية والفنية بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني.

وفي مجال القاعدة التكنولوجية فقد تم تطبيق النسخة المحدثة لنظام المقاصة الإلكترونية، وإعادة تصنيف وفهرسة الملفات بما يضمن سهولة الرجوع إليها. كما تم تطوير مركز الحاسوب الرديف، ويجري العمل أيضاً على استكمال أتمتة تقارير البنك المركزي الأردني.

وعلى صعيد فروعنا في فلسطين فقد تم البدء بالمرحلة الثانية من مشروع إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية وفروع فلسطين على أساس مركزية العمليات وفصلها عن خدمة العملاء والمبيعات، وذلك وفقاً للأسس التنظيمية المعتمدة في بنك الأردن. كما تم الانتهاء من تطبيق النسخة المركزية من النظام البنكي لفروع فلسطين، مما يحقق توحيد البيانات وتسهيل إنجاز عمليات البنك.

وعلى صعيد أعمال بنك الأردن – سورية فقد تم الانتهاء من مشروع تصنيف الحسابات آلياً، بحيث يتم تصنيف الحسابات تحت المراقبة وتحت التسديد وفقاً لفترات الاستحقاق. ويجري العمل أيضاً على احتساب المخصصات آلياً تلبية لمتطلبات الجهات الرقابية. هذا وقد تم تحديث الهيكل التنظيمي لبنك الأردن – سورية وإعادة تنظيم دوائر البنك حسب متطلبات العمل وتعديل الوصف الوظيفي بناءً على الهيكل الجديد. كما تم خلال عام 2010 تأسيس دائرة الامتثال وإدارة المخاطر تطبيقاً لمقررات بازل II، ولتكون هذه الدائرة مسؤولة عن وضع الإجراءات وتطبيق الأنظمة الملائمة للسيطرة على المخاطر التي تتعرض لها أنشطة البنك، وضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات والقوانين الناظمة لأعمال البنك. وفي هذا السياق تم إعادة تشكيل جميع اللجان بما يتماشى مع الحاكمية المؤسسية والهيكل التنظيمي الجديد لبنك الأردن – سورية.

وفي مجال إدارة المخاطر والامتثال فقد تم بدء التطبيق الفعلي لنظام Reveleus لاحتساب كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل II، والانتهاء من تجهيز متطلبات النظام الآلي لمراقبة عمليات غسل الأموال وبدء التطبيق التجريبي له. كما تم إعداد آلية تطبيق الأوضاع الضاغطة Stress Testing وتوثيقها وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني، وإعداد السيناريوهات وإجراء الاختبارات بما يتناسب مع طبيعة هيكل مخاطر البنك.

وفي مجال التطوير والتحديث المستمر للسياسات الناظمة لأعمال بنك الأردن فقد تم إعداد وتطبيق سياسات: إدارة السيولة، إدارة مخاطر أسعار الفائدة وإدارة الكلمات السرية. كما تم تعديل ومراجعة سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتطوير السياسة الائتمانية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية ويلبي احتياجات العملاء الائتمانية.

وامتثالاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعزيز وتفعيل منظومة الرقابة لدى البنك، فقد تم إعداد خطة تطبيق الدعامة الثانية لمتطلبات بازل II، ومتطلبات التطبيق ونماذج القياس الخاصة بها، وإجراء عملية التقييم الذاتي لكفاية رأس المال وفقاً لبيانات البنك كما في 30 حزيران 2010.

ولضمان جاهزية البنك في حالات الطوارئ، فقد تم مراجعة وتعديل خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الطوارئ، وإجراء اختبار فعلي لخطة إخلاء مبنى الإدارة العامة بإشراف مديرية الدفاع المدني وقد تمت بنجاح وضمن الوقت المستهدف.

هذا وسيتم خلال عام 2011 تطبيق المرحلة الثانية من مشروع نظام التسهيلات وإعادة تصميم مسار الموافقات الائتمانية المرتبطة بقطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وإعادة تشكيل صلاحيات المنح. كما سيتم العمل على استكمال المرحلة الثانية من مشروع إعادة تنظيم فروع فلسطين فيما يتعلق بتنظيم العملية الائتمانية وإنشاء مراكز تنمية الأعمال وفروع الأفراد. وسيتم العمل أيضاً على إعادة تنظيم أعمال البريد على مستوى الفروع ودوائر الإدارة العامة، مما يحقق تخفيض الكلفة والسرعة والدقة في العمل. ومن المستهدف خلال العام القادم تطبيق عدد من الأنظمة تشمل: نظام التحصيل، الأرشفة الإلكترونية، الموارد البشرية، الإنترنت، التوافق مع معايير بطاقات الائتمان (PCI)، ونظام مركز الاتصال (Contact Center).

الموارد البشرية:

استمر البنك في تطبيق استراتيجيته الهادفة للارتقاء بالموارد البشرية وتطوير قدراتها الفنية والشخصية والإدارية؛ فعمل البنك على المباشرة بتنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة، بما يسهم في تحقيق أهداف البنك وتعزيز مركزه التنافسي وزيادة حصته السوقية. وفي هذا المجال قام البنك بتطوير آلية تقييم أداء الموظفين وبحيث تستند على أسس "تقييم الأداء بالأهداف" وبالتالي مكافأة الموظفين وفقاً لمدى تحقيق الأهداف المعتمدة. وفي مجال تقييم الوظائف تم التعاقد مع شركة استشارية لتصميم هيكل درجات وظيفية وسُلّم رواتب يتناسب مع مستوى الرواتب في السوق المصرفي الأردني بهدف الاستثمار الأفضل في الموارد البشرية. كما شارك البنك في دراستين بخصوص مستوى الرواتب في السوق المصرفي. وتم العمل على تعديل بعض السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وجاري العمل على دراسة تحديث النظام الآلي الخاص بالموارد البشرية بما يسهم في تسهيل الحصول على التقارير المطلوبة وتطوير الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية.

وتعزيزاً لأهمية دور الموارد البشرية في عملية التطوير وتحقيق الأهداف، قام البنك بإطلاق عدد من المبادرات التي تسهم في التواصل الإيجابي بين إدارة البنك وموظفيه. وفي هذا السياق تم إطلاق مبادرة "الموظف المتفوّق" ضمن احتفالات البنك بالعيد الخمسين، بحيث يتم اختيار موظف متفوّق ضمن معايير معينة كل ربع عام ليتم اختيار موظف العام المتفوّق وتكريم هؤلاء الموظفين من قبل رئيس مجلس الإدارة / المدير العام للبنك. كما تم إطلاق برنامج "روّاد التطوير" حيث سيتم من خلاله اختيار بعض الموظفين من مستويات إدارية مختلفة تمثل معظم دوائر البنك ليكونوا شركاء داعمين في عمليات التطوير لمختلف المبادرات والبرامج على مستوى البنك، بالإضافة إلى نقل أي توجهات أخرى بين الإدارة والموظفين.

هذا وقد استمر البنك خلال عام 2010 في تقديم التدريب اللازم للموظفين في كافة المستويات الإدارية، حيث وفر 4,291 فرصة تدريبية لموظفي البنك من خلال 387 برنامج ودورة تدريبية داخلية وخارجية شملت كافة جوانب العمل المصرفي.

توزيع الدورات التدريبية خلال عام 2010

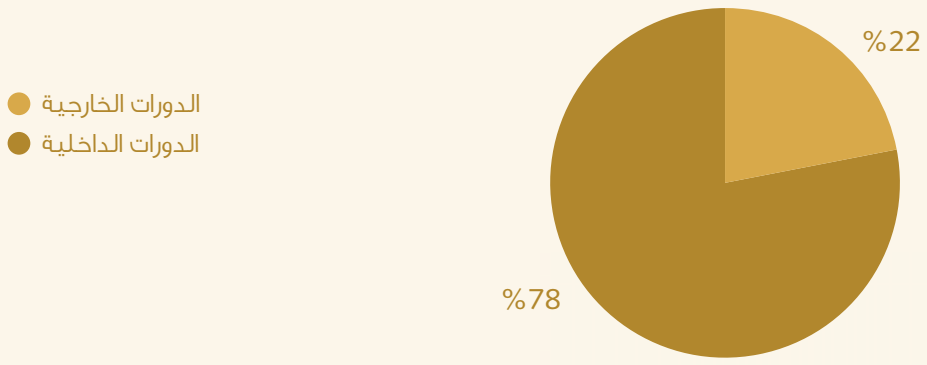

وحرص البنك خلال عام 2010 على استكمال كافة الشواغر الناتجة عن توسع أعمال البنك وعمليات إعادة التنظيم والتطوير في دوائر الإدارة العامة والفروع اعتماداً على الموارد البشرية الداخلية في البنك، إضافة إلى عمليات الاستقطاب والتوظيف الخارجي وبما يحقق الكفاءة والفاعلية في أداء المهام، حيث تم خلال العام الحالي تعيين 324 موظفاً وموظفة ليصبح مجموع موظفي البنك 1726 موظفاً.

توزيع موظفي البنك حسب المؤهل العلمي لعام 2010

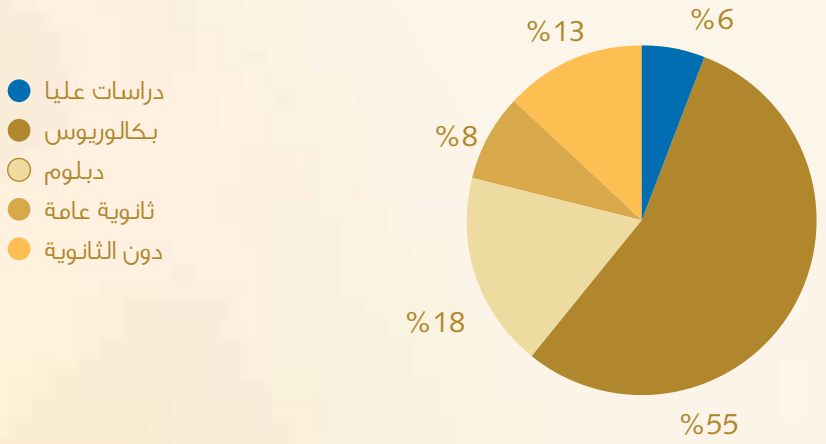

خدمة المجتمع والبيئة:

استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية انطلاقاً من رسالته ومنظومة قيمه وإيمانه بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع. وقد سعى البنك خلال عام 2010 لتفعيل مسؤوليته الاجتماعية من خلال بناء شراكات وعلاقات مع المؤسسات الوطنية الرائدة، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لخدمات المسؤولية الاجتماعية التي يقدمها والتي تزامنت مع احتفالات البنك بيوبيله الذهبي.

استمر البنك خلال عام 2010 في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم"، وهو النسخة الأردنية من برنامج "شارع سمسم"، حيث تم إطلاق الموسمين الثالث والرابع من البرنامج، بالإضافة إلى استخدام شخصيات البرنامج في الأنشطة الاجتماعية الأخرى التي نفذها البنك. كما واصل البنك دعمه لمتحف الأطفال خلال عام 2010. وبمناسبة احتفالات البنك بالعيد الخمسين تم إطلاق برنامج "الأيام المفتوحة" المجانية في المتحف من شهر حزيران – كانون الأول 2010 ضمن مبادرة "متحفنا للكل"، مما أتاح للأطفال الدخول المجاني إلى المتحف والاستفادة من التجارب التفاعلية الفريدة التي توفرها 150 معروضة تفاعلية، بالإضافة إلى الأنشطة والفعاليات التي يقيمها المتحف.

وإيماناً من البنك بشراكة القطاعين العام والخاص، وتطوير بيئة التعليم في المدارس استمر البنك في تقديم الدعم لمدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم في منطقة سحاب ضمن "مبادرة مدرستي" التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبدالله خلال عام 2008، حيث قام البنك بتوزيع مجموعة من الحقائب المدرسية في بداية العام الدراسي 2009 / 2010 على طلاب المدرسة. كما قام البنك وبإشراف مديرية التربية والتعليم لمنطقة عمان الثالثة برعاية حفل مدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم خلال شهر أيار 2010، بمناسبة عيد الاستقلال وانتهاء العام الدراسي وتكريم الطلبة المتميزين والمتفوّقين في المدرسة من مختلف المجالات والفئات العمرية.

وبهدف دعم قطاع الشباب وتعزيز طاقاتهم وقدراتهم، فقد واصل البنك دعمه للعديد من الأنشطة الرياضية، كان أبرزها فريق بنك الأردن لسباقات الكارتنغ (Karting). كما قدم البنك الرعاية الذهبية لسباق ألتراماراثون البحر الميت الذي أقيم خلال شهر نيسان من عام 2010، والذي عاد ريعه لجمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب.

واستمراراً لدور البنك في دعم الأنشطة الخيرية، شارك البنك في حملة "البر والإحسان" بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، حيث تم تقديم منح دراسية والمساهمة في المشروعات الإنتاجية للأسر المستفيدة في عدد من محافظات المملكة.

هذا وقد وصل إجمالي مساهمات بنك الأردن في خدمة المجتمع المحلي حوالي 423.5 ألف دينار خلال عام 2010.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2010

ارتفعت موجودات البنك إلى 1,969.1 مليون دينار في نهاية سنة 2010 مقابل 1,908.0 مليون دينار في نهاية سنة 2009 بنسبة نمو بلغت 3.2%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في دعم المركز المالي، والمحافظة على نمو القوة الإيرادية للبنك رغم استمرار تأثير الأزمة المالية العالمية.

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي للبنك 2010

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2010	2009	2010	2009
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	590.6	515.6	%30.0	%27.0
تسهيلات ائتمانية مباشرة	961.2	864.7	%48.8	%45.3
موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة	312.9	431.7	%15.9	%22.6
موجودات ثابتة وغير ملموسة	47.6	44.8	%2.4	%2.4
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	56.8	51.2	%2.9	%2.7
مجموع الموجودات	**1,969.1**	**1,908.0**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2010

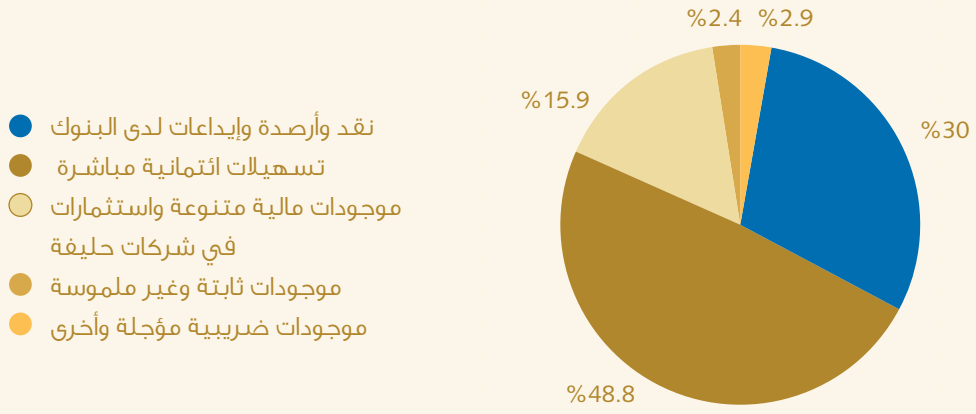

المطلوبات وحقوق الملكية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2010	2009	2010	2009
ودائع عملاء	1,482.7	1,418.0	%75.3	%74.3
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	104.3	108.3	%5.3	%5.7
تأمينات نقدية	101.7	109.6	%5.2	%5.7
أموال مقترضة	0.0	15.0	%0.0	%0.8
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	20.1	17.9	%1.0	%1.0
مطلوبات أخرى وضريبية مؤجلة	24.5	25.0	%1.2	%1.3
حقوق الملكية – مساهمي البنك	214.4	192.7	%10.9	%10.1
حقوق غير المسيطرين	21.4	21.5	%1.1	%1.1
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**1,969.1**	**1,908.0**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2010

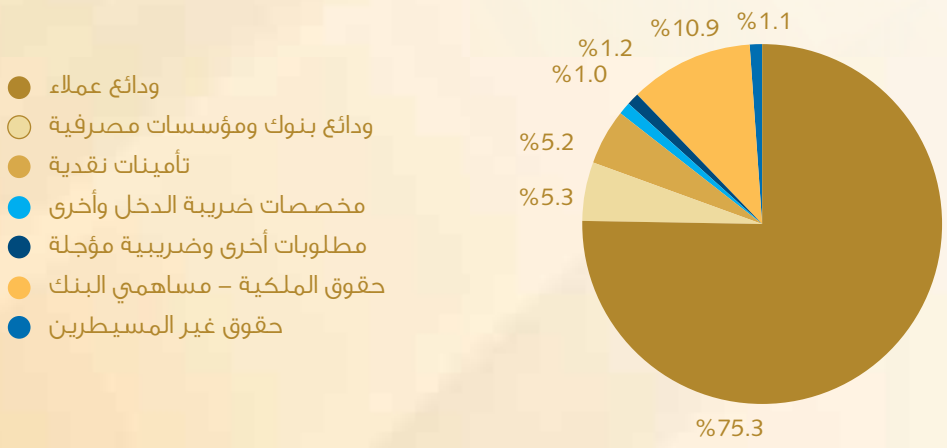

التسهيلات الائتمانية المباشرة

نمت التسهيلات الائتمانية الإجمالية سنة 2010 بمبلغ 106 مليون دينار وبنسبة 11.6% عن سنة 2009، وذلك باتباع سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وجودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وحافظت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات على نفس المستوى في السنة الماضية وهي ضمن النسبة المعيارية، في حين تنخفض هذه النسبة للسنة الحالية لتصبح 2.1% بعد استبعاد مخصص التدني المرصود والتأمينات النقدية المحتجزة للديون الهالكة. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2010	2009	2010	2009
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	186.7	176.0	%18.2	%19.2
القروض العقارية	169.9	173.9	%16.6	%19.0
تسهيلات الشركات الكبرى	514.7	422.9	%50.3	%46.1
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	123.6	105.6	%12.1	%11.5
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	28.4	39.0	%2.8	%4.2
إجمالي التسهيلات المباشرة	**1,023.4**	**917.4**	**%100.00**	**%100.0**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2010

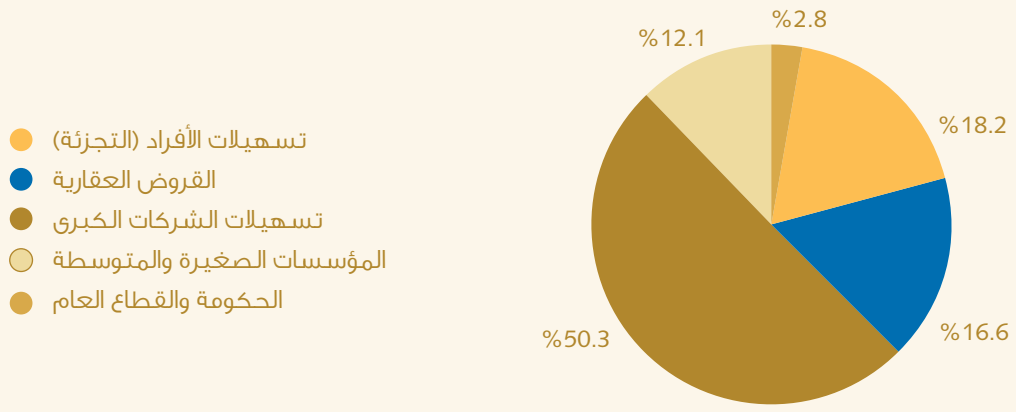

مخصص تدني التسهيلات المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوّط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدنٍ للديون المشكوك في تحصيلها بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، حيث بلغت نسبة تغطية مخصص التدني على أساس العميل الواحد لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 60.8% لسنة 2010 مقابل 61.5% لسنة 2009، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحُوّلت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 4.6 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 8.5 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 487.8 مليون دينار مقابل 433.3 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية

انخفضت المحفظة بمبلغ 118.8 مليون دينار سنة 2010 بنسبة 27.5% عن سنة 2009. وذلك بسبب استحقاق أذونات وسندات حكومية ومكفولة من الحكومة.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة			
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
	2010	2009	2010	2009
موجودات مالية متوفرة للبيع	43.5	40.0	%13.9	%9.3
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	266.6	388.9	%85.2	%90.1
استثمارات في شركات حليفة	2.8	2.8	%0.9	%0.6
المجموع	**312.9**	**431.7**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2009

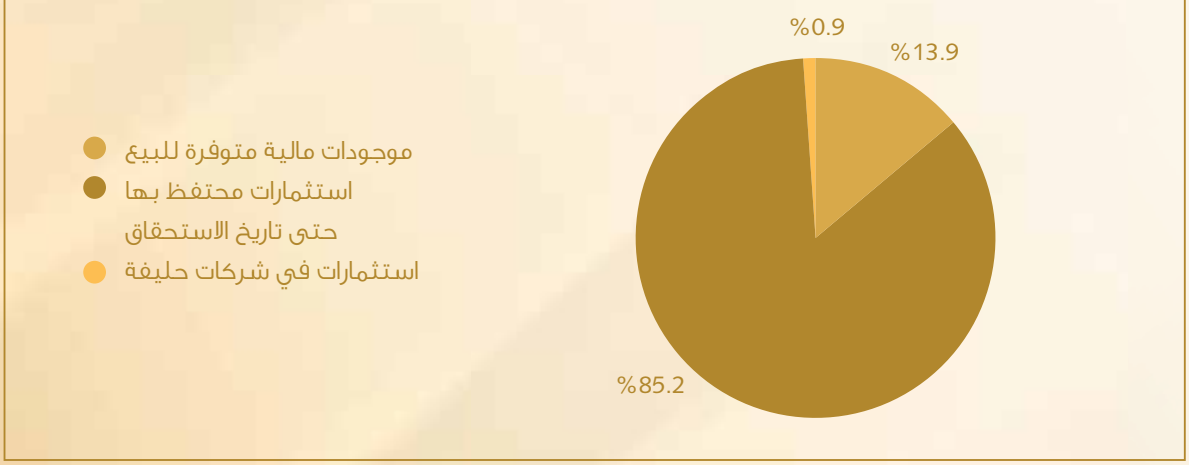

ودائـع العمـلاء

ارتفعت ودائع العملاء لسنة 2010 إلى 1,482.7 مليون دينار مقارنة بمبلغ 1,418.0 مليون دينار سنة 2009 بارتفاع مقداره 64.7 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 4.6%، واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2010 بنسبة 13.2% عن سنة 2009، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 5.2% وودائع لأجل بنسبة 1.2%، فيما تراجعت شهادات الإيداع خلال سنة 2010 بنسبة 21.4%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 491.9 مليون دينار مقابل 450.7 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية

	الودائع بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2010	2009	2010	2009
حسابات جارية وتحت الطلب	350.9	333.6	%23.6	%23.5
ودائع التوفير	459.0	405.5	%31.0	%28.6
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	624.0	616.8	%42.1	%43.5
شهادات إيداع	48.8	62.1	%3.3	%4.4
المجموع	**1,482.7**	**1,418.0**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2010

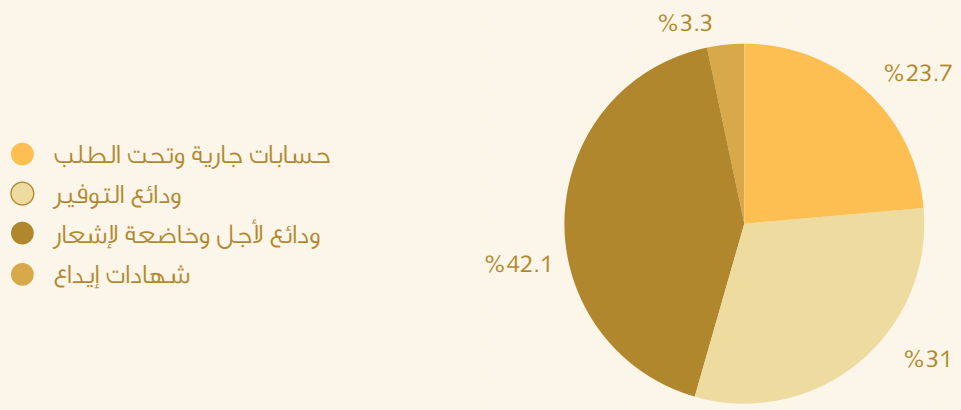

حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفعت حقوق المساهمين إلى 214.4 مليون دينار سنة 2010 مقابل 192.7 مليون دينار سنة 2009 بزيادة مقدارها 21.7 مليون دينار بنسبة 11.3%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2010 إلى 38.4 مليون دينار بزيادة مقدارها 4.6 مليون دينار، وبلغ الاحتياطي الاختياري 24.7 مليون دينار، وبموجب اقتراح مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 15% من رأس المال وبمبلغ 16.5 مليون دينار، إضافة إلى توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 41% بمبلغ 45.1 مليون دينار.

كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال 13.57% سنة 2010 مقابل 13.72% سنة 2009 وهي أعلى من المعدلات المقررة من البنك المركزي الأردني والبالغة 12%، وكذلك أعلى من معدلات لجنة بازل (بنك التسويات الدولية) والبالغة 8%، وبلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجّحة والخطرة 12.71%.

نتائج أعمال البنك

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 131.0 مليون دينار سنة 2010 مقابل 125.6 مليون دينار للسنة الماضية، حيث بلغ إجمالي الدخل 100.3 مليون دينار مقابل 84.5 مليون دينار في سنة 2009، في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 90.8 مليون دينار مقابل 78.7 مليون دينار متحققة في نهاية سنة 2009، وذلك في السنة الثانية لانطلاق بنك الأردن – سورية.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 55.1 مليون دينار سنة 2010 مقابل 40.7 مليون دينار سنة 2009، وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح 32.1 مليون دينار سنة 2010 مقابل 25.4 مليون دينار سنة 2009 بارتفاع بلغت نسبته 26.6%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها			
	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2010	2009	2010
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	55.1	40.7	14.4
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(8.5)	(2.6)	5.9
مخصصات متنوعة	(1.1)	(1.2)	0.02
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	45.4	36.9	8.5
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(13.3)	(11.5)	1.8
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**32.1**	**25.4**	**6.7**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2010	2009	2010	2009
الفوائد المقبوضة	106.3	105.7	%81.2	%84.2
صافي إيرادات العمولات	15.2	14.1	%11.6	%11.2
(خسائر) أرباح الموجودات المالية (أسهم)	2.8	(1.4)	%2.1	(%1.1)
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	6.7	7.2	%5.1	%5.7
المجموع	**131.0**	**125.6**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2010

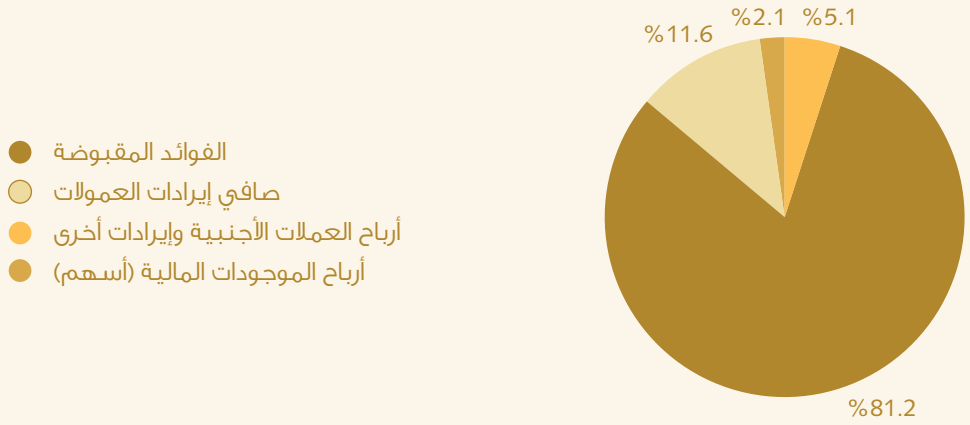

المصروفات والمخصصات

بلغ إجمالي المصروفات والمخصصات 54.9 مليون دينار سنة 2010 مقابل 47.6 مليون دينار سنة 2009 بارتفاع مقداره 7.3 مليون دينار وبنسبة 15.3% نتيجة ارتفاع مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 5.9 مليون دينار، وارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 544.2 ألف دينار لارتفاع مصاريف الإيجارات والبريد والهاتف والصيانة والرسوم والرخص وكذلك بند الاستهلاكات حيث ارتفعت بمبلغ 763 ألف دينار نظراً لاستمرار عمليات التفرع وتطوير النظم الداخلية.

أما رواتب ومكافآت وتنقلات الإدارة التنفيذية العليا سنة 2010 فقد بلغت 1.3 مليون دينار مقابل 1.6 مليون دينار للسنة الماضية 2009، في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 120 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 20.8 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2010	2009	2010	2009
مخصص تدني التسهيلات المباشرة	8.5	2.6	%15.5	%5.5
مخصصات متنوعة	1.2	1.2	%2.1	%2.5
نفقات الموظفين	23.2	23.1	%42.3	%48.5
مصاريف أخرى	16.5	15.9	%30.1	%33.4
الاستهلاكات والإطفاءات	5.5	4.8	%10.0	%10.1
المجموع	**54.9**	**47.6**	**%100.0**	**%100.0**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2010

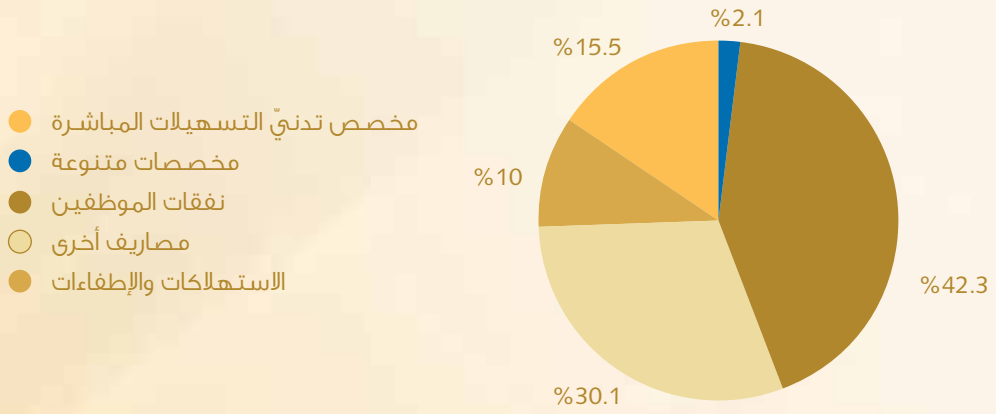

أهم النسب المالية

	2010	2009
	%	%
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%15.6	%14.3
العائد على رأس المال	%32.12	%25.37
العائد على متوسط الموجودات	%1.7	%1.4
ربحية الموظف بعد الضريبة	18,607 دينار	14,117 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.48	%5.88
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.58	%2.29
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%3.90	%3.59
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	%68.1	%63.9
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات	%7.7	%7.7

المؤشرات المالية للسنوات (2006 - 2010)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	1,376,231	1,455,719	1,686,018	1,907,992	1,969,064
إجمالي التسهيلات الائتمانية	703,077	787,368	876,692	917,407	1,023,349
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,132,168	1,179,523	1,330,230	1,526,392	1,586,989
حقوق الملكية – مساهمي البنك	140,379	161,206	179,604	192,668	214,408
حقوق غير المسيطرين	-	-	11,561	21,455	21,351
صافي الربح قبل الضريبة	35,901	39,668	44,297	36,909	45,427

تطور حقوق المساهمين والأرباح

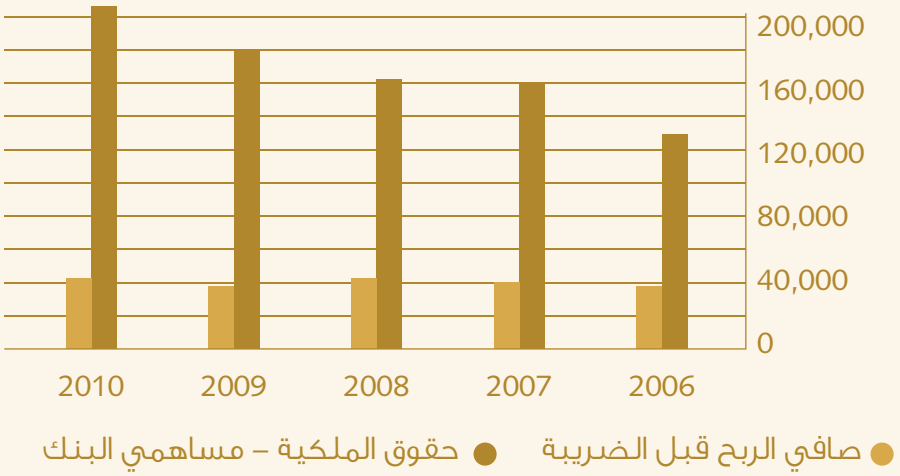

تطور المركز المالي

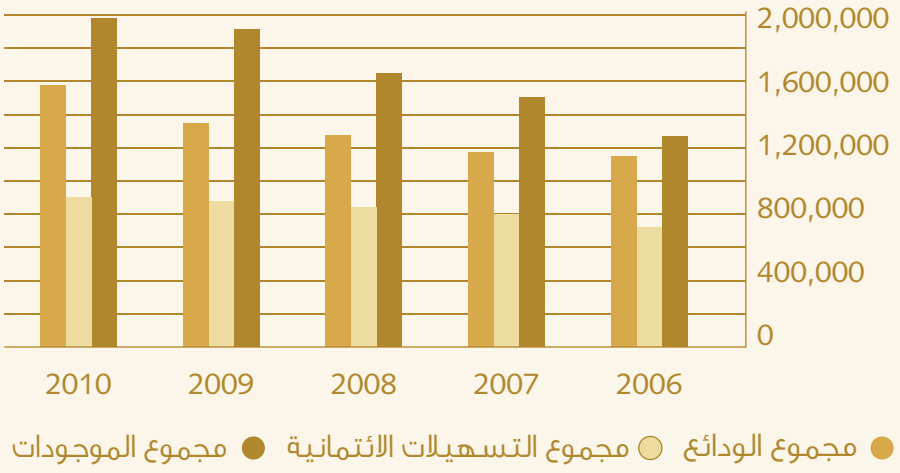

أهداف خطتنا المستقبلية 2011

- زيادة القاعدة الرأسمالية للبنك والاستمرار في تعزيز المركز المالي والتنافسي للبنك، وبما يلبي متطلبات التوسع والتنوع في أنشطته ومجالات عمله، وتعزيز نشاط البنك في الأسواق التي يعمل فيها في كل من الأردن، فلسطين وسورية. والمحافظة على النسب المالية الرئيسية للبنك ضمن متطلبات الجهات الرقابية والمعايير العالمية.

- الاستمرار في تعزيز وتطوير مفهوم البنك الشامل والتركيز على قطاع التجزئة، والعمل على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المنتجة مع المحافظة على درجة مقبولة من المخاطر في عمليات منح الائتمان للشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- تطوير منتجات وخدمات البنك بناءً على دراسة احتياجات العملاء والمتعاملين وبما يواكب الوضع الاقتصادي المحلي والسوق التنافسي، واستهداف قطاعات وفئات جديدة من العملاء في الأسواق التي يعمل فيها البنك والمحافظة على العملاء الحاليين. بالإضافة إلى تطوير وتنويع الخدمات المقدمة من خلال منافذ التوزيع الإلكترونية.

- الاستمرار في تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء، والتأكد من جاهزيتها في تقديم مستوى الخدمة المطلوبة للعملاء. وتطوير وإدامة بيئة الخدمة في منافذ التوزيع بما يتوافق مع متطلبات العمل والهوية المؤسسية الموحدة للبنك.

- الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية. وتطوير إدارة المخاطر والتعليمات الكفيلة بتعزيز الحاكمية المؤسسية وتلبية متطلبات بازل II.

- الاستمرار في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، ومراجعة وتعديل سيناريوهات الأوضاع الضاغطة بما يتناسب مع طبيعة العمل وظروف ومعطيات السوق، وإجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. هذا بالإضافة إلى التطبيق الفعلي للنظام الآلي لمكافحة عمليات غسل الأموال.

- الاستمرار في استكمال مشاريع وبرامج العمل الاستراتيجية على مستوى إدارة التنظيم والعمليات والتشغيل، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة، وذلك من خلال تطبيق المرحلة الثانية من مشروع نظام التسهيلات وإعادة تصميم الموافقات الائتمانية المرتبطة بقطاع الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وإعادة تشكيل صلاحيات المنح. واستكمال المرحلة الثانية من مشروع إعادة تنظيم فروع فلسطين.

- الاستمرار في تطوير وتعزيز القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، والمباشرة في تطبيق عدد من الأنظمة تشمل: نظام التحصيل، الأرشفة الإلكترونية، أنظمة الموارد البشرية، التوافق مع معايير بطاقات الائتمان (PCI)، ونظام مركز الاتصال (Contact Center).

- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية وتنمية قدراتها ومهاراتها الفنية والشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك. بالإضافة إلى استكمال وتنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بتطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة.

- تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية لبنك الأردن وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع وتميزها في السوق المصرفي. وإبراز اسم البنك من خلال استمرار التفاعل مع المجتمع المحلي ومواصلة تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية والخدمية والتعليمية والبيئية.

عمل دؤوب
وإنجازات مستمرة

البيانات والإيضاحات المالية 2010

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)-الأردن
جبل عمان، الدوار الخامس
شارع زهران
بناية رقم ١٩٠
ص.ب ٢١٨
عمان ١١١١٨، الأردن

هاتف: ٥٥٠٢٢٠٠ (٦) ٩٦٢+
فاكس: ٥٥٠٢٢١٠ (٦) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بينات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الاردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠ وادائه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة .

ديلويت أند توش

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ شبـــاط ٢٠١١

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة المركز المالي الموحد

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		قائمة أ دينار أردني	
	إيضاح رقم	31 كانون الأول 2010	2009
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	369,688,690	322,356,841
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	216,910,695	163,790,237
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	3,975,910	29,436,468
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	7	961,163,483	864,686,229
موجودات مالية متوفرة للبيع	8	43,498,876	40,071,540
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	9	266,603,394	388,865,434
استثمارات في شركات حليفة	10	2,760,520	2,770,665
ممتلكات ومعدات – بالصافي	11	45,532,948	42,536,799
موجودات غير ملموسة	12	2,058,972	2,215,197
موجودات ضريبية مؤجلة	19	8,217,405	7,379,836
موجودات أخرى	13	48,653,262	43,882,602
مجموع الموجودات		1,969,064,155	1,907,991,848
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	104,252,623	108,320,353
ودائع عملاء	15	1,482,736,214	1,418,072,024
تأمينات نقدية	16	101,670,191	109,577,433
أموال مقترضة	17	-	15,000,000
مخصصات متنوعة	18	6,593,622	6,345,547
مخصص ضريبة الدخل	19	13,524,475	11,579,439
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19	2,989,127	1,340,593
مطلوبات أخرى	20	21,538,514	23,633,395
مجموع المطلوبات		1,733,304,766	1,693,868,784
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	21	100,000,000	100,000,000
الاحتياطي القانوني	22	38,373,895	33,822,569
الاحتياطي الاختياري	22	24,731,661	19,860,215
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	9,736,920	8,318,914
احتياطي خاص	22	504,471	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	23	134,706	(122)
التغير المتراكم في القيمة العادلة	24	7,635,938	3,373,838
أرباح مدورة	25	33,290,553	27,292,897
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		214,408,144	192,668,311
حقوق غير المسيطرين		21,351,245	21,454,753
مجموع حقوق الملكية		235,759,389	214,123,064
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,969,064,155	1,907,991,848

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحد

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح رقم	قائمة ب دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	2009
الفوائد الدائنة	27	106,279,913	105,745,432
الفوائد المدينة	28	30,649,764	41,193,877
صافي إيرادات الفوائد		75,630,149	64,551,555
صافي إيرادات العمولات	29	15,163,430	14,103,418
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		90,793,579	78,654,973
أرباح عملات أجنبية	30	3,566,793	2,806,971
أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع	31	2,799,853	(1,371,208)
إيرادات أخرى	32	3,144,801	4,415,504
إجمالي الدخل		100,305,026	84,506,240
نفقات الموظفين	33	23,238,926	23,129,031
استهلاكات وإطفاءات	12,11	5,509,354	4,745,921
مصاريف أخرى	34	16,460,595	15,916,395
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	7	8,512,590	2,607,663
مخصصات متنوعة	18	1,146,741	1,170,921
إجمالي المصروفات		54,868,206	47,569,931
الربح من التشغيل		45,436,820	36,936,309
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	10	(10,145)	(27,363)
الربح قبل الضرائب		45,426,675	36,908,946
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(13,311,265)	(11,539,809)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		32,115,410	25,369,137
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		31,692,585	26,733,627
حقوق غير المسيطرين		422,825	(1,364,490)
		32,115,410	25,369,137
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك):			
أساسي	35	0,317	0,267
مخفض	35	0,317	0,267

قائمة الدخل الشامل الموحد	قائمة ج دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	2009
الربح للسنة – قائمة (ب)	32,115,410	25,369,137
بنود الدخل الشامل:		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	258,815	(624,186)
" صافي التغير في القيمة العادلة – موجودات مالية متوفرة للبيع بالصافي بعد الضريبة"	4,262,100	1,954,261
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	36,636,325	26,699,212
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:		
مساهمي البنك	36,081,504	28,063,824
حقوق غير المسيطرين	554,821	(1,364,612)
	36,636,325	26,699,212

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن

قائمة (د)

	الاحتياطيات									
	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي خاص*	فروقات ترجمة عملات أجنبية	التغير المتراكم في القيمة العادلة – صافي	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010											
الرصيد في بداية السنة	100,000,000	33,822,569	19,860,215	8,318,914	-	(122)	3,373,838	27,292,897	192,668,311	21,454,753	214,123,064
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	134,828	-	(8,009)	126,819	131,996	258,815
صافي التغير في القيمة العادلة بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	4,262,100	-	4,262,100		4,262,100
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	31,692,585	31,692,585	422,825	32,115,410
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	-	-	-	-	134,828	4,262,100	31,684,576	36,081,504	554,821	36,636,325
المحول إلى الاحتياطيات	-	4,551,326	8,243,298	1,418,006	504,471	-	-	(14,058,772)	658,329	(658,329)	-
الأرباح الموزعة نقداً على المساهمين	-	-	(3,371,852)	-	-	-	-	(11,628,148)	(15,000,000)	-	(15,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	100,000,000	38,373,895	24,731,661	9,736,920	504,471	134,706	7,635,938	33,290,553	214,408,144	21,351,245	235,759,389
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009											
الرصيد في بداية السنة	100,000,000	29,715,376	11,645,830	8,101,687	-	623,826	1,419,577	28,098,191	179,604,487	11,561,198	191,165,685
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	(623,948)	-	(116)	(624,064)	(122)	(624,186)
صافي التغير في القيمة العادلة بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	1,954,261	-	1,954,261	-	1,954,261
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	26,733,627	26,733,627	(1,364,490)	25,369,137
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	-	-	-	-	(623,948)	1,954,261	26,733,511	28,063,824	(1,364,612)	26,699,212
المحول إلى الاحتياطيات	-	4,107,193	8,214,385	217,227	-	-	-	(12,538,805)	-	-	-
الأرباح الموزعة نقداً على المساهمين	-	-		-	-	-	-	(15,000,000)	(15,000,000)	-	(15,000,000)
التغير في حقوق غير ال مسيطرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11,258,167	11,258,167
الرصيد في نهاية السنة	100,000,000	33,822,569	19,860,215	8,318,914	-	(122)	3,373,838	27,292,897	192,668,311	21,454,753	214,123,064

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

* بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، فإنه لا يمكن التصرف بمبلغ 8,217,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 يمثل منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً، إضافة إلى 918,158 دينار يمثل أرباح تقييم شركة حليفة.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	قائمة هـ دينار أردني		
	إيضاح رقم	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2010	2009
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		45,426,675	36,908,946
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		5,509,354	4,745,921
تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة		8,512,590	2,607,663
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		(50,527)	(11,856)
تأثير تغير في أسعار الصرف		(3,272,277)	(2,473,683)
مخصصات متنوعة		1,146,741	1,170,921
خسارة تدني موجودات مالية متوفرة للبيع		237,927	3,641,642
خسارة تدني عقارات		5,756	830
حصة البنك من خسائر شركة حليفة		10,145	27,363
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		57,526,384	46,617,747
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
النقص في نقد وأرصدة لدى البنوك (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		-	4,643,947
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		(80,923)	(2,193,204)
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		25,460,558	(29,436,468)
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(104,989,844)	(40,772,050)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(4,776,416)	(3,511,792)
الزيادة في ودائع العملاء		64,664,190	141,275,755
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		(7,907,242)	12,288,788
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى		(2,919,464)	7,993,854
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(30,549,141)	90,288,830
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب		26,977,243	136,906,577
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع		(898,666)	(1,747,105)
الضرائب المدفوعة		(12,203,798)	(13,971,833)
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		13,874,779	121,187,639
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:			
(شراء) موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(188,274,536)	(392,099,532)
بيع / استحقاق موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		310,536,576	323,939,459
(شراء) موجودات مالية متوفرة للبيع		(701,137)	(185,935)
بيع موجودات مالية متوفرة للبيع		2,946,508	1,474,931
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(8,094,179)	(14,601,087)
بيع ممتلكات ومعدات		148,184	82,137
(شراء) موجودات غير ملموسة		(352,756)	(851,348)
صافي التدفق النقدي من (الاستخدام في) عمليات الاستثمار		116,208,660	(82,241,375)
التدفق النقدي من عمليات التمويل:			
(النقص) في الأموال المقترضة		(15,000,000)	(15,000,000)
فروقات ترجمة عملات أجنبية		258,815	(624,186)
التغير في حقوق الأقلية		-	11,258,167
أرباح موزعة على المساهمين		(14,175,417)	(15,000,000)
صافي (الاستخدام النقدي في) عمليات التمويل		(28,916,602)	(19,366,019)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		3,272,277	2,473,683
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		104,439,114	22,053,928
النقد وما في حكمه في بداية السنة	36	364,025,045	341,971,117
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	468,464,159	364,025,045

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لعام 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها خلال عام 2007 حيث أصبح رأسمال البنك المصرح به 100 مليون دينار ورأس المال المكتتب به والمدفوع 100 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (65) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (7) فروع والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوّق للاستثمارات المالية).

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (542) بتاريخ 24 كانون الثاني 2011 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المتوفرة للبيع والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2010 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3,500,000 دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سورية *	3,000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملّكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركة التابعة.

* نظراً لأن البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية للمتاجرة

- تمثل الموجودات المالية للمتاجرة محفظة البنك من أسهم الشركات الأردنية النشطة في سوق عمّان المالي وهي شركات مالية وصناعية يقوم البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وجني الأرباح القصيرة الأجل من خلال عمليات الشراء والبيع والتقلبات في الأسعار لهذه الأدوات المالية.
- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدنّ للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثّر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعدّ لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي – إن وجد – إلى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوّط

مشتقات مالية للمتاجرة:

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة وحقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوّط:

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوّط للقيمة العادلة:

هو التحوّط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوّط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوّط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوّط لها في قائمة الدخل الموحد.

في حال انطباق شروط تحوّط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوّط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوّط للتدفقات النقدية:

هو التحوّط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوّط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوّط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوّط على قائمة الدخل الموحد.

- التحوّطات التي لا تنطبق عليها شروط التحوّط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوّط في قائمة الدخل في نفس السنة.

موجودات مالية متوفرة للبيع

- هي موجودات مالية الغرض من امتلاكها الاحتفاظ بها كمتوفرة للبيع وليست للمتاجرة أو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتتمثل في أسهم شركات محلية وخارجية مالية وصناعية وسياحية وعقارية وشركات اتصالات.

وتم تصنيف هذه الاستثمارات على أنها متوفرة للبيع عند الشراء بسبب نية الإدارة بيع هذه الأدوات المالية عند توفر أسعار بيع مناسبة لتحقيق أرباح أو تولد عوائد ناتجة عن تملك الأسهم.

- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بند مستقل ضمن الدخل الشامل. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدنٍّ في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل الموحد لأدوات الدين إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأدوات قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني، حيث يتم استرجاع خسائر التدني لأدوات الدين من خلال قائمة الدخل الموحد، في حين يتم استرجاع خسائر التدني من أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.
- يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، كما يسجل التدني في قيمة هذه الموجودات في قائمة الدخل الموحد عند حدوثه.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدنٍّ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- هي موجودات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو محددة باستحقاق ثابت ولدى البنك نية وقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ويتم تسجيل أي تدنٍّ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية. وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍّ في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدنٍّ في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.
- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحد كما يتم تسجيل أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحد باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعّالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية.
- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.
- يظهر استثمار البنك في شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية التي يمتلك فيها البنك ما نسبته 35.68% من رأسمال الشركة كاستثمارات مالية متوفرة للبيع وذلك لوجود نية لدى البنك ببيع هذا الاستثمار في أقرب وقت ممكن، حيث تم إظهارها وفقاً لسعر إغلاق القيمة السوقية وأخذ فرق القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الموحد لوجود مؤشرات على تدنٍّ غير مؤقت في قيمة الاستثمار.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدنٍّ في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	من 2 إلى 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
ديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.
- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدّة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للأعوام اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في العام المالي وإنما في أعوام لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.
- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد.
- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية
يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة
هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدنٍّ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة
- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج يتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر، ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر زمني محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدنٍّ في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

- فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك:

برامج الحاسوب
تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15% سنوياً.

العملات الأجنبية
- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال العام بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال العام، وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات / المصاريف في قائمة الدخل الموحد.

أسهم الخزينة
لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد وإنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة / خصم إصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة إصدار أسهم خزينة.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3- التقديرات المحاسبية

تقوم الإدارة من خلال تطبيق السياسات المحاسبية باتباع اجتهادات وفرضيات لها أثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في القوائم المالية الموحدة ومن أهمها الفرضيات التالية:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك، ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد.

- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة.

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدّة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح العام الحالي، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن العام السابق عن المخصص المقتطع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة.

- مستويات القيمة العادلة: يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليلاً دقيقاً للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	56,414,223	47,878,093
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	58,868,955	36,392,466
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	166,679,080	151,357,348
- متطلبات الاحتياطي النقدي	87,726,432	86,728,934
	369,688,690	322,356,841

- بلغت الأرصدة المقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 4,467,083 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (4,384,586 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

* يشمل هذا البند 7,444,500 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	17,687,804	17,964,396	17,687,804	17,964,396
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	29,992,438	17,103,168	169,230,453	128,722,673	199,222,891	145,825,841
	29,992,438	17,103,168	186,918,257	146,687,069	216,910,695	163,790,237

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 4,752,130 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (3,630,676 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (1,972,594 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	-	609,904	29,436,468	609,904	29,436,468
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر	3,366,006	-	-	-	3,366,006	-
	3,366,006	-	609,904	29,436,468	3,975,910	29,436,468

- لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2010 و 2009.

7- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
الأفراد (التجزئة)	**186,746,267**	**176,056,896**
حسابات جارية مدينة	4,350,714	4,930,056
قروض وكمبيالات*	169,603,389	158,198,274
بطاقات الائتمان	12,792,164	12,928,566
القروض العقارية	**169,929,876**	**173,849,246**
الشركات:	**638,282,181**	**528,541,508**
الشركات الكبرى	514,689,257	422,899,580
حسابات جارية مدينة	96,678,666	83,704,338
قروض وكمبيالات*	418,010,591	339,195,242
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	123,592,924	105,641,928
حسابات جارية مدينة	42,601,354	38,751,693
قروض وكمبيالات*	80,991,570	66,890,235
الحكومة والقطاع العام	**28,390,707**	**38,959,676**
المجمـوع	**1,023,349,031**	**917,407,326**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(52,889,250)	(44,625,868)
ينزل: فوائد معلقة	(9,296,298)	(8,095,229)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	961,163,483	864,686,229

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 22,248,608 دينار للسنة (21,994,311 دينار للعام السابق).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 86,741,601 دينار أي ما نسبته (8.48%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (77,745,311 دينار أي ما نسبته (8.5%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 77,695,607 دينار أي ما نسبته (7.7%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (69,871,130 دينار أي ما نسبته (7.7%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 312,500 دينار أي ما نسبته (0.03%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (12,325,737 دينار أي ما نسبته (1.3%) في نهاية السنة السابقة)، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 28,078,207 دينار (26,633,939 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2010	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	8,737,222	2,617,720	27,617,083	5,653,843	-	44,625,868
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,193,158	230,116	4,259,011	1,830,305	-	8,512,590
مخصص ديون مشطوبة	(249,208)	-	-	-	-	(249,208)
الرصيد في نهاية السنة	10,681,172	2,847,836	31,876,094	7,484,148	-	52,889,250

			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2009	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	9,968,523	1,919,802	23,621,445	6,508,435	-	42,018,205
المقتطع (المسترد) خلال السنة من الإيرادات	(1,231,301)	697,918	3,995,638	(854,592)	-	2,607,663
الرصيد في نهاية السنة	8,737,222	2,617,720	27,617,083	5,653,843	-	44,625,868

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة كما يلي:			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2010	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	10,124,784	2,847,836	27,401,486	6,869,910	-	47,244,016
على أساس المحفظة	556,388	-	4,474,608	614,238	-	5,645,234
الرصيد في نهاية السنة	10,681,172	2,847,836	31,876,094	7,484,148	-	52,889,250

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2009	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	8,553,014	2,582,132	26,427,306	5,419,730	-	42,982,182
على أساس المحفظة	184,208	35,588	1,189,777	234,113	-	1,643,686
الرصيد في نهاية السنة	8,737,222	2,617,720	27,617,083	5,653,843	-	44,625,868

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 4,582,646 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (7,442,982 دينار للسنة السابقة).

الفوائد المعلقـة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2010	الأفـراد	القروض العقارية	الشـركـات		
			الكبـرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمـالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	1,922,826	379,931	4,351,146	1,441,326	8,095,229
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	889,696	119,268	1,179,177	434,773	2,622,914
ينـزل: الفوائد المحولة للايرادات	(428,530)	-	(646,312)	(258,435)	(1,333,277)
ينـزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(88,264)	-	-	(304)	(88,568)
الرصيد في نهاية السنة	2,295,728	499,199	4,884,011	1,617,360	9,296,298

2009	الأفـراد	القروض العقارية	الشـركـات		
			الكبـرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمـالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,474,598	188,706	4,010,320	1,477,860	8,151,484
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	636,313	192,862	716,483	544,967	2,090,625
ينـزل: الفوائد المحولة للايرادات	(1,089,149)	(1,637)	(375,620)	(197,759)	(1,664,165)
ينـزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(98,936)	-	(37)	(383,742)	(482,715)
الرصيد في نهاية السنة	1,922,826	379,931	4,351,146	1,441,326	8,095,229

8- موجودات مالية متوفرة للبيع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
أسهم شركات *	31,585,038	24,899,075
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أسهم شركات **	11,913,838	15,172,465
مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع	43,498,876	40,071,540

* يشمل هذا البند 7,222,627 دينار يمثل استثماراً في شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية، حيث يملك البنك ما نسبته 35.68% من هذه الشركة. تم إظهار هذا الاستثمار كاستثمارات متوفرة للبيع وفقاً لسعر إغلاق القيمة السوقية وأخذ فرق الانخفاض في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل الموحد.

** يتضمن هذا البند موجودات مالية متوفرة للبيع بمبلغ 11,591,334 دينار تظهر بالكلفة بسبب عدم إمكانية تحديد قيمتها العادلة بشكل يُعتمد عليه.

9- موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية:		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	205,329,358	178,703,443
سندات وأسناد قرض شركات	22,866,250	24,729,376
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	228,195,608	203,432,819
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية:		
أذونات خزينة حكومية وبكفالتها	38,407,786	185,432,615
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	38,407,786	185,432,615
صافي الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	266,603,394	388,865,434

- تحليل السندات والأذونات:

	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	263,554,694	385,816,734
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	3,048,700	3,048,700
	266,603,394	388,865,434

تستحق الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
-	26,907,491	13,682,190	19,819,101	179,324,826	26,869,786

منها مبلغ 38,407,786 دينار تسدد عوائدها بموجب دفعات نصف سنوية ومبلغ 228,195,608 دينار تسدد دفعة واحدة عند الاستحقاق.

10- استثمارات في شركات حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	2010	2009
	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	2,770,665	2,798,028
حصة البنك من (خسائر) الشركة الحليفة	(10,145)	(27,363)
الرصيد في نهاية العام *	2,760,520	2,770,665

* إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركة الحليفة هي كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2010	2009
	دينار	دينار
مجموع الموجودات	2,786,752	2,774,672
مجموع المطلوبات	(26,232)	(4,007)
صافي الموجودات	2,760,520	2,770,665
صافي الخسارة للعام	(19,234)	(22,201)

تم احتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية للعام 2010 والظاهرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2009 لشركة الشمال الصناعية، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها.

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	31 كانون الأول 2010					
	الكلفة					
	نسبة التملك	القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26.97	2,770,664	-	2,760,519	(10,145)	صناعية
		2,770,665	-	2,760,520	(10,145)	

اسم الشركة	31 كانون الأول 2009					
	الكلفة					
	نسبة التملك	القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من الأرباح	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	27.41	2,798,027	-	2,770,664	(27,363)	صناعية
		2,798,028	-	2,770,665	(27,363)	

- إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو حسب نسبة التملك في كل شركة.

11- ممتلكات ومعدات – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
2010	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,959,652	15,788,445	19,232,510	1,517,799	12,124,890	15,071,560	67,694,856
إضافات	138,365	5,228,823	1,595,998	301,647	1,480,834	3,079,161	11,824,828
(استبعادات)	-	-	(179,865)	(230,522)	(220,786)	(27,794)	(658,967)
فروقات عملات أجنبية	8,069	38,171	9,483	682	5,019	5,517	66,941
الرصيد في نهاية السنة	4,106,086	21,055,439	20,658,126	1,589,606	13,389,957	18,128,444	78,927,658
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	4,961,287	10,804,763	726,216	7,864,353	9,585,408	33,942,027
استهلاك السنة	-	359,620	1,515,106	207,704	1,339,841	1,578,102	5,000,373
(استبعادات)	-	-	(71,139)	(209,811)	(188,573)	(26,835)	(496,358)
فروقات عملات أجنبية	-	436	637	119	423	374	1,989
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,321,343	12,249,367	724,228	9,016,044	11,137,049	38,448,031
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,106,086	15,734,096	8,408,759	865,378	4,373,913	6,991,395	40,479,627
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات*	-	1,279,455	906,160	-	611,281	2,256,425	5,053,321
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,106,086	17,013,551	9,314,919	865,378	4,985,194	9,247,820	45,532,948
2009							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	5,066,833	13,316,652	16,998,559	1,362,090	11,721,732	12,868,120	61,333,986
إضافات	1,257,721	2,527,761	2,475,587	219,564	1,043,062	2,206,058	9,729,753
(استبعادات)	(2,318,238)	-	(240,487)	(62,429)	(635,923)	(1,487)	(3,258,564)
فروقات عملات أجنبية	(46,664)	(55,968)	(1,149)	(1,426)	(3,981)	(1,131)	(110,319)
الرصيد في نهاية السنة	3,959,652	15,788,445	19,232,510	1,517,799	12,124,890	15,071,560	67,694,856
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	4,711,842	9,547,376	596,385	7,228,915	8,459,432	30,543,950
استهلاك السنة	-	249,445	1,442,292	192,255	1,257,093	1,127,037	4,268,122
(استبعادات)	-	-	(184,905)	(62,424)	(621,655)	(1,061)	(870,045)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	4,961,287	10,804,763	726,216	7,864,353	9,585,408	33,942,027
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,959,652	10,827,158	8,427,747	791,583	4,260,537	5,486,152	33,752,829
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات*	-	5,234,121	2,468,467	36,000	208,952	836,430	8,783,970
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,959,652	16,061,279	10,896,214	827,583	4,469,489	6,322,582	42,536,799

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء موجودات ثابتة 2,579,318 دينار لعام 2010 حيث يتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات.

– تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 21,124,390 دينار لعام 2010 (19,249,791 دينار لعام 2009).

12- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند أنظمة وبرامج حاسوب تفاصيلها كما يلي:

	للعام المنتهي في 31 كانون الأول	
	2010	2009
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	2,215,197	1,841,648
إضافات خلال السنة	352,756	851,348
الإطفاء للسنة	(508,981)	(477,799)
رصيد نهاية السنة	2,058,972	2,215,197

13- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2010	2009
	دينار	دينار
معاملات في الطريق	833,670	-
فوائد وإيرادات برسم القبض	4,982,873	4,608,979
مصروفات مدفوعة مقدماً	1,595,560	1,691,181
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*	22,486,744	22,361,804
شيكات مقاصة	14,716,262	9,228,058
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	3,414,874	5,365,695
ضرائب دخل مدفوعة مقدماً	623,279	626,885
	48,653,262	43,882,602

*** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة:**

	عقارات مستملكة	
	2010	2009
	دينار	دينار
رصيد بداية العام	22,361,804	20,819,515
إضافات	715,318	2,818,681
استبعادات	(584,622)	(1,275,562)
(خسارة) التدني – إيضاح (32)	(5,756)	(830)
رصيد نهاية العام	22,486,744	22,361,804

– بموجب قانون البنوك الأردني، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لعامين متتاليين كحد أقصى.

14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2010			31 كانـــون الأول 2009		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	28,430	5,057,772	5,086,202	28,430	1,213,083	1,241,513
ودائع لأجل	15,367,750	83,798,671	99,166,421	34,179,966	72,898,874	107,078,840
	15,396,180	88,856,443	104,252,623	34,208,396	74,111,957	108,320,353

15- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2010				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	208,147,615	68,802,883	55,799,224	18,170,293	350,920,015
ودائع التوفير	443,763,321	1,228,675	13,810,269	216,950	459,019,215
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	289,661,601	191,693,180	38,647,520	103,975,260	623,977,561
شهادات إيداع	43,779,806	1,643,461	3,396,156	-	48,819,423
المجمـوع	985,352,343	263,368,199	111,653,169	122,362,503	1,482,736,214

	31 كانـــون الأول 2009				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	194,440,522	61,454,372	50,242,043	27,507,627	333,644,564
ودائع التوفير	396,173,455	703,582	8,399,665	215,990	405,492,692
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	300,720,219	104,560,425	47,168,967	164,354,455	616,804,066
شهادات إيداع	57,310,604	2,416,159	2,403,939	-	62,130,702
المجمـوع	948,644,800	169,134,538	108,214,614	192,078,072	1,418,072,024

- بلغت ودائع الحكومة الأردنيه والقطاع العام الأردني داخل المملكة 106,862,371 دينار أي ما نسبته 7.2% من إجمالي الودائع للسنة (173,511,236 دينار، أي ما نسبته 12.2% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 491,873,541 دينار أي ما نسبته 33.2% من إجمالي الودائع للسنة (450,656,750 دينار أي ما نسبته 31.8% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 5,060,087 دينار أي ما نسبته 0.34% من إجمالي الودائع للسنة (3,734,089 دينار أي ما نسبته 0.26% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 32,211,959 دينار للسنة (28,955,770 دينار في السنة السابقة).

16- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	80,562,572	88,646,962
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	21,107,619	20,930,471
المجموع	101,670,191	109,577,433

تم بتاريخ 30 حزيران 2010 تسديد رصيد الأموال المقترضة والبالغ 15,000,000 دينار بالإضافة إلى فوائدها المستحقة والتي تم احتسابها على أساس الفائدة المعدلة والبالغة 3.4%، علماً بأن تفاصيل هذا البند كما في 31 كانون الأول 2009 هي كما يلي:

17- أموال مقترضة

	31 كانون الأول 2009				
	المبلغ الكلي	المتبقية	تاريخ ودورية الاستحقاق	الضمانات	سعر فائدة الافتراض
اسم الشركة	دينار	دينار	دينار	دينار	
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	15,000,000	15,000,000	2011/11 (دفعة واحدة)	-	%7.1
رصيد نهاية السنة	15,000,000	15,000,000			

- بلغت قيمة القروض العقارية التي تم إعادة تمويلها من الشركة الأردنية للرهن العقاري 24,551,169 دينار كما في 31 كانون الأول 2009 وبسعر فائدة ثابت يتراوح من 8% إلى 11.25%.

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
2010	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,840,655	1,072,038	898,666	6,014,027
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	502,585	68,067	-	570,652
مخصصات أخرى	2,307	6,636	-	8,943
	6,345,547	1,146,741	898,666	6.593,622
2009				
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,741,146	846,614	1,747,105	5,840,655
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	180,585	322,000	-	502,585
مخصصات أخرى	-	2,307	-	2,307
	6,921,731	1,170,921	1,747,105	6,345,547

19- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2010	2009
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	11,579,439	13,516,304
ضريبة الدخل المدفوعة	(11,816,500)	(13,336,693)
ضريبة الدخل المستحقة	13,761,536	11,399,828
رصيد نهاية السنة	13,524,475	11,579,439

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:

	2010	2009
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	13,761,536	11,149,828
ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة	-	250,000
ضريبة دخل مدفوعة عن سنوات سابقة	387,298	635,140
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة - إضافة	(1,934,330)	(2,267,917)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	1,096,761	1,772,758
	13,311,265	11,539,809

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 30%، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 16% وفي سورية 25%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2009.
- إن البنك بصدد التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل لفروع فلسطين للعام 2008، كما تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي عن العام 2009 ودفع المبالغ المستحقة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوّق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2007، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2008 و 2009 وتسديد الضرائب المعلنة، وهي بصدد التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لتلك السنوات.

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010				2009
الحسابات المشمولة	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
أ - موجودات ضريبية مؤجلة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص الديون تحت المراقبة	-	-	3,942,923	3,942,923	1,182,877	-
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	9,594,172	1,295,272	-	8,298,900	2,296,287	2,681,951
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,840,655	898,666	1,072,038	6,014,027	1,741,641	1,690,612
فوائد معلقة	955,446	334,250	200,000	821,196	232,527	272,002
مخصص قضايا مقامة على البنك	502,585	-	68,067	570,652	167,692	148,862
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	40,957	-	5,756	46,713	14,014	12,287
تدني موجودات متوفرة للبيع	6,859,963	-	237,927	7,097,890	2,129,367	2,057,988
مخصصات أخرى	904,294	247,582	1,155,290	1,812,002	453,000	516,134
	24,698,072	2,775,770	6,682,001	28,604,303	8,217,405	7,379,836
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة						
التغير المتراكم في القيمة العادلة -						
موجودات مالية متوفرة للبيع	4,714,431	1,011,541	7,499,304	11,202,194	2,989,127	1,340,593
	4,714,431	1,011,541	7,499,304	11,202,194	2,989,127	1,340,593

- تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة 2,989,127 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (1,340,593 دينار للسنة السابقة) تمثل الالتزامات الضريبية من أرباح تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع غير المتحققة التي تظهر ضمن التغير المتراكم في القيمة العادلة في حقوق الملكية بمعدل ضريبة دخل 30%، علماً بأن هذه الأرباح لا تخضع للضريبة في فلسطين.

- إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2010		2009	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	7,379,836	1,340,593	6,884,677	1,256,107
المضاف خلال السنة	1,934,330	1,648,534	2,267,917	84,486
المطفأ خلال السنة	(1,096,761)	-	(1,772,758)	-
رصيد نهاية السنة	8,217,405	2,989,127	7,379,836	1,340,593

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	45,426,675	36,908,946
أرباح غير خاضعة للضريبة	(3,378,658)	(11,252,094)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	5,784,494	6,506,232
الربح الضريبي	47,832,511	32,163,084
نسبة ضريبة الدخل	%28.77	%34.667
	13,761,536	11,149,828

- إن ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 8,217,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الأخرى والمحملة على قائمة الدخل في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 28.77% وترى الإدارة بأنه سوف يتم الاستفادة من هذه المنافع الضريبية من الأرباح المتوقع تحققها في المستقبل.

20- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	6,273,867	6,240,883
شيكات مقبولة الدفع	7,801,228	7,641,953
أمانات مؤقتة	1,858,350	3,135,467
أرباح مساهمين غير موزعة	824,583	757,638
تأمينات صناديق حديدية	128,734	123,186
تأمينات عقارات مباعة	13,000	118,932
مطلوبات أخرى*	4,638,752	5,615,336
	21,538,514	23,633,395

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	-	851,049
أمانات الضمان الاجتماعي	214,500	202,501
ضريبة الدخل	351,181	335,425
مصروفات مستحقة	2,965,992	2,236,729
حوالات واردة	583,894	1,019,532
مخصص الرسوم الإضافية والبحث العلمي	410,098	889,478
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
فروقات تقييم عقود شراء وبيع آجلة	58,087	-
أرصدة دائنة أخرى	-	25,622
	4,638,752	5,615,336

21- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به 100 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2010 و2009.

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (100) مليون دينار موزعاً على (100) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

22- الاحتياطيات

- **احتياطي قانوني**
تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- **احتياطي اختياري**
تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**
يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى.

- **احتياطي خاص**
يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	38,373,895	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	9,736,920	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	504,471	متطلبات السلطات الرقابية

23- فروق ترجمة العملات الأجنبية

يمثل هذا البند فرقاً ناتجاً عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2010	2009
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(122)	623,826
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة	134,828	(623,948)
الرصيد في نهاية السنة	134,706	(122)

24- التغير المتراكم في القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	3,373,838	1,419,577
أرباح (خسائر) غير متحققة - بالصافي	6,585,810	(881,573)
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(1,648,534)	(84,486)
(أرباح) متحققة منقولة لقائمة الدخل	(913,103)	(721,322)
ما تم قيده في قائمة الدخل بسبب تدني القيمة	237,927	3,641,642
الرصيد في نهاية السنة	7,635,938	3,373,838

* يظهر التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي للموجودات المالية المتوفرة للبيع (أسهم) بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة بمبلغ 2,989,127 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (1,340,593 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

25- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	27,292,897	28,098,191
الربح للسنة - قائمة (ب)	31,692,585	26,733,627
(المحول) إلى الاحتياطيات	(14,058,772)	(12,538,805)
أرباح موزعة على المساهمين	(11,628,148)	(15,000,000)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(8,009)	(116)
الرصيد في نهاية السنة*	33,290,553	27,292,897

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 8,217,405 دينار مقيداً التصرف فيه مقابل منافع ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2010 (7,379,836 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

- بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بأرباح تقييم الشركة الحليفة لحين تحقق هذه الأرباح والبالغة (918,158) دينار.

26- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبه 15% من رأس المال نقداً على المساهمين ورسملة علاوة الإصدار والاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة بنسبة 41%، وهذا خاضع لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين، في حين تم في سنة 2009 توزيع أرباح نقدية بواقع 15% على المساهمين.

27- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة):	**23,736,544**	**21,503,362**
حسابات جارية مدينة	352,900	302,123
قروض وكمبيالات	19,755,927	17,588,130
بطاقات الائتمان	3,627,717	3,613,109
القروض العقارية	**13,936,016**	**14,648,550**
الشركات:	**44,530,805**	**38,304,772**
الشركات الكبرى:	35,550,476	30,113,687
حسابات جارية مدينة	7,779,197	6,646,265
قروض وكمبيالات	27,771,279	23,467,422
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	8,980,329	8,191,085
حسابات جارية مدينة	2,801,551	3,035,581
قروض وكمبيالات	6,178,778	5,155,504
الحكومة والقطاع العام	**3,003,381**	**4,151,360**
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,707,046	2,351,936
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,122,709	2,583,064
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	17,243,412	22,202,388
المجمـوع	**106,279,913**	**105,745,432**

28- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,194,981	2,621,695
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	126,257	359,812
ودائع توفير	2,640,357	3,285,240
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	19,309,730	23,951,750
شهادات إيداع	2,067,983	4,448,196
أموال مقترضة	259,161	2,282,197
تأمينات نقدية	2,037,389	2,450,364
رسوم ضمان الودائع	2,013,906	1,794,623
	30,649,764	41,193,877

29- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,416,767	4,812,402
عمولات تسهيلات غير مباشرة	3,289,442	2,954,488
عمولات أخرى	6,737,462	6,580,140
ينزل: عمولات مدينة	(280,241)	(243,612)
صافي إيرادات العمولات	15,163,430	14,103,418

30- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول / التعامل	294,516	333,288
ناتجة عن التقييم	3,272,277	2,473,683
المجمـــوع	3,566,793	2,806,971

31- أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
عوائد توزيعات أسهم شركات	2,124,677	1,549,112
أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	913,103	721,322
تدني موجودات مالية متوفرة للبيع	(237,927)	(3,641,642)
	2,799,853	(1,371,208)

32- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة	494,626	934,118
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	447,093	1,078,604
إيرادات البريد والهاتف وسويفت	382,577	376,714
إيجارات عقارات البنك	78,159	53,583
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	50,527	11,856
فوائد معلقة معادة للإيرادات	1,333,277	1,664,165
(خسارة) التدني في قيمة أراضي وعقارات برسم البيع	(5,756)	(830)
إيرادات أخرى	364,298	297,294
	3,144,801	4,415,504

33- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	19,176,267	18,896,816
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,425,411	1,396,973
مساهمة البنك في صندوق الادخار	944,231	1,015,417
نفقات طبية	1,012,516	927,906
تدريب الموظفين	184,938	353,085
مياومات سفر وتنقلات	495,563	538,834
	23,238,926	23,129,031

34- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	2,617,432	1,774,743
قرطاسية ومطبوعات	1,116,876	1,117,646
بريد وهاتف وسويفت	1,741,008	1,615,437
صيانة وتصليحات وتنظيفات	1,729,275	1,595,643
رسوم ورخص وضرائب	3,517,433	2,467,463
إعلانات واشتراكات	2,163,926	3,391,459
رسوم تأمين	477,318	498,727
إنارة وتدفئة	1,123,699	991,868
تبرعات وإعانات	304,871	206,288
ضيافة	293,301	267,071
أتعاب مهنية وقانونية	473,569	637,566
متفرقة أخرى	437,258	408,475
رسوم إضافية للجامعات الأردنية	409,629	342,383
بحث علمي وتدريب مهني	-	342,383
صندوق دعم التعليم والتدريب	-	204,243
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
	16,460,595	15,916,395

35- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	31,692,585	26,733,627
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	100,000,000	100,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسي*	0.317	0.267
مخفض*	0.317	0.267

* تم احتساب حصة السهم من الربح على أساس عدد الأسهم كما في 31 كانون الأول 2010 وقبل الزيادة الموافق عليها في اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 22 كانون الثاني 2011.

36- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	362,244,190	314,912,341
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	216,910,695	163,790,237
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(104,252,623)	(108,320,353)
أرصدة مقيدة السحب	(6,438,103)	(6,357,180)
	468,464,159	364,025,045

37- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	آجال القيمة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق خلال شهر
2010	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مشتقات مالية للمتاجرة	-	-	-	-
– عقود شراء عملات أجنبية	-	58,087	2,437,022	-
المجموع	-	58,087	2,437,022	-

	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الاسمية)	آجال القيمة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق خلال شهر
2009	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مشتقات مالية للمتاجرة	-	-	-	-
– عقود شراء عملات أجنبية	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

38- المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة

	الجهة ذات العلاقة					المجموع 31 كانون الأول	
	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى	2010	2009
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
تسهيلات ائتمانية	5,000,000	1,201,047	691,126	-	19,130,554	26,022,727	9,095,474
ودائع	109,811	1,906,735	1,634,856	2,219,968	7,375,263	13,246,633	4,024,528
التأمينات النقدية	6,300	22,781	-	-	70,913	99,994	20,434
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:							
كفالات	-	-	-	-	1,282,848	1,282,848	-

						المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
						2010	2009
عناصر قائمة الدخل:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فوائد وعمولات دائنة	496,423	51,876	36,328	-	676,538	1,261,165	1,064,290
فوائد وعمولات مدينة	474	58,047	44,645	65,712	10,024	178,902	339,775

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.9% على سلف وقروض إسكان الموظفين في حين بلغت أدنى نسبة فائدة على القروض لذوي العلاقة 3.61% وأعلى سعر فائدة مقبوضة 10% على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 6.5%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانون الأول	
	2010	2009
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت	1,292,088	1,572,376
تنقلات وأمانة سر	36,000	36,000
المجموع	1,328,088	1,608,376

39- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

تشمل الموجودات المالية المتوفرة للبيع موجودات مالية غير مدرجة في الأسواق المالية بمبلغ 11,913,838 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 يظهر منها بالتكلفة مبلغ 11,591,334 دينار لعدم تمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة.

40- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من مشاريع إعادة الهيكلة التي استهدفت الفصل ما بين المخاطر وتنمية الأعمال والعمليات (التنفيذ) حيث تم استحداث دوائر متخصصة في تنمية الأعمال (الاستثمار، تنمية أعمال الشركات، تنمية أعمال الشركات المتوسطة والصغيرة SMEs، خدمات الأفراد) مستقلة عن إدارة المخاطر.

تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:
- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمّي.

وبهذا الخصوص فقد شكّل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعّال والتحقق من حسن أدائه، كما يقرر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى إلحاق خسائر مالية بالبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SMEs) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة".
- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
- تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة،... إلخ).
- تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
- تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية ... إلخ. وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

8- دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة إدارة المخاطر التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):
(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة بنسبة (50%) من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة الممنوحة لغايات تمويل العقارات التجارية و (30%) من رصيد التسهيلات لتمويل المقاولين و (30%) من رصيد التسهيلات الممنوحة لتمويل الخدمات المالية و (30%) من رصيد التسهيلات الممنوحة لتمويل تجارة السيارات.
- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء الحكومة الأردنية) مصنفين ضمن قطاعات الخدمات المالية والعقارات والمقاولين وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:
- المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة، ..... وغيرها.
- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية،..... وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان، ..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر / التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة. أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية. وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ، وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.

2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).

3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.

4- تتولى إدارة التفتيش الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التفتيش الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.

5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة، بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.

6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى مجلس الإدارة.

7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.

8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.

9- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

10- تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة والتنفيذية بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطـر الامتثـال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة / انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال.
- تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لاعمال البنك.
- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة
- دراسة وتقييم وتحليل شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركزها وتأثيرها.
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
- أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال تعمل ضمن سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال رقم 46 لعام 2007 للحد من مثل هذا النوع من المخاطر.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:
- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.
- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعة مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:
- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.
- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
  - إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
  - خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
  - تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
  - مراقبة سقوف وجودة المحفظة الاستثمارية.
  - تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
  - مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية، وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
  - المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
  - اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، لجنة إدارة المخاطر / التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

(41/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدنّي والفوائد المعلّقة وقبل الضمانات ومخفّفات المخاطر الأخرى)		
	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	313,274,467	274,478,748
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	216,910,695	163,790,237
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,975,910	29,436,468
التسهيلات الائتمانية:		
للأفـــراد	173,769,367	165,396,848
القروض العقارية	166,582,841	170,851,595
الشركات	592,420,568	489,478,110
الشركات الكبرى	477,929,152	390,931,351
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	114,491,416	98,546,759
للحكومة والقطاع العام	28,390,707	38,959,676
سندات وأسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	266,603,394	388,865,434
موجودات مالية متوفرة للبيع	43,498,876	40,071,540
الموجودات الأخرى	28,927,038	24,291,463
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	85,066,167	85,947,321
اعتمادات	67,331,916	39,851,880
قبولات	20,980,846	22,869,207
سقوف تسهيلات غير مستغلة	109,493,926	93,760,327
الإجمالـــي	2,117,226,718	2,028,048,854

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم، هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص.

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات.

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوح أولاً بأول.

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2010						
			الشـركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	291,936,583	313,274,467	605,211,050
مقبولة المخاطر	172,758,107	159,609,783	454,795,530	107,737,731	-	225,196,118	1,120,097,269
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	590,281	763,629	876,694	53,631	-	-	2,284,235
من 31 لغاية 60 يوم	432,158	223,636	9,862,632	554,440	-	-	11,072,866
تحت المراقبة	3,863,719	5,721,731	59,539,373	15,364,670	-	-	84,489,493
غير عاملة:	**16,294,187**	**7,986,948**	**49,752,469**	**12,707,997**	-	-	**86,741,601**
دون المستوى	1,652,062	711,067	2,873,735	387,079	-	-	5,623,943
مشكوك فيها	2,506,962	1,591,451	2,268,429	2,167,550	-	-	8,534,392
هالكة	12,135,163	5,684,430	44,610,305	10,153,368	-	-	72,583,266
المجموع	**192,916,013**	**173,318,462**	**564,087,372**	**135,810,398**	**291,936,583**	**538,470,585**	**1,896,539,413**
يطرح: فوائد معلقة	(2,295,728)	(499,199)	(4,884,011)	(1,617,360)	-	-	(9,296,298)
يطرح: مخصص التدني	(10,681,172)	(2,847,836)	(31,876,094)	(7,484,148)	-	-	(52,889,250)
الصافي	**179,939,113**	**169,971,427**	**527,327,267**	**126,708,890**	**291,936,583**	**538,470,585**	**1,834,353,865**

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2009						
			الشـركـــات				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	409,645,876	274,478,748	684,124,624
مقبولة المخاطر	161,980,202	167,113,312	395,324,087	91,676,379	-	193,226,705	1,009,320,685
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	123,765	98,400	1,903,278	627,453	-	-	2,752,896
من 31 لغاية 60 يوم	212,079	-	40,551	58,247	-	-	310,877
تحت المراقبة	1,938,237	2,588,409	47,771,334	14,852,616	-	-	67,150,596
غير عاملة:	**13,674,150**	**7,897,096**	**46,283,976**	**9,890,089**	-	-	**77,745,311**
دون المستوى	1,423,239	755,828	2,525,554	134,761	-	-	4,839,382
مشكوك فيها	2,307,143	1,788,231	2,663,200	956,802	-	-	7,715,376
هالكة	9,943,768	5,353,037	41,095,222	8,798,526	-	-	65,190,553
المجموع	**177,592,589**	**177,598,817**	**489,379,397**	**116,419,084**	**409,645,876**	**467,705,453**	**1,838,341,216**
يطرح: فوائد معلقة	(1,922,826)	(379,931)	(4,351,146)	(1,441,326)	-	-	(8,095,229)
يطرح: مخصص التدني	(8,737,222)	(2,617,720)	(27,617,083)	(5,653,843)	-	-	(44,625,868)
الصافي	**166,932,541**	**174,601,166**	**457,411,168**	**109,323,915**	**409,645,876**	**467,705,453**	**1,785,620,119**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

الضمانات	31 كانـــون الأول 2010					
			الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	25,121,469	159,009,509	166,814,656	34,934,474	-	385,880,108
تحت المراقبة	618,435	5,672,815	29,733,623	13,363,461	-	49,388,334
غير عاملة:	**3,974,335**	**7,093,817**	**29,609,638**	**11,893,758**	-	**52,571,548**
دون المستوى	426,816	759,388	2,552,429	673,741	-	4,412,374
مشكوك فيها	651,296	1,487,856	2,368,005	2,243,974	-	6,751,131
هالكة	2,896,223	4,846,573	24,689,204	8,976,043	-	41,408,043
المجموع	**29,714,239**	**171,776,141**	**226,157,917**	**60,191,693**	-	**487,839,990**
منها:						
تأمينات نقدية	7,552,793	236,127	33,818,960	16,406,359	-	58,014,239
عقارية	5,278,380	171,380,564	131,247,736	32,874,263	-	340,780,943
أسهم متداولة	118,080	-	50,103,581	2,841,820	-	53,063,481
سيارات وآليات	16,764,986	159,450	10,987,641	8,069,251	-	35,981,328
المجموع	**29,714,239**	**171,776,141**	**226,157,918**	**60,191,693**	-	**487,839,991**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

الضمانات	31 كانـــون الأول 2009					
			الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	34,134,830	171,509,675	98,103,964	46,921,242	-	350,669,711
تحت المراقبة	9,977	2,519,786	19,838,988	11,066,680	-	33,435,431
غير عاملة:	**4,476,203**	**7,153,068**	**27,132,282**	**10,432,734**	-	**49,194,287**
دون المستوى	451,838	714,495	1,327,317	631,033	-	3,124,683
مشكوك فيها	1,050,978	1,759,644	2,975,669	1,071,771	-	6,858,062
هالكة	2,973,387	4,678,929	22,829,296	8,729,930	-	39,211,542
المجموع	**38,621,010**	**181,182,529**	**145,075,234**	**68,420,656**		**433,299,429**
منها:						
تأمينات نقدية	6,502,099	129,428	44,826,197	16,947,736	-	68,405,460
عقارية	4,192,492	181,053,101	68,755,290	38,044,081	-	292,044,964
أسهم متداولة	164,831	-	27,769,600	2,698,785	-	30,633,216
سيارات وآليات	27,761,588	-	3,724,147	10,730,054	-	42,215,789
المجموع	**38,621,010**	**181,182,529**	**145,075,234**	**68,420,656**	-	**433,299,429**

1- الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 19,852,579 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (264,050 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

2- الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ مجموعها 14,766,168 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (20,713,114 دينار كما في 31 كانون الأول 2009).

3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
درجة التصنيف		دينـــار	دينـــار
غير مصنف	-	6,040,979	6,040,979
حكومية	-	232,946,062	232,946,062
اسناد وأذونات مكفولة من الحكومة	-	27,616,353	27,616,353
الإجمالي	-	266,603,394	266,603,394

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	191,214,558	122,059,909	-	-	-	-	313,274,467
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	13,792,438	81,190,014	116,943,896	110,658	4,666,863	206,826	216,910,695
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,366,006	609,904	-	-	-	-	3,975,910
التسهيلات الائتمانية:	735,504,471	223,261,967	979,045	1,418,000	-	-	961,163,483
الأفراد	141,691,031	32,078,336	-	-	-	-	173,769,367
القروض العقارية	152,562,587	14,020,254	-	-	-	-	166,582,841
الشركات	440,938,353	149,085,170	979,045	1,418,000	-	-	592,420,568
الشركات الكبرى	349,818,480	125,713,627	979,045	1,418,000	-	-	477,929,152
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91,119,873	23,371,543	-	-	-	-	114,491,416
الحكومة والقطاع العام	312,500	28,078,207	-	-	-	-	28,390,707
سندات وأسناد وأذونات: ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	222,101,844	44,501,550	-	-	-	-	266,603,394
موجودات مالية متوفرة للبيع	39,140,194	3,839,432	93,178	-	426,072	-	43,498,876
الموجودات الأخرى	14,900,468	14,003,338	23,232	-	-	-	28,927,038
الإجمالي للسنة 2010	1,220,019,979	489,466,114	118,039,351	1,528,658	5,092,935	206,826	1,834,353,863
الإجمالي للسنة 2009	1,300,245,012	381,981,602	95,629,912	20,603	7,688,186	54,804	1,785,620,119

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي / البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	313,274,467	-	-	-	-	-	-	-	-	-	313,274,467
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	216,910,695	-	-	-	-	-	-	-	-	-	216,910,695
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,975,910	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,975,910
التسهيلات الائتمانية:	27,765,703	259,873,211	190,071,872	172,503,474	40,935,486	10,578,180	40,768,783	16,506,700	173,769,367	28,390,707	961,163,483
الأفراد	-	-	-	-	-	-	-	-	173,769,367	-	173,769,367
القروض العقارية	-	-	-	166,582,841	-	-	-	-	-	-	166,582,841
الشركات	27,765,703	259,873,211	190,071,872	5,920,633	40,935,486	10,578,180	40,768,783	16,506,700	-	-	592,420,568
الشركات الكبرى	17,930,187	199,265,008	176,861,657	2,707,352	26,449,533	8,574,068	33,463,446	12,677,901	-	-	477,929,152
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	9,835,516	60,608,203	13,210,215	3,213,281	14,485,953	2,004,112	7,305,337	3,828,799	-	-	114,491,416
الحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	28,390,707	28,390,707
سندات وأسناد وأذونات: ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	44,501,550	3,048,700	-	25,603,361	-	-	5,005,271	-	-	188,444,512	266,603,394
موجودات مالية متوفرة للبيع	7,173,873	15,856,789	-	7,692,902	95,200	-	12,233,440	446,672	-	-	43,498,876
الموجودات الأخرى	17,770,823	2,274,451	1,611,530	1,135,876	1,250,112	314,500	-	-	1,586,285	2,983,461	28,927,038
الإجمالي للسنة 2010	631,373,021	281,053,151	191,683,402	206,935,613	42,280,798	10,892,680	58,007,494	16,953,372	175,355,652	219,818,680	1,834,353,863
الإجمالي للسنة 2009	884,326,350	194,929,801	94,183,595	174,601,166	80,238,751	23,898,161	86,178,947	37,820,988	166,932,541	42,509,819	1,785,620,119

41/ب مخاطر السـوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة، أسعار العملات وأسعار الأسهم)، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، العملات والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة ، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوّط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوّط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوّط لأسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية. وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحدّ من مثل هذا النوع من المخاطر، وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عملة.
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به.
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

	31 كانـــون الأول	
	2010	2009
نـوع العملـة	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	5,015,311	558,744
جنيه إسترليني	(230,159)	(39,456)
يورو	82,244	169,283
ين ياباني	2,436,415	26,125
عملات أخرى	(5,692,283)	1,683,364
	1,611,528	2,398,060

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمّان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وأنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذه النوع من المخاطر.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، القطاع الاقتصادي، العملة، الأداة،... إلخ).
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2010		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	100,306	-
يورو	%2	1,645	-
جنيه إسترليني	%2	(4,603)	-
ين ياباني	%2	48,728	-
عملات أخرى	%2	(113,846)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(100,306)	-
يورو	%2	(1,645)	-
جنيه إسترليني	%2	4,603	-
ين ياباني	%2	(48,728)	-
عملات أخرى	%2	113,846	-

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2009		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	11,175	-
يورو	%2	3,384	-
جنيه إسترليني	%2	(790)	-
ين ياباني	%2	522	-
عملات أخرى	%2	33,666	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(11,175)	-
يورو	%2	(3,384)	-
جنيه إسترليني	%2	790	-
ين ياباني	%2	(522)	-
عملات أخرى	%2	(33,666)	-

2- مخاطر العمـــلات:

العملـة	31 كانـــون الأول 2010		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	250,765	-
يورو	%5	4,112	-
جنيه إسترليني	%5	(11,508)	-
ين ياباني	%5	121,821	-
عملات أخرى	%5	(284,614)	-

العملـة	31 كانـــون الأول 2009		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	27,937	-
يورو	%5	8,464	-
جنيه إسترليني	%5	(1,973)	-
ين ياباني	%5	1,306	-
عملات أخرى	%5	84,168	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

المؤشـر	31 كانـــون الأول 2010		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	-	1,984,848
بورصة فلسطين	%5	-	190,095

المؤشـر	31 كانـــون الأول 2009		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	-	1,783,043
بورصة فلسطين	%5	-	220,534

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب

للسنة 2010	فجـوة إعـادة تسعيـر الفائـدة							
	أقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	أكثرمن 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع	معدل سعر الفائدة
الموجـودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	%
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	147,457,707	7,309,790	-	-	-	7,444,500	207,476,693	369,688,690	1.75
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	195,811,682	16,346,883	-	-	-	-	4,752,130	216,910,695	1
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	609,904	3,366,006	-	-	-	3,975,910	1
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	57,110,736	148,056,914	130,538,403	167,544,541	341,853,055	116,059,834	-	961,163,483	9.3
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	-	-	-	-	-	43,498,876	43,498,876	4.94
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	26,907,491	13,682,190	19,819,101	179,324,826	26,869,786	-	266,603,394	
استثمارات في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	2,760,520	2,760,520	
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	45,532,948	45,532,948	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,058,972	2,058,972	
موجودات أخرى	18,154	2,907	-	52,381	900	-	48,578,920	48,653,262	
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	8,217,405	8,217,405	
مجموع الموجودات	400,398,279	198,623,985	144,830,497	190,782,029	521,178,781	150,374,120	362,876,464	1,969,064,155	
المطلوبـــات									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	65,371,410	23,051,277	11,676,974	-	-	-	4,152,962	104,252,623	2.2
ودائع عملاء	493,863,441	253,356,231	149,852,679	82,942,383	10,756,334	181,605	491,783,541	1,482,736,214	2
تأمينات نقدية	21,225,696	14,812,953	10,301,824	10,635,847	258,434	-	44,435,437	101,670,191	1.9
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,593,622	6,593,622	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	13,524,475	13,524,475	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	2,989,127	2,989,127	
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	21,538,514	21,538,514	
مجموع المطلوبات	580,460,547	291,220,461	171,831,477	93,578,230	11,014,768	181,605	585,017,678	1,733,304,766	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(180,062,268)	(92,596,476)	(27,000,980)	97,203,799	510,164,013	150,192,515	(222,141,214)	235,759,389	
للسنة 2009									
إجمالي الموجودات	331,445,852	191,165,569	199,336,311	292,356,690	389,338,715	190,861,903	313,486,808	1,907,991,848	
إجمالي المطلوبات	572,037,592	296,845,429	172,516,796	106,268,845	9,697,831	158,381	536,343,910	1,693,868,784	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(240,591,740)	(105,679,860)	26,819,515	186,087,845	379,640,884	190,703,522	(222,857,102)	214,123,064	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانون الأول 2010					
العملة	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	62,857,076	7,700,685	199,189	6,885	83,381,765	154,145,600
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	108,552,304	22,429,170	7,436,164	573,242	50,078,169	189,069,049
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	260,070	349,834	-	-	609,904
تسهيلات ائتمانية – صافي	125,701,899	1,969,931	-	1,853,891	154,940,465	284,466,186
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3,048,701	-	-	-	-	3,048,701
موجودات أخرى	6,363,178	30,326	14,338	23,495	28,647,259	35,078,596
إجمالي الموجودات	306,523,158	32,390,182	7,999,525	2,457,513	317,047,658	666,418,036
مطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	10,037,853	1,574,997	27,295	-	35,545,737	47,185,882
ودائع العملاء	230,057,316	27,603,977	8,071,604	20,335	228,464,961	494,218,193
تأمينات نقدية	26,027,171	3,105,348	83,481	767	10,280,595	39,497,362
مطلوبات أخرى	35,385,507	23,616	47,304	(4)	48,448,648	83,905,071
إجمالي المطلوبات	301,507,847	32,307,938	8,229,684	21,098	322,739,941	664,806,508
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2010	5,015,311	82,244	(230,159)	2,436,415	(5,692,283)	1,611,528
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2010	99,877,956	17,763,767	479,892	15,340	61,360,695	179,497,650

	31 كانون الأول 2009					
العملة	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الموجودات	275,502,888	26,202,674	6,037,170	32,049	215,325,845	523,100,626
إجمالي المطلوبات	274,944,144	26,033,391	6,076,626	5,924	213,642,481	520,702,566
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2009	558,744	169,283	(39,456)	26,125	1,683,364	2,398,060
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2009	86,107,524	12,838,023	237,704	67,264	65,017,330	164,267,845

مخاطر السيولة: أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة

أ- 31 كانون الأول 2010

	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,524,372	23,051,277	11,676,974	-	-	-	-	104,252,623
ودائع عملاء	287,834,725	617,633,624	224,852,678	196,855,033	119,756,334	3,591,859	32,211,961	1,482,736,214
تأمينات نقدية	37,709,918	25,475,514	18,988,000	11,805,281	6,476,191	1,215,287	-	101,670,191
مخصصات متنوعة	53,943	400,000	90,001	1,280,000	700,000	4,069,678	-	6,593,622
مخصص ضريبة الدخل	628,520	11,733,000	500,000	662,955	-	-	-	13,524,475
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	30,000	-	100,000	2,859,127	-	-	2,989,127
مطلوبات أخرى	8,580,200	3,822,000	5,824,095	3,290,524	21,695	-	-	21,538,514
مجموع المطلوبات	404,331,678	682,145,415	261,931,748	213,993,793	129,813,347	8,876,824	32,211,961	1,733,304,766
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	631,986,175	201,713,386	148,233,381	192,720,777	557,689,084	119,405,108	117,316,244	1,969,064,155

ب- 31 كانون الأول 2009

	لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	78,638,602	14,046,790	15,634,961	-	-	-	-	108,320,353
ودائع عملاء	266,199,841	621,405,905	424,945,678	69,269,922	7,136,526	158,382	28,955,770	1,418,072,024
تأمينات نقدية	61,739,053	17,385,602	14,055,715	13,602,191	2,794,872	-	-	109,577,433
أموال مقترضة	-	-	-	15,000,000	-	-	-	15,000,000
مخصصات متنوعة	2,307	125,000	30,000	1,180,000	1,500,000	3,508,240	-	6,345,547
مخصص ضريبة الدخل	10,000,000	717,264	20,653	841,522	-	-	-	11,579,439
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	1,340,593	-	-	-	1,340,593
مطلوبات أخرى	14,668,721	1,494,288	6,652,445	602,753	26,747	188,441	-	23,633,395
مجموع المطلوبات	431,248,524	655,174,849	461,339,452	101,836,981	11,458,145	3,855,063	28,955,770	1,693,868,784
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	520,072,939	191,383,818	199,418,441	292,712,269	265,589,064	321,641,390	117,173,927	1,907,991,848

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية:
- المشتقات المالية / المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانـــون الأول 2010		
	لغاية شهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(2,437,022)	(2,437,022)
تدفق داخل	2,378,935	2,378,935
المجمـوع	(58,087)	(58,087)

31 كانـــون الأول 2009		
	لغاية شهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	-	-
تدفق داخل	-	-
المجمـوع	-	-

بنـود خارج الميزانية:

	31 كانـــون الأول 2010			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	105,388,963	-	-	105,388,963
السقوف غير المستغلة	109,493,926	-	-	109,493,926
الكفالات	85,066,167	-	-	85,066,167
التزامات رأسمالية	2,579,318	-	-	2,579,318
المجمـوع	302,528,374	-	-	302,528,374

	31 كانـــون الأول 2009			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	81,845,081	-	-	81,845,081
السقوف غير المستغلة	93,760,327	-	-	93,760,327
الكفالات	85,947,321	-	-	85,947,321
التزامات رأسمالية	1,917,871	-	-	1,917,871
المجمـوع	263,470,600	-	-	263,470,600

42- التحليل القطاعـي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	أخرى	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2010 دينار	2009 دينار
إجمالي الإيرادات	24,282,744	49,606,049	24,743,684	368,546	1,293,858	100,294,881	84,478,877
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	2,451,661	6,060,929	-	-	-	8,512,590	2,607,663
نتائج أعمال القطاع	21,831,083	43,545,120	24,743,684	368,546	1,293,858	91,782,291	81,871,214
المصاريف الأخرى	14,071,245	19,979,730	11,635,324	286,891	382,426	46,355,616	44,962,268
الربح قبل الضرائب	7,759,838	23,565,390	13,108,360	81,655	911,432	45,426,675	36,908,946
ضريبة الدخل	2,532,462	6,889,192	3,622,051	22,191	245,369	13,311,265	11,539,809
صافي ربح السنة	5,227,376	16,676,198	9,486,309	59,464	666,063	32,115,410	25,369,137
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	2,694,275	437,291	4,897,972	28,200	36,441	8,094,179	14,601,087
استهلاكات وإطفاءات	1,601,090	419,779	2,257,117	31,800	1,199,568	5,509,354	4,745,921
إجمالي الموجودات	349,910,537	654,036,158	942,052,771	577,945	22,486,744	1,969,064,155	1,907,991,848
إجمالي المطلوبات	1,020,914,915	564,491,489	127,359,847	577,945	19,960,570	1,733,304,766	1,693,868,784

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية، وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:						
	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	107,574,815	111,083,625	24,953,940	17,519,219	130,944,645	125,672,754
مجموع الموجودات	1,418,475,451	1,468,968,171	692,753,873	554,996,564	1,969,064,155	1,907,991,848
المصروفات الرأسمالية	3,672,295	3,621,003	4,421,884	10,980,084	8,094,179	14,601,087

43- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
	31 كانون الأول 2010		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	362,244,190	7,444,500	369,688,690
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	216,910,695	-	216,910,695
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,975,910	-	3,975,910
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	504,379,009	456,784,474	961,163,483
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	43,498,876	43,498,876
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	60,408,782	206,194,612	266,603,394
استثمارات في شركات حليفة	-	2,760,520	2,760,520
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	45,532,948	45,532,948
موجودات غير ملموسة	-	2,058,972	2,058,972
موجودات ضريبية مؤجلة	350,000	7,867,405	8,217,405
موجودات أخرى	26,385,133	22,268,129	48,653,262
مجموع الموجودات	1,174,653,719	794,410,436	1,969,064,155
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	104,252,623	-	104,252,623
ودائع عملاء	1,327,176,060	155,560,154	1,482,736,214
تأمينات نقدية	93,978,713	7,691,478	101,670,191
مخصصات متنوعة	1,823,944	4,769,678	6,593,622
مخصص ضريبة الدخل	13,524,475	-	13,524,475
مطلوبات ضريبية مؤجلة	130,000	2,859,127	2,989,127
مطلوبات أخرى	21,516,819	21,695	21,538,514
مجموع المطلوبات	1,562,402,634	170,902,132	1,733,304,766
الصافي	(387,748,915)	623,508,304	235,759,389

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2009		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	314,912,341	7,444,500	322,356,841
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	163,790,237	-	163,790,237
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	29,436,468	-	29,436,468
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	394,612,930	470,073,299	864,686,229
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	40,071,540	40,071,540
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	286,182,615	102,682,819	388,865,434
استثمارات في شركات حليفة	-	2,770,665	2,770,665
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	42,536,799	42,536,799
موجودات غير ملموسة	-	2,215,197	2,215,197
موجودات ضريبية مؤجلة	350,000	7,029,836	7,379,836
موجودات أخرى	14,302,876	29,579,726	43,882,602
مجموع الموجودات	1,203,587,467	704,404,381	1,907,991,848
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	108,320,353	-	108,320,353
ودائع عملاء	1,381,821,346	36,250,678	1,418,072,024
تأمينات نقدية	106,782,561	2,794,872	109,577,433
أموال مقترضة	15,000,000	-	15,000,000
مخصصات متنوعة	1,337,307	5,008,240	6,345,547
مخصص ضريبة الدخل	11,579,439	-	11,579,439
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,340,593	-	1,340,593
مطلوبات أخرى	23,418,207	215,188	23,633,395
مجموع المطلوبات	1,649,599,806	44,268,978	1,693,868,784
الصافـــي	(446,012,339)	660,135,403	214,123,064

44- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- **رأس المال المدفوع:**
يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (100) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

- **رأس المال التنظيمي:**
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل II لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:
- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، التغير المتراكم في القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح رصيد التغير السالب).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

- وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 18,366 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

	بآلاف الدنانير	
	2010	2009
	دينار	دينار
بنود رأس المال الأساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	100,000	100,000
الاحتياطي القانوني	38,374	33,823
الاحتياطي الاختياري	24,732	19,860
احتياطيات أخرى	504	-
الأرباح المدورة	7,656	3,985
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(2,059)	(2,215)
50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(1,937)	(2,507)
مجموع رأس المال الأساسي	167,270	152,946
بنود رأس المال الإضافي		
ترجمة عملات أجنبية	135	-
التغير المتراكم في القيمة العادلة	3,436	1,518
احتياطي المخاطر المصرفية	9,737	8,319
يطرح: 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(1,937)	(2,507)
مجموع رأس المال الإضافي	11,371	7,330
مجموع رأس المال التنظيمي	178,641	160,276
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,316,386	1,167,907
نسبة كفاية رأس المال (%)	%13.57	%13.72
نسبة رأس المال الأساسي (%)	%12.71	%13.10

45- مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- **المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.**
- **المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام ، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).**
- **المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).**

	31 كانون الأول 2010			
	المستوى 1 دينار	المستوى 2 دينار	المستوى 3 دينار	الإجمالي دينار
موجودات أدوات مالية:				
موجودات مالية متوفرة للبيع	31,585,038	11,913,838	-	43,498,876
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	-	226,603,394	-	266,603,394
مجموع موجودات مالية	31,585,038	278,517,232	-	310,102,270

46- ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	84,408,117	58,975,874
قبولات	20,980,846	22,869,207
كفالات:	85,066,167	85,947,321
- دفع	32,468,919	30,677,092
- حسن تنفيذ	29,809,087	30,675,836
- أخرى	22,788,161	24,594,393
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	109,493,926	93,760,327
المجموع	299,949,056	261,552,729

ب- التزامات تعاقدية:

	2010	2009
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء موجودات ثابتة	999,570	1,095,078
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية	1,579,748	822,793
* المجمـوع	2,579,318	1,917,871

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

47- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات، ويبلغ مجموع هذه القضايا 14,783,388 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (15,561,559 دينار كما في نهاية العام السابق) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 570,652 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (مقابل 502,589 دينار كما في نهاية العام السابق)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد عند دفعها.

48- أحداث لاحقة

بموجب قرار الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 22 كانون الثاني 2011، تمت الموافقة على زيادة رأسمال البنك بمبلغ 10 ملايين دينار أردني من خلال طرح 10 ملايين سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد، على أن يتم تغطيتها من خلال إصدار خاص (غير عام) يخصص لمستثمرين استراتيجيين وبعلاوة إصدار بواقع 1,5 دينار للسهم الواحد، وبموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2011/67) بتاريخ 9 شباط 2011 والمتضمن الموافقة على تسجيل أسهم الزيادة في رأس مال بنك الأردن والبالغة 10 مليون سهم بسعر إصدار لا يقل عن 90% من سعر السهم السوقي بتاريخ قرار مجلس المفوضين، إستناداً لتفويض الهيئة العامة غير العادي قرر مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 شباط 2011 رقم (543) تعديل علاوة الإصدار لتصبح 1.64 دينار بدلاً من 1.50 دينار، وذلك بما يتناسب مع موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وبذلك يصبح إجمالي علاوة الإصدار 16,400,000 دينار علماً أنه قد تم تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل.

49- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

49- أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ الواردة في هذه القوائم المالية الموحدة والتي بدورها قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (1)**: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة – إعفاءات إضافية لمتبعي المعايير لأول مرة.
توفر التعديلات اثنين من الإعفاءات عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تتعلق بأصول النفط والغاز، وتحديد فيما إذا كان الترتيب يشمل عقد إيجار.
- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (2)**: دفعات عن طريق الأسهم – معاملات تسوية البنك على أساس الأسهم المسددة نقداً.
توضح التعديلات نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم (2)، بالإضافة إلى محاسبة معاملات تسوية البنك على أساس الأسهم المسددة نقداً في القوائم المالية المنفصلة للبنك التي تستلم البضاعة أو الخدمات عندما يكون لشركة أخرى أو مساهم في البنك التزام بتسوية العائد.
- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (5)**: الموجودات غير المتداولة المتاحة للبيع والعمليات غير المستمرة (كجزء من التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في سنة 2008).
توضح التعديلات بأنه يتوجب تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات للشركة التابعة كموجودات ومطلوبات متاحة للبيع عندما يلتزم البنك بخطة بيع تؤدي إلى فقدان للسيطرة على تلك الشركة التابعة، بغض النظر عما إذا كان البنك سيحتفظ بحقوق غير المسيطرين في الشركة التابعة بعد البيع.
- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية**: الاعتراف والقياس / البنود المؤهلة للتحوّط .
توفر التعديلات توضيحاً بشأن جانبين من جوانب محاسبة التحوّط: تحديد التضخم كخطر متحوّط له أو جزء منه، والتحوّط بالخيارات.
- **التفسير رقم (17)**: توزيع الأصول غير النقدية للمالكين.
يوفر التفسير إرشادات بشأن المعالجة المحاسبية المناسبة عندما يقوم البنك بتوزيع أصول خلافاً للنقد كأرباح على المساهمين.
- **التفسير رقم (18)**: تحويلات الموجودات من العملاء.
يتناول التفسير المحاسبة من قبل الجهة المستلمة للممتلكات والمعدات والآلات المحولة من العملاء، وعندما يتوفر في بند الممتلكات والمعدات والآلات تعريف الأصل من وجهة نظر المستلم فإنه يتوجب على المستلم قيد الأصل بالقيمة العادلة بتاريخ التحويل، مع الاعتراف بالإيرادات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (18).
- **تحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في عام 2009**.
معايير المحاسبة الدولي رقم (1) و(23) و(27) و(32) و(39) ومعايير المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) و(3) و(7) و(8).
- **التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)**: عرض القوائم المالية (كجزء من التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في سنة 2009).
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) توضح بأن التسوية المحتملة للالتزام من خلال إصدار أدوات ملكية لا صلة لها بتصنيف تلك المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على الوضع المالي أو نتائج الأعمال للسنة الحالية أو السنوات السابقة كون أن البنك لم يقم بإصدار أدوات من هذا النوع.
- **معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) (المعدل في سنة 2008)**: اندماج الأعمال.
تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) (2008) اعتباراً من السنة الحالية على اندماج الأعمال منذ وما بعد أول كانون الثاني 2010 وفقاً للأحكام الانتقالية ذات الصلة.
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (المعدل في سنة 2008)**: القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.
لم ينتج عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (المعدل في سنة 2008) تغيير على السياسات المحاسبية للبنك.
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) (المعدل في سنة 2008)**: الاستثمار في شركات حليفة.
تم تمديد مبدأ استبعاد أو إعادة اقتناء أية حقوق محتفظ بها بالقيمة العادلة نتيجة لفقدان السيطرة على الشركة المستثمر بها " شركة حليفة " وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (2008) من خلال تعديلات متتالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (28). وكجزء من التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة خلال سنة 2010، فإنه تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (2008) لتوضيح بأنه يتوجب تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلقة بالمعاملات التي يفقد من خلالها المستثمر التأثير الجوهري على الشركة الحليفة بأثر مستقبلي.

49-ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة وغير سارية المفعول:
- **تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (1)**: إعفاء محدود من إفصاحات معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) لسنوات المقارنة لمتبعي المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة. سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول تموز 2011**.
- **تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7)**: إفصاحات – تحويلات الموجودات المالية. سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول تموز 2011**.
- **معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)**: الأدوات المالية (المعدل في سنة 2010). سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول كانون الثاني 2013**.
- **المعيار المحاسبي الدولي رقم (24)**: (المعدل في سنة 2009) إفصاحات أطراف ذات علاقة. سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول كانون الثاني 2011**.
- **تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)**: تصنيف أدوات حقوق الملكية. سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول شباط 2011**.
- **تعديلات على التفسير رقم (14)**: الحد الأدنى لمتطلبات التمويل. سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول كانون الثاني 2011**.
- **التفسير رقم (19)**: إطفاء المطلوبات المالية بأدوات الملكية. سارية المفعول للسنوات منذ وبعد **أول تموز 2011**.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" الصادر بتشرين الثاني 2009 والمعدل بتشرين الأول 2010

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الأدوات المالية" (صدر في تشرين الثاني 2009 وعدل في تشرين الأول 2010) ليقدم متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية والتخلص منها.

- يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) قياس جميع الأصول المالية ضمن نطاق معيارالمحاسبة الدولي رقم (39): "الاعتراف والقياس" بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. وعلى وجه التحديد، الاستثمارات المحتفظ بها ضمن نماذج أعمال تهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم والتي تقاس بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. كما يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى (أدوات الملكية والدين) بقيمتها العادلة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة.

- إن أهم تأثيرلمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) بشأن تصنيف وقياس المطلوبات المالية، يتعلق بمحاسبة التغيرات في القيمة العادلة للالتزام المالي (تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) والمتعلق في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام. وعلى وجه التحديد، الالتزامات المالية التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإنه يتم الاعتراف بمقدار التغير في القيمة العادلة للالتزامات المالية المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، إلا إذا كان الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان الالتزام ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى من شأنه أن يخلق أو يضخم عدم التطابق المحاسبي في الربح أو الخسارة. كما لا يجوز إعادة التصنيف لاحقاً للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان للالتزام المالي إلى الربح أو الخسارة. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فإنه يتم الاعتراف بكامل المبلغ من التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل للسنة.

يسري مفعول معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) خلال الفترات المالية التي تبدأ منذ وما بعد أول كانون الثاني 2013، مع إمكانية التطبيق المبكر. يتوقع المديرون تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) في القوائم المالية للبنك للفترة المالية التي تبدأ منذ وما بعد 30 حزيران 2011 وبأن يكون لتطبيق المعيار الجديد أثر جوهري على مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية والواردة في القوائم المالية للبنك. ومع ذلك، فإنه ليس أمراً عملياً أن يتم تقديم تقدير معقول لذلك الأثر حتى يتم إكمال المراجعة التفصيلية.

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) المتعلق بإفصاحات التحويلات من زيادة الأصول المالية

تضيف التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) إفصاحات – متطلبات الإفصاح عن تلك المعاملات. وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عندما يتم نقل الأصول المالية ولكن المحول يحتفظ بمستوى من التعرضات المالية. كما تتطلب التعديلات أيضا إفصاحات عندما لا يتم توزيع عمليات نقل الأصول المالية بالتساوي طوال الفترة.

كما لا يتوقع المديرون بأن يكون لهذه التعديلات على معيارالتقارير المالية الدولي رقم (7) تأثير كبير على إفصاحات البنك فيما يتعلق بعمليات نقل "المدينون التجاريون" المنفذة سابقاً. ومع ذلك، إذا قام البنك بالدخول بأنواع أخرى من عمليات نقل الأصول المالية في المستقبل فإن الإفصاحات بشأن تلك التحويلات قد تتأثر.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) "إفصاحات أطراف ذات علاقة" (المعدل في سنة 2009) يعدل تعريف الأطراف ذات العلاقة ويبسط الإفصاحات حول الجهات الحكومية ذات الصلة

لا تؤثر الإعفاءات من الإفصاحات المقدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) (المعدل في سنة 2009) على البنك لأن البنك ليس كياناً حكومياً. ومع ذلك، فإن الإفصاحات حول العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة في هذه القوائم المالية قد تتأثرعندما يتم تطبيق المعيار المعدل في الفترات المحاسبية اللاحقة لأن بعض الأطراف المقابلة التي لم تَفِ سابقاً بتعريف الأطراف ذات العلاقة قد تدخل في نطاق المعيار.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "تصنيف حقوق الإصدار"

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) تعالج تصنيف تلك الحقوق بالعملات الأجنبية كأداة ملكية أو دين. لم يدخل البنك بأية ترتيبات ضمن نطاق هذه التعديلات. ومع ذلك، إذا دخل البنك في أية إصدارات ضمن نطاق التعديلات على المعيار في الفترات المحاسبية اللاحقة فإن بعض التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) سيكون لها تأثير على تصنيف تلك الإصدارات.

التفسير رقم (19) "إطفاء الالتزام المالي بأدوات الملكية"، يقدم التفسير رقم (19) توجيهات بشأن المحاسبة حول إطفاء الالتزام المالي من خلال إصدار أدوات ملكية. ولغاية تاريخه، لم يدخل البنك في معاملات من هذا النوع. ومع ذلك، إذا دخل البنك بصفقات من هذا القبيل في المستقبل فإن التفسير رقم (19) سيؤثر على المعالجة المحاسبية، وبالتحديد يمكن قياس أدوات الملكية الصادرة في إطار هذه الترتيبات بقيمتها العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة في قائمة الدخل.

عمل دؤوب
وإنجازات مستمرة

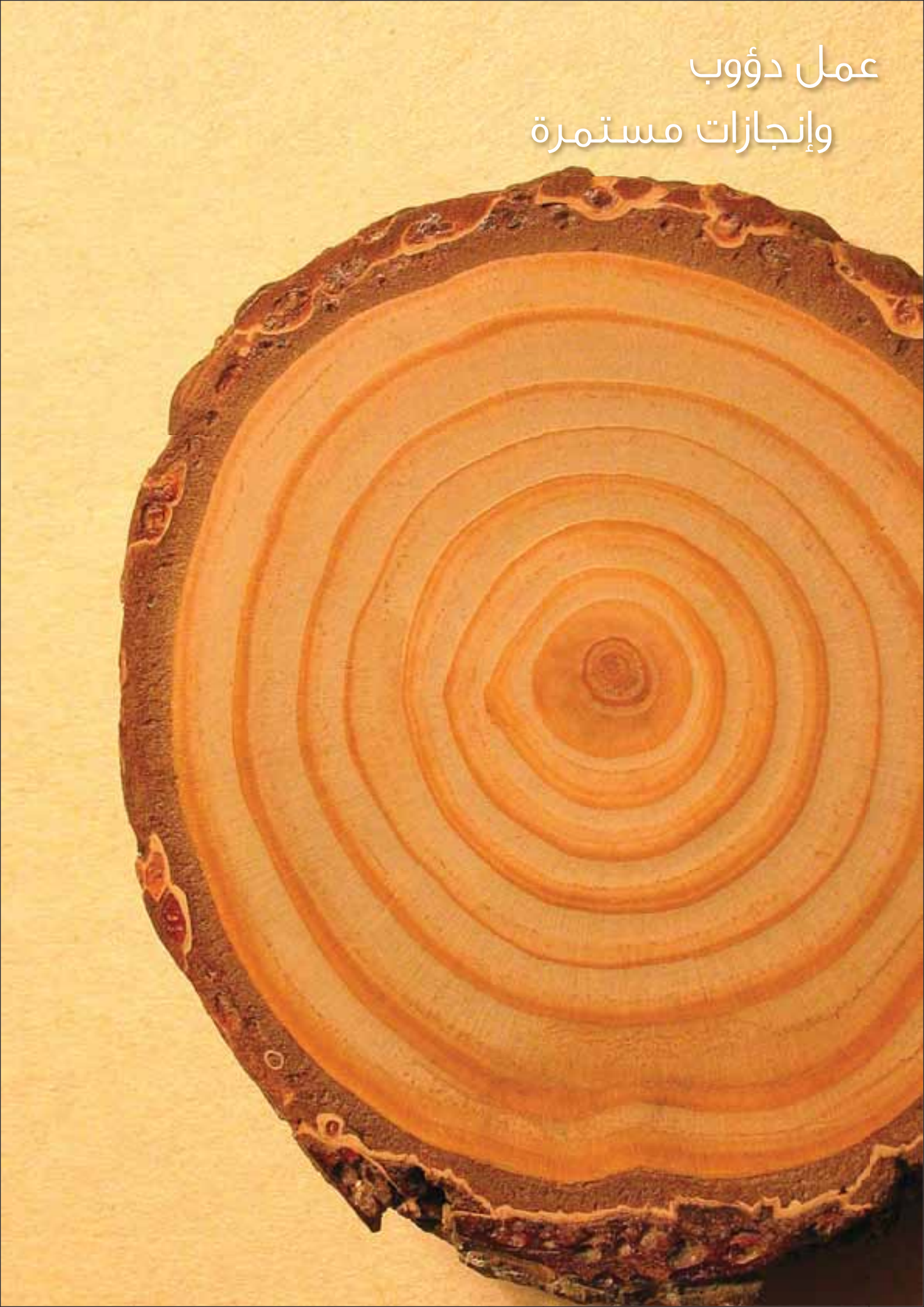

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2010

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة العليا التنفيذية

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2010

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافة إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي.

ب. أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 65 فرعاً و 13 مكتباً للصرافة في الأردن و10 فروع ومكتبين في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1726 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	711	فرع السوق التجاري	9	فرع الجاردنز	16	فرع الجامعة الأردنية	8
الإدارة الإقليمية	100	فرع وادي السير	5	فرع شارع المدينة المنورة	8	فرع خلدا	10
فرع الشميساني	16	فرع دير أبي سعيد	8	فرع العقبة	14	فرع أبو علندا	9
فرع عمّان	11	فرع صويلح	10	فرع البيادر	9	فرع سيتي مول	12
فرع وادي صقرة	5	فرع الفحيص	6	فرع المنطقة الصناعية / البيادر	6	فرع الرابية	7
فرع الكرك	10	فرع أبو نصير	7	فرع المفرق	12	فرع عبدون	6
فرع إربد	14	فرع مادبا	9	فرع الأزرق الشمالي	12	فرع شارع الحرية / المقابلين	5
فرع شارع الحصن	8	فرع الدوار الأول	10	فرع جبل اللويبدة	9	فرع الرونق	5
فرع شارع إيدون	7	فرع المطار	20	فرع طارق	10	فرع رام الله	46
فرع معان	9	فرع شارع حكما / إربد	12	فرع المنطقة الحرة / الزرقاء	8	فرع الخليل	30
فرع الرمثا	21	فرع المدينة الصناعية / إربد	5				
فرع الطرة	5	فرع الزرقاء	8	فرع مرج الحمام	10	فرع جنين	53
فرع السلط	14	فرع شارع فيصل / الزرقاء	10	فرع الجيزة	9	فرع نابلس	48
فرع جرش	11	فرع الزرقاء الجديدة	7	فرع رأس العين	10	فرع غزة	38
فرع المحطة	8	فرع الشونة الشمالية	9	فرع ضاحية الياسمين	8	فرع الرام	13
فرع شارع اليرموك / النصر	7	فرع كفرنجة	5	فرع الصويفية	13	فرع العيزرية	16
فرع ماركا	13	فرع القويسمة	10	فرع الوحدات	12	فرع المنطقة الصناعية / رام الله	12
فرع عجلون	10	فرع الدوار الثالث	7	فرع الرصيفة	9		
فرع جبل الحسين	13	فرع الخالدي	4	فرع شارع مكة	13	فرع بيت لحم	21
فرع النزهة	9	فرع سوق البخارية / إربد	8	فرع الجبيهة	9	فرع طولكرم	19

ج. حجم الاستثمار الرأسمالي:
214.4 مليون دينار كما في 2010/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة/ المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبد الحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص ب 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	11 موظفاً
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوق للاستثمارات المالية

ب. بنك الأردن – سورية/الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – دوار السبع بحرات ص.ب 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730
عدد الموظفين	257 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع أبو رمانة** دمشق – أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 12 **فرع ش. الفيصل / حلب** حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع البارون / حلب** حلب – ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع حرستا** حرستا – ريف دمشق – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع حمص** حمص – دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2231435 فاكس: 00963-31-2231439 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع اللاذقية** اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457166 فاكس: 00963-41-456768 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 13 **فرع صحنايا** ريف دمشق – أوتوستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963-11-63900333 فاكس: 00963-11-8140614 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع ش. بغداد** دمشق – ش. السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730 ص.ب 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 10
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / بنك الأردن – سورية

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

المنصب: رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
تاريخ الميلاد: 1969/11/14 **تاريخ التعيين:** 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 **طبيعة العضوية:** تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

* بكالوريوس في الاقتصاد عام 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.
* ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية عام 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:

• البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
• دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 إلى شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / رام الله – فلسطين.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميّز.

الدكتور عبد الرحمن سميح عبد الرحمن طوقان

المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1935/2/5
تاريخ العضوية: 1997/5/31 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

* دكتوراه في الاقتصاد عام 1967 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان – سابقاً.
- مديراً عاماً للبنك الأهلي الأردني – سابقاً.
- مديراً عاماً للشركة الوطنية العقارية / الكويت – سابقاً.
- مديراً عاماً لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين / الحكومة الأردنية – سابقاً.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1972/2/12
تاريخ العضوية: 2005/2/17 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادات العلمية:
* ماجستير Business Administration عام 2000 من جامعة City University / لندن.
* بكالوريوس Science Marketing عام 1992 من جامعة Western International University / لندن.
الخبرات العملية:
- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ عام 2007.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ عام 2001 ولغاية تاريخه.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة، اعتباراً من 2009/9/6.
- مساعداً للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 – 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 – 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 – أيلول 1999.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من تموز 1995 – نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
شركة النقليات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
خبرة 17 عاماً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 أعوام في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1957/1/1
تاريخ العضوية: 2009/3/7 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / مستقل
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس إدارة أعمال عام 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرات العملية:
- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون إيطاليا / الأردن من عام 1979 – 2004.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي / فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من عام 1981 – 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1955/7/6
تاريخ العضوية: 2008/10/22 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / مستقل
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس الطب والجراحة عام 1980 من جامعة القاهرة.
* الزمالة البريطانية عام 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.
* ماجستير طب الأسرة عام 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيباً أخصائياً في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا من عام 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى الآن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).

الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1956/12/13
تاريخ العضوية: 2008/10/22 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / مستقل
الشهادات العلمية:
* ليسانس الآداب / فلسفة و علم نفس عام 1986 من جامعة بيروت العربية.
* شهادة الطب والجراحة عام 1987 من جامعة الإسكندرية.

السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1974/7/20
تاريخ العضوية: 2007/11/3 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / مستقل
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس إدارة أعمال عام 1998 من جامعة نورث وود، تكساس / الولايات المتحدة الأمريكية.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة زهران القابضة / السعودية.
- رئيس مجلس إدارة شركة زهران للاستثمار العقاري / السعودية.
- رئيس مجلس إدارة شركة إشراقة / دبي.
- رئيس مجلس إدارة شركة إيتاب الدولية / السعودية.
- عضو مجلس إدارة شركة أكرو مصر / مصر.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للطاقة / السعودية.
- عضو مجلس إدارة كالدويل بانكر / الإمارات العربية المتحدة.

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1951/1/1
تاريخ العضوية: 2009/3/7 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
* إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان عام 1973.

الخبرات العملية:
- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهرين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من عام 1994 – 1999.
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية منذ عام 1993.
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من عام 1981 – 1993.
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من عام 1978 – 1981.
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من عام 1973 – 1978.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمّان الجراحي.

السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي

المنصب: عضو مجلس الإدارة
تاريخ الميلاد: 1962/7/6
تاريخ العضوية: 2009/3/7 طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
* بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية عام 1983 من الجامعة العسكرية لجنوب كارولينا / الولايات المتحدة الأمريكية.
* ماجستير هندسة كمبيوتر عام 1985 من جامعة جورج واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 ولغاية الآن.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مديراً عاماً في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- مديراً عاماً لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- مديراً عاماً لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال الأعوام 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس أمانة عمّان الكبرى.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

المنصب: عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
تاريخ الميلاد: 1950/9/17
تاريخ العضوية: 2009/3/7 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس هندسة السيارات من جامعة تشيلسي / بريطانيا.
الخبرات العملية:
رئيس هيئة مديري مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير – سابقاً.
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
– عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
– عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
– نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
– عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
– رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
– رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
– رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات

المنصب: عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
تاريخ الميلاد: 1960/5/1
تاريخ العضوية: 2009/3/7 **طبيعة العضوية:** غير تنفيذي / غير مستقل
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس هندسة كهرباء عام 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرات العملية:
– مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن عام 2007.
– مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة عام 2006.
– مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر عام 2001.
– رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ عام 1999.
– مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ عام 1998.
– مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من عام 1994 – 1997.
– نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
– نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من عام 1984 – 1990.
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
– عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
– عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
– عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي – فلسطين.
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
شركة الصقر للتأمين.
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 عاماً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.
خبرات عملية أخرى:
خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

أعضاء مجلس الإدارة 2010

* يغيب عن الصورة السيد بدر بن غرم الله الزهراني.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد محمد أنور مفلح حمدان

المنصب: نائب المدير العام
تاريخ الميلاد: 1949/12/5 **تاريخ التعيين:** 1994/11/12
الشهادات العلمية:
* ماجستير إدارة أعمال (MBA) عام 1978 من جامعة Thunderbird University / USA.
* بكالوريوس محاسبة عام 1973 من الجامعة الأردنية.
الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن منذ 2007/1/1.
- مساعداً للمدير العام / إدارة التسهيلات في بنك الأردن من عام 1994 – 2006.
- مساعداً للمدير العام / إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمّان من عام 1990 – 1994.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من عام 1985 – 1989.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من 1979/7/9 – 1985/8/31.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من 1976/5/22 – 1978/6/13.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من 1973/8/15 – 1976/5/17.
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة فيزا الأردن – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

السيد نقولا يوسف نقولا بهو

المنصب: مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية
تاريخ الميلاد: 1965/7/17 **تاريخ التعيين:** 2005/5/3
الشهادات العلمية:
* ماجستير إدارة المؤسسات عام 2006 من جامعة Durham University / UK.
* بكالوريوس علوم مالية ومصرفية عام 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.
* دبلوم علوم مالية ومصرفية عام 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.
الخبرات العملية:
- مساعداً للمدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن منذ 2005/5/3.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من عام 1983 – 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).

السيد سليمان عياش أحمد الزعبي

المنصب: مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية
تاريخ الميلاد: 1957/1/31 **تاريخ التعيين:** 1977/8/6
الخبرات العملية:
- مديراً إقليمياً في بنك الأردن من 2007/1/1 – 2007/6/4.
- مديراً تنفيذياً في بنك الأردن من 2000/1/1 – 2006/12/31.
- شغل مناصب مالية ومصرفية متقدمة في بنك الأردن منذ عام 1977.
- شارك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي محليّة وخارجية.

السيد جوني سمير حنا زيدان

المنصب: المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين
تاريخ الميلاد: 1967/7/20 **تاريخ التعيين:** 2008/4/7
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس إدارة أعمال عام 1990 من جامعة بيت لحم / فلسطين.
الخبرات العملية:
- مدير عام في شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، من كانون الثاني 2006 - نيسان 2008.
- مدير تطوير القطاع الخاص في USAID، من تشرين الأول 1996 - كانون الثاني 2006.
- رئيس قسم الرقابة المالية في البنك الأهلي الأردني / فلسطين، من شباط 1996 - تشرين الأول 1996.
- مدير دائرة الإقراض في UNRWA، من نيسان 1992 - شباط 1996.
- رئيس قسم تأمين عام في الوكالة العربية للتأمين / فلسطين، من نيسان 1991 - نيسان 1992.
- مراقب تكاليف في فندق النوتردام - القدس، من أيلول 1989 - نيسان 1991.
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.

السيد أسامة سميح أمين سكري

المنصب: المستشار القانوني للبنك
تاريخ الميلاد: 1955/4/27 **تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومديراً للدائرة القانونية:** 1994/4/1
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس حقوق عام 1977 من جامعة بيروت العربية.
الخبرات العملية:
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ عام 1981.
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.

السيد عصام محمود عبد الفتاح أبو السعود

المنصب: المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد
تاريخ الميلاد: 1950/12/10 **تاريخ التعيين:** 1979/8/9
الشهادات العلمية:
* بكالوريوس إدارة أعمال عام 1978 من جامعة بيروت العربية.
الخبرات العملية:
- شغل مناصب مالية ومصرفية رفيعة في بنك الأردن منذ عام 1979:
  - مدير دائرة التسويق والخدمات المصرفية الخاصة.
  - مدير إدارة وتنمية المطلوبات.
  - مدير تنفيذي / دائرة مخاطر ائتمان الأفراد.

السيد صالح محمود أحمد جربوع

المنصب: المدير التنفيذي / الدائرة المالية
تاريخ الميلاد: 1949/2/2 **تاريخ التعيين:** 1996/1/22
الشهادات العلمية:
* ماجستير محاسبة / مالية ومصرفية عام 2001 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
* بكالوريوس محاسبة عام 1972 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:
- خبرة واسعة في الإدارة المالية والمحاسبة والتحليل والتخطيط المالي.
- شغل مناصب هامة في مؤسسات مالية محلية وإقليمية:
* جامعة طرابلس/ الجماهيرية العربية الليبية.
* المحفظة الوطنية للأوراق المالية / عمّان، الأردن.
* بنك الاستثمار العربي الأردني / عمّان، الأردن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد صالح رجب عليان حماد

المنصب: المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 **تاريخ التعيين:** 1994/12/1

الشهادات العلمية:
* بكالوريوس علوم حاسوب عام 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية : CCO, CORE.
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمّان من 1987/11/1 – 1994/11/30.

السيد سلامة محمود عبد الفتاح أبو نصير

المنصب: المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1954/10/14 **تاريخ التعيين:** 2009/11/1

الشهادات العلمية:
* بكالوريوس محاسبة عام 1978 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مدير إقليمي – إدارة ومراقبة ائتمان الشركات الكبرى والتجارية وتمويل المشاريع في بنك الإسكان من عام 2006 – تشرين الأول 2009.
- مدير إقليمي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الإسكان من عام 1999 – 2005.
- مدير إقليمي مساعد لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري / السعودية من عام 1994 – 1999.
- رئيس قسم التسليف والتسويق وعلاقات العملاء في البنك الأهلي التجاري / السعودية من عام 1985 – 1994.
- محاسب ومدقق داخلي في البنك الأهلي التجاري / السعودية من عام 1978 – 1985.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال العمل المصرفي.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- الشركة الدولية لإنتاج الأقمشة ممثلاً لبنك الإسكان.
- الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب ممثلاً لبنك الإسكان.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور

المنصب: مدير دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 **تاريخ التعيين:** 1994/11/1

الشهادات العلمية:
* بكالوريوس محاسبة عام 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
• مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن اعتباراً من 2007/12/24.
• مدير فرع عمّان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/23.
• مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/25.
• مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمّان من 1987/1/1 – 1994/10/30.
• خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
• محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
• حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 5% لعام 2010 والمقارنة مع العام السابق 2009 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2010	النسبة 2010	عدد الأسهم 2009	النسبة 2009
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	25,734,897	%25.7	25,734,897	%25.7
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	14,177,124	%14.2	15,913,314	%15.9
السيد قاسم عبدول ارشيد ارشيد	إسبانية	6,134,460	%6.1	6,134,460	%6.1
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	أردنية	6,009,022	%6.0	-	-

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2010 (صفحة 15).

6. درجة الاعتماد على موزّدين محدّدين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	الشركة المتميزة العالمية لوسائل الإعلان MEDIAEDGE-CIA	%10.6

لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. – لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
– لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. – لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك:

ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن في الصفحة الأخيرة للتقرير السنوي، أما الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق) فقد ورد في (الصفحة 99) والهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) فقد ورد في (الصفحة 101) بند (ب/2) معلومات الشركات التابعة.

ب- عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية	عدد موظفي بنك الأردن – سورية
دكتوراه	3	-	-
ماجستير	83	3	12
دبلوم عالي	9	-	1
بكالوريوس	966	6	185
دبلوم	303	1	38
ثانوية عامة	133	-	16
دون الثانوية	229	1	5
المجموع	**1726**	**11**	**257**

ج- برامج التدريب للعام 2010 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	300	4,087
الدورات الخارجية	87	204
المجموع	**387**	**4,291**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
التدريب المصرفي الشامل	50	1,019
مصرفية	111	1,078
إدارة المخاطر والامتثال	43	614
إدارية	64	531
شهادات مهنية	4	5
التسويق ومهارات البيع	31	334
مالية وتدقيق ورقابة	10	23
حاسوبية	6	16
أخرى	68	671
المجموع	**387**	**4,291**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 20)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

• مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة، وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

• مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

• مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة / انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

• مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

• مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلّب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلّب أسعار الفائدة، وعن تقلّب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتّجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير وحيازة المراكز غير المغطّاة.

– مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

– مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلّب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

– مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2010:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 14)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2010.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2010 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من عام 2006 - 2010:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2006 - 2010)						المبلغ بآلاف الدنانير
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2006	140,379	-	35,901	6,880	%8	14,000	3.02
2007	161,206	-	39,668	15,000	%15	-	2.95
2008	179,604	11,561	44,297	15,000	%15	-	2.20
2009	192,668	21,455	36,909	15,000	%15	-	2.15
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	%15	45,100	2.96

2006	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 16.279% من رأس المال في 2007/3/21.
2010	التوصية بتوزيع 45.1 مليون دينار / سهم وبحوالي 41%.

بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2011/67) بتاريخ 9 شباط 2011 والمتضمن الموافقة على تسجيل أسهم الزيادة في رأسمال بنك الأردن والبالغة 10 مليون سهم، وبسعر إصدار لا يقل عن 90% من سعر السهم السوقي بتاريخ قرار مجلس المفوضين، قرر مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 شباط 2011 رقم (543) تعديل علاوة الإصدار لتصبح 1.64 دينار بدلاً من 1.50 دينار، واحتسبت بما يتناسب مع موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، وبذلك يصبح إجمالي علاوة الإصدار 16,400,000 دينار علماً أنه قد تم تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل. (تم تضمين القرار في الإيضاح رقم (48) – الأحداث اللاحقة)

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2010:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 26)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2010	2009
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%15.6	%14.3
2	العائد على رأس المال	%32.12	%25.37
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.7	%1.4
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	18,607 دينار	14,117 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.48	%5.88
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.58	%2.29
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%3.90	%3.59
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات	%7.7	%7.7

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2011 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 35).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	119,964
بنك الأردن - سورية	20,765
شركة تفوّق	5,246
المجموع	**145,975**

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2010	عدد الأسهم 2009
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	أردنية	5,000	5,000
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,081	4,081
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,081	4,081
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	4,081	4,081
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	601	601
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	64,561	64,561
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,813	5,813
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	203	203
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	11,401	9,480
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	23,047	20,364
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	3,951	2,726
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	3,298	2,502
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	665,000	665,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	135,000	135,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	72,674	72,674
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	27,906	27,906
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	134,756	134,756
السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني	عضو مجلس إدارة	سعودية	65,000	5,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	220,002	220,002
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	47,031	10,000
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	14,177,124	15,913,314
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	30,641	30,641
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2010	عدد الأسهم 2009
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام	أردنية	26,834	26,834
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	أردنية	15,500	10,000
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية	أردنية	330,000	260,000
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	1,838	51,838
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	60,000	11,177
فراس أسامة سميح سكري	الأبناء	أردنية	1,366	1,366
السيد عصام محمود عبدالفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد	أردنية	5,100	5,100
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي / الدائرة المالية	أردنية	26,000	22,917
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	9,756	9,756
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	مدير دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	-	3,298

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لعام 2010 و2009:

مجلس الإدارة	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2010	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2009
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	2,761	56,511
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2010

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	270,050	18,000	5,000	293,050
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	24,000	5,000	29,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني	عضو مجلس إدارة	-	24,000	5,000	29,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	18,000	5,000	23,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	-	18,000	5,000	23,000
المجموع		**270,050**	**210,000**	**55,000**	**535,050**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا التنفيذية لسنة 2010

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد محمد أنور مفلح حمدان	نائب المدير العام	179,570	-	-	179,570
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية	165,000	-	-	165,000
السيد سليمان عياش أحمد الزعبي	مساعد المدير العام / تنمية الأعمال المصرفية	139,901	-	-	139,901
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	108,283	-	-	108,283
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	113,146	-	-	113,146
السيد عصام محمود عبدالفتاح أبو السعود	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الأفراد	85,105	-	-	85,105
السيد صالح محمود أحمد جربوع	المدير التنفيذي / الدائرة المالية	81,530	-	-	81,530
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	53,249	-	18,000	71,249
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة ائتمان الشركات والتجارية وفروع فلسطين	63,800	-	-	63,800
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	مدير دائرة التدقيق الداخلي	32,454	-	-	32,454
المجموع		**1,022,038**	**-**	**18,000**	**1,040,038**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 423.5 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع "حكايات سمسم"	88,625
تبرع المتحف الوطني للأطفال	50,150
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية / حملة البر والإحسان	50,000
دعم جمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب / رعاية ألترامراثون البحر الميت	30,000
دعم الجامعة الألمانية / منح دراسية	19,780
دعم نادي الملك حسين	10,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	47,252
دعم النشاط الرياضي	43,204
دعم الأنشطة الثقافية	34,445
دعم التعليم	18,076
دعم الأنشطة البيئية	16,230
متفرقات	15,734
المجموع	**423,496**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوّق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمّان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة / المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في حماية البيئة:
استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تعنى بهذا الجانب، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم للأنشطة البيئية حوالي 16 ألف دينار، وكان أبرزها دعم مبادرة إبداعية تعنى بالبيئة لطالب في الصف العاشر من مدرسة البكالوريا بالتعاون مع أمانة عمّان الكبرى، وذلك لتقليل حجم النفايات المتواجدة في منتزه غمدان.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:
استمر البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية والرسمية والشعبية. ويعدّ دعم هذه الأنشطة وسيلة رئيسة لتفاعل البنك مع مختلف الفئات والشرائح في المجتمع. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم"، إطلاق برنامج الأيام المفتوحة المجانية في متحف الأطفال ضمن احتفالات البنك بالعيد الخمسين، المشاركة بحملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الرعاية الذهبية لسباق ألترامراثون البحر الميت والذي عاد ريعه لجمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب، ودعم فريق بنك الأردن لسباقات الكارتنغ (Karting).

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2010

البيانات المالية السنوية 2010 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع العام السابق 2009، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 39).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك / السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2010 (صفحة 38).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2011.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2010 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمدعبد الرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	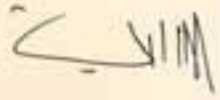
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج *	عضو مجلس إدارة	
السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني *	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	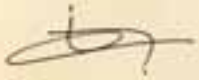
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	

*نظراً لارتباط السيد بدر بن غرم الله بن رداد الزهراني والدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج بأعمال خارج الأردن وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي للبنك لعام 2010، فإن توقيعهما لم يظهرا في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة / المدير العام والمدير التنفيذي للدائرة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي للعام 2010.

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

المدير التنفيذي/ الدائرة المالية
صالح محمود أحمد جربوع

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان / الشميساني

bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص.ب: 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي / الشميساني

ش. الشريف عبد الحميد شرف / رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص.ب: 941133 عمان 11194 الأردن

فرع عمان / ش. الملك فيصل / رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص.ب: 890 عمان 11118 الأردن

فرع وادي صقرة / ش. عرار / رقم البناية: 56

هاتف: 4614631 فاكس: 4614632 ص.ب: 911036 عمان 11191 الأردن

فرع السوق التجاري / ش. قريش / رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص.ب: 7486 عمان 11118 الأردن

فرع المحطة / ش. الملك عبد الله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص.ب: 4045 عمان 11131 الأردن

فرع ش. اليرموك / النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص.ب: 426137 عمان 11140 الأردن

فرع الدوار الأول / ش. الكلية العلمية الإسلامية / رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص.ب: 3080 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث / ش. الأمير محمد / رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص.ب: 815471 عمان 11180 الأردن

فرع الخالدي / ش. ابن خلدون / رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص.ب: 815471 عمان 11180 الأردن

فرع جبل الحسين / ش. خالد بن الوليد / رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص.ب: 8032 عمان 11121 الأردن

فرع الجاردنز / ش. وصفي التل / رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص.ب: 961049 عمان 11196 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة / رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص.ب: 5412 عمان 11821 الأردن

فرع جبل اللويبدة / ش. الملك حسين / رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص.ب: 910726 عمان 11191 الأردن

فرع طارق / ش. طارق / رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص.ب: 222 عمان 11947 الأردن

فرع ماركا الشمالية / ش. الملك عبد الله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص.ب: 15150 عمان 11134 الأردن

فرع القويسمة / ش. مأدبا / رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص.ب: 38328 عمان 11593 الأردن

فرع أبو علندا / ش. عبد الكريم الحديدي / رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص.ب: 38328 عمان 11593 الأردن

فرع البيادر / ش. حسني صوبر / رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص.ب: 141640 عمان 11814 الأردن

فرع المنطقة الصناعية / البيادر ش. الصناعة / رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص.ب: 141362 عمان 11814 الأردن

فرع صويلح / ش. الأميرة راية بنت الحسين / رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص.ب: 84 عمان 11910 الأردن

فرع الفحيص / دوار شاكر الطعيمة

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص.ب: 80 الفحيص 19153 الأردن

فرع أبو نصير / ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص.ب: 540549 عمان 11937 الأردن

فرع جبل النزهة / ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص.ب: 211950 عمان 11121 الأردن

فرع وادي السير / ش. عراق الأمير / رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص.ب: 10 عمان 11810 الأردن

فرع راس العين / ش. القدس / رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص.ب: 710289 عمان 11171 الأردن

فرع ضاحية الياسمين / ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص.ب: 710289 عمان 11171 الأردن

فرع مرج الحمام / ش. الملك عبد الله الثاني

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص.ب: 739 عمان 11732 الأردن

فرع الصويفية / ش. علي نصوح الطاهر / رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص.ب: 851510 عمان 11185 الأردن

فرع الوحدات / ش. المثنى بن حارثة (صحابي)

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص.ب: 16047 عمان 11152 الأردن

فرع ش. مكة / ش. عبد الله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص.ب: 3322 عمان 11821 الأردن

فرع خلدا / ش. عامر بن مالك / رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص.ب: 3477 عمان 11821 الأردن

فرع الجبيهة / ش. الملكة رانيا العبد الله / رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص.ب: 1005 عمان 11941 الأردن

فرع الجامعة الأردنية / حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص.ب: 13067 عمان 11942 الأردن

فرع سيتي مول / ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص.ب: 691 عمان 11821 الأردن

فرع الرابية / ش. عبد الله بن رواحة (صحابي) / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص.ب: 17540 عمان 11195 الأردن

فرع عبدون / ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص.ب: 852419 عمان 11185 الأردن

فرع الرونق / ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص.ب: 852417 عمان 11185 الأردن

فرع ش. الحرية / المقابلين

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص.ب: 709 عمان 11623 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط / ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص.ب: 161 السلط 19110 الأردن

فرع الزرقاء / ش. الملك حسين / رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص.ب: 5572 الزرقاء 13111 الأردن

فرع ش. فيصل / الزرقاء / ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص.ب: 5760 الزرقاء 13111 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة / ش. مكة المكرمة / رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص.ب: 12256 الزرقاء 13112 الأردن

فرع المنطقة الحرة / الزرقاء / ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص.ب: 54 الزرقاء 13134 الأردن

فرع الرصيفة / ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص.ب: 2102 الرصيفة 13710 الأردن

فرع المطار / مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص.ب: 39005 عمان 11104 الأردن

فرع الجيزة / أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص.ب: 140 عمان 16010 الأردن

فرع مأدبا / ش. الملك عبد الله

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص.ب: 38 مأدبا 17110 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد / ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص.ب: 96 إربد 21110 الأردن

فرع ش. الحصن / إربد / ش.الملك عبد الله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص.ب: 3762 إربد 21110 الأردن

فرع ش. إيدون / إربد / ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص.ب: 3779 إربد 21110 الأردن

فرع سوق البخارية / إربد / ش. عمر بن الخطاب

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص.ب: 4506 إربد 21110 الأردن

فرع ش. حكما / إربد / ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص.ب: 1844 إربد 21110 الأردن

فرع المدينة الصناعية / إربد / ش. جمال اشقيرات

هاتف: 02/7409863 فاكس: 02/7409864 ص.ب: 1844 إربد 21110 الأردن

فرع دير أبي سعيد / إربد / ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص.ب: 28 إربد 21710 الأردن

فرع الرمثا / ش. المتنبي / رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص.ب: 7 الرمثا 21410 الأردن

فرع الطرة / الرمثا / ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص.ب: 9 الرمثا 21310 الأردن

فرع عجلون / ش. الحسين بن علي

هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص.ب: 22 عجلون 26810 الأردن

فرع كفرنجة / ش. الأمراء

هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص.ب: 9 عجلون 26873 الأردن

فرع جرش / ش. الملك عبد الله

هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص.ب: 21 جرش 26110 الأردن

فرع المفرق / ش. الملك فيصل الأول / رقم البناية: 17

هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص.ب: 40 المفرق 25110 الأردن

فرع الشونة الشمالية / ش. الملك حسين

هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص.ب: 48 الشونة الشمالية 28110 الأردن

فرع الأزرق الشمالي / ش. بغداد

هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص.ب: 9 الأزرق 41111 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك / ش. النزهة

هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص.ب: 43 الكرك 61110 الأردن

فرع معان / ش. فلسطين

هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص.ب: 24 معان 71110 الأردن

فرع العقبة / ش. الحمامات التونسية

هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص.ب: 57 العقبة 77110 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر / القادمين

هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر / المغادرين

هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا / المسافرين

هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد / الكرامة

هاتف: 02/6295320

مكتب العمري / المسافرين

هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين / ميناء العقبة

هاتف: 03/2022702

مكتب ترانزيت / المطار / البوابات

هاتف: 4451559 فاكس: 4451156

مكتب ترانزيت / السوق الحرة / المطار

هاتف: 4451574 فاكس: 4451156

مكتب جسر الشيخ حسين / المعبر الشمالي / المغادرين والقادمين

هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين / مبنى القادمين

هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين / مبنى المغادرين

هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية / رام الله / البيرة

هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص.ب: 1328

فرع رام الله / ش. العلم

هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص.ب: 1829

فرع نابلس / ش. الشهيد ظافر المصري

هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص.ب: 107

فرع جنين / ش. الملك فيصل

هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص.ب: 183

مكتب بلدية جنين / ش. نابلس

هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص.ب: 183

مكتب قباطية / بلدة قباطية / ش. الرئيسي

هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص.ب: 183

فرع غزة / ش. عمر المختار

هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص.ب: 528

فرع الخليل / ش. الملك فيصل

هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص.ب: 494

فرع الرام / القدس / الرام

هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص.ب: 1328

فرع العيزرية / القدس / العيزرية

هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص.ب: 148

فرع المنطقة الصناعية / رام الله / ش. بيتونيا الرئيسي

هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص.ب: 1484

فرع طولكرم / ش. نابلس

هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص.ب: 18

فرع بيت لحم / ش. القدس الخليل

هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص.ب: 207

الهيكل التنظيمي العام

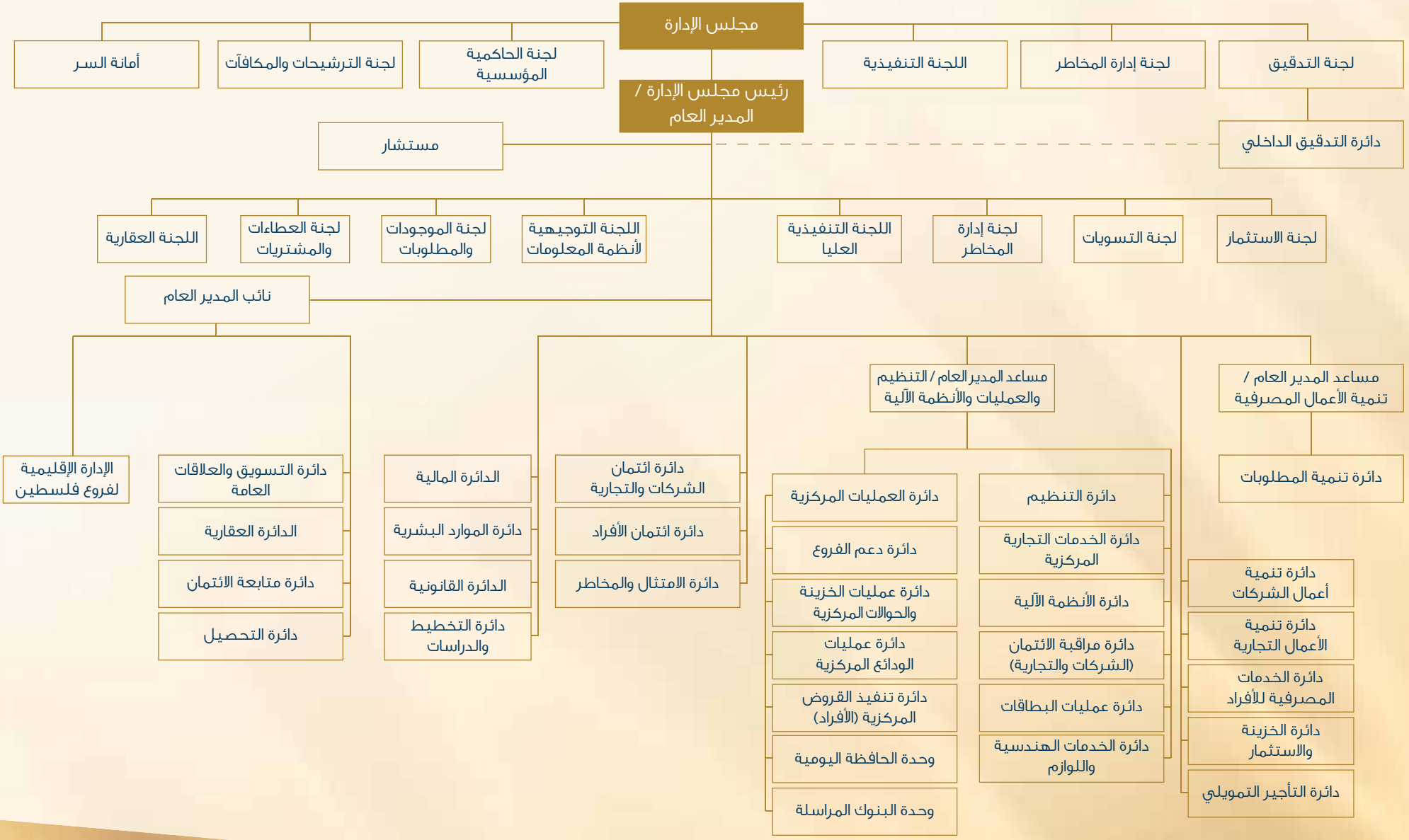

* مبنى الإدارة العامة عمان / الأردن

تفوّق